

# نظرية التعسف في إدارة الشركات التجارية دراسة مقارنة



الدكتور

بشار فلاح ناصر الشباك



**نظرية التعسف في إدارة  
الشركات التجارية**



**نظرية التعسف  
في إدارة الشركات التجارية  
دراسة مقارنة**

**بشار فلاح ناصر الشباك**

**الطبعة الأولى**

**1437هـ - 2016م**

**مركز الدراسات العربية  
للنشر والتوزيع**

## سيرة النضر بن محمد بن النضر

«قَالَ رَبِّ اُفْرِخْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي اَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي»

سنة الفاطمية



## شكر وتقدير

- أتوجه بوافر الشكر والتقدير للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:-
- الأستاذ الدكتور/ رضا عبيد، أستاذ القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة بني سويف.
- وكذلك الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد، أستاذ القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، لتفضلها بالموافقة على مناقشة الرسالة والحكم عليها.
- وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن، أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.
- وكذلك الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الرحمن، أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة عين شمس. لما بذلاه من جهد كبير ومشقة في الإشراف على هذه الرسالة طوال سنوات البحث.
- كما أتوجه بكل التقدير والاحترام لأبي وأمي الغاليين أعطاهما الله الصحة والعافية ودامت دعواتهما لي.
- أيضا أتوجه بكل الحب والعرفان بالجميل لزوجتي العزيزة.
- وأخيرا، أتوجه بالشكر لكل من ساعدني في إنتمام هذا العمل، ولكل السيدات والسادة الحضور.





## مقدمة

### أولاً، أهمية البحث،

أن الشركات التجارية تقوم بدور مهم جداً في الاقتصاد القومي والدولي في العالم المعاصر، ذلك أنها تُعدّ جميعاً لجهد الأفراد ومدخراتهم لنشاطهم بإنجاز المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يعجز الأفراد عن تحقيقها مهما بلغت قدراتهم وإمكانياتهم، مما جعلها الأداة المثل للنهوض الاقتصادي.

ولئن كانت الشركات التجارية، بصفة عامة، تحتل هذه الأهمية، فإن شركة المساهمة بالذات تلعب دوراً رئيسياً في دعم مسيرة الاقتصاد القومي. وتقوم هذه الشركات بدور هام في الاقتصاد الكويتي حيث تعددت أوجه نشاطها ليشمل كافة ميادين الحياة. والشركات التجارية تحكمها فكرة النظام القانوني حيث تقوم على إدارتها هيئات تأتي على رأسها الجمعية العمومية للمساهمين فهي صاحبة السلطة العليا في إدارة الشركة، وإلى جانب الجمعية العمومية توجد هيئة محددة العدد تتولى الإدارة الفعلية وهي مجلس الإدارة، كما يقوم المساهمين بتعيين مراقب حسابات أو أكثر لفحص حسابات الشركة.

وقد حفل قانون الشركات التجارية بالعديد من الحقوق والضمانات التي كفلها المشرع للمساهمين في شركات المساهمة، فعلاقة المساهمين بشركائهم تتم من خلال الجمعيات العمومية وهي علاقة ثلاثية الأطراف، وأطرافها هم:

- المشرع بما يصدره من قوانين وأنظمة ولوائح لتنظيم الإطار القانوني لعمل شركات المساهمة.
- الشركة بما في ذلك كادرها التنفيذي ومجلس إدارتها ونظامها الأساسي.
- المساهمون.

ومع ازدياد الدور الفعال لشركات المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق حجم استثماراتها واتساع قاعدة مساهميها، كان لابد من وضع نظام يهدف إلى وضع مجموعة من الضوابط والمعايير التي تحقق الفعالية في إدارة الشركة من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للشركة، مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وهو مصطلح على تسميته حديثاً «حوكمة الشركات».

#### ويقصد بالحوكمة،

«مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وبالأحرى هي الإدارة الرشيدة»<sup>(1)</sup>.

ولقد عرفها محافظ البنك المركزي الكويتي<sup>(2)</sup> بأنها، «مجموعة من العلاقات المترابطة بين الإدارة التنفيذية للمؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

(1) وهو التعريف الذي جاء في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات لجمهورية مصر العربية والذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار والتناطق الحرة عام 2005 بمساعدة البرمجة المصرية ومركز للشروعات الدولية الخاصة.

(2) الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزي الكويتي في اقتراح لدولة القيم والأخلاق للنظمة للمؤسسات الاقتصادية في الكويت (التجارب العالمية - الأساليب - النهج) التي نظمتها اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت في 30، 31 مارس سنة 2000

وعلى ذلك، فإن حوكمة شركات هي شكل عام، فهو بين والمواعيد  
والمعاد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة لأسهم  
وأصحاب مصالح أو لأصناف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، المقرضين، الموردون، المستفيدين) من ناحية أخرى، وتشمل حوكمة الشركات  
العلاقة بين مصالح المحسنة و الأهداف وإدارة الشركة، أصحاب المصالح  
الأخرى.

أن قواعد حوكمة شركات لا تفتل بوضوحاً قانونية امرة، ولا يوجد  
نموذج قانوني، وهي هي بصفة ذاتية مستقلة حيث في إدارة الشركات  
وفقاً للمعيار و لأهداف معينة التي تحقق توازن بين مصالح لأطراف  
محسنة

ويهدف قواعد و صوطة حوكمة إلى تحقيق الشفافية و عدالة و صبح حق  
مساهمة إدارة الشركة، و بالتالي تحقيق حيزية للمساهمين وحملة الوثائق حيث  
مع مرعاة مصالح جميع وأعمال و خدم من مساهمين بصفة في غير مصلحة  
أهمه أي صون قدر عال من القيمة للمستثمرين وحملة لأسهم بزيادة  
إلى نسبة الاستمرارية و شجيع مدقة و نسبة الحدورات و تعظيم الربحية و إنجته  
فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام

(1) أن هذه القواعد لا تهدف إلى إلزام بصفة حاسمة من جانب أي طرف ولا توجد في صلب  
العملية التجارية مع الشركات، بل هي مجرد أدوات توجيهية ذات طابع استشاري و  
مجرد من حيث أنها لا تملك حجية إلزامية من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
حيث تحقيق صحتها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
تكون من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
وإن كان لا يملك صفة قانونية و إنما هي من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
تعد من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها  
من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها

تعاون والعمل على صهر مرفعة لأداء أي ووجود هكل إدارة تمكن  
من محاسنة إدارة أداء مساهمين مع تكوين حنة مرفعة من غير أعضاء  
مجلس الإدارة مستبعدة تكون ه مهمل وخصاصات وصلاحيات عديدة  
محتلين رقعة مستبعدة على مستبعدة، وهدف قواعد حوكمة بشكل خاص في  
مجلس بوعية محاسبات مجلس الإدارة ومجلس أداء شركت ورفع قدره  
على الأداء، ورفع قيمة شركت وتحرير نقد أصحاب المصالح الآخرين في  
شركت، كما ساعد حوكمة في مجلس صاحب للاستشري، ويعمل أداء لتسويق  
أي وتوسعه ورفع القدرة - نسبة الاقتصاد من خلال رفع نقد مستثمرين  
بشركت، وتحرير قدرة سدد على موجهة لأحصار

وحوكمة برشفة تحمي حقوق مستثمرين، وخاصة حقوق الأقلية  
من حنة لأسهم، في ذلك حتمية في بناء رأيه في شأن درة شركت، وفي  
المعاملات الكبرى.

ويمكن وصف حوكمة شركت أي وقوة من الاقتصاد، إذ أي يصح  
حدود بين حقوق العامة وحقوق الخاصة ومصالح العامة، وتقع سادة  
مساعدة المستط، فحوكمة شركت تكمن في عدم التمييزية والعدل  
والنسوية والشفافية في شركت، وتضمن برهة معاملات

ويمكن القول، أن بعض أسس وقواعد حوكمة تساعد الشركت  
تباينه على حدت رؤوس الأموال واستشره وتخلص سبور لأقتصادي، كما  
يساهم تصفها في مجلس سبل إدارة شركت من خلال وضع أسس سبعة  
شركت وتحدد أهدافها وكيفية تنفيذها وتعتبر مدرسين والممارسين على أداء  
عملهم بكفاءة وفاعلية. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن لأصل - جمعية عمومية باعتبارها جهاز  
لدي مثل مصالح مساهمين ومصالح شركت - من ناحية نظرية - هي  
صاحبة السيادة والسيطة العليا في شركت، لذلك تكون هذه جمعيات  
العمومية سبباً كبر في صدر المبررات المعجلة بالإدراء فهي صاحبة

لأعضاء رتخد مع قرارات الجمعية بشان الشركة فيحصل بعمد  
نسببات العامة و عدد القرارات اللازمة لتحقيق أقصى المنح لشركة،  
وينتهي ذلك في دورها برقي وجمعية العامة بمساهمين يظهر كاد، من  
أدوات التعبير عن إرادة الشركة.

وهذا دور مساهمة بعض في ممارسة حقوقه في شركة، فالمجموع  
لمساهمين هي جمعية العامة لأية شركة وعليهم مع مسؤولية ممارسة حقوق  
لتي لقيها هو القوي في دور الرقابي على أعمال مجلس الإدارة

ويمكن القول، بأن مركز القوي لمساهمة في شركة مساهمة، لم بعد  
يختلف عن المركز القوي لمساهم الفرد في الدولة الحديثة، والشركات هي  
هيئات تقوم على إدارة حياتها بشكل في مديريين و جمعيات العامة ومراقبي  
حسابات، وهي تشبه في حد كذا هيئات بلارمة مصدر لجميع الأساسي،  
فمجلس إدارة شركة مساهمة يمكن تفرقه من حكومته في المجتمع الأساسي،  
و جمعيات العامة لمساهمين يمكن تفرقه من هيئات، ومجلس الإدارة  
مسؤول أمام الجمعية العامة لمساهمين على نحو يشبه مسئولية بورراء  
أمام البرلمان، وهيئة مراقبي الحسابات يمكن تفرقه من جهاز المركزي  
للمحاسبات.

أن جمعية العامة مباشرة مساهم في تسيير أمور الشركة وقد القاعدة  
لأغلبية، حيث تصدر قراراتها بأغلبية أصواتهم رأس كل أي أن الأغلبية  
تصوت لأغلبية فقط بحكمه ويكون تعددية

وعلى ذلك تكون قرارات الأغلبية لتي تصدر عن جمعيات العمومية  
سواء العادية أو غير العادية مبرمة جميع مساهمين في الشركة، وبهذا لأهمية  
شركة مساهمة وثابتة في الاقتصاد القومي فقد حله مشروع مقصري في

(1) Pierre Coppens. L'abus de majorité dans les sociétés anonymes 1947  
pg 74

نصها بصورة قانونية مره، وقد تدخل الشريعتي على شركة المساهمة أقرب من نظام القانوني منها في تعدد وصلة فكرة نظام سي تصحب تبصر على شركت مساهمة يكون في مقدور الأغلبية ان تعدل نظام الشركة وتقرض إرادتها على الأقلية.

نذكر بعض قانون شركت العربي الصادر في 24 يونيو 1966 لجمعية العامة غير العادية هذا نظام لأغلبية منته بعدل النظام الأساسي لشركة في كل موضوعه، مما يؤكد ردد سنه لأغلبية في شركات المساهمة<sup>(1)</sup>.

وإنما نبحث هنا أهمية من السقف الذي قد يصدر من الأغلبية عند اتخاذ القرارات في جمعية العامة وبمسيرة أحكام نظامه، فثبت أنه كثير ما يحدث ان تصدر الجمعيات العامة قرارات بحذف أو صوغ نصاب بعض المساهمين أو شركة، وقد كانت أغلب جمعيات العامة يكون قد سمحت جميعا في اتخاذ قرارات هذا ماعده قانون الأغلبية، من هذه الأغلبية يكون قد سمحت هذا حتى سعي لا يعسب أو ساءت إلى مبدأ سيادة الأغلبية فيه، وحررت منصات جمعية العامة من عذاب جمعية، وهو ما يدرت من موضوع قانوني نصلاجات منصات لإدارة وتعيين في اسمهم منصات وهو ما يدر حرية التصاية للأغلبية، فثبت كان من الضروري بيان بوسائل التي تستطيع الأقلية لاسحق، بها حتى تمكن من الدفاع عن مصالحها، وقرارات الصادرة عن الأغلبية تعسبه

نذكر فقد كان مسكت الشريعت حديثه في يرد كثير من الأحكام لأمره فيه بعض سعيه شركت مساهمة بكل حرية هذه للأغلبية فقد نصت على حقوق أصمية جميع مساهمين حيث وضع هذا قانون مكملا بعض مساهمة حقوق في جمعيات العامة وبعض هذه عدم الاستدلال من

---

(1) Charles Goux, les limites du pouvoir majoritaire dans les sociétés Revue de la Jurisprudence Commerciale - Numéro special 1991 p 58

نلت حقوق ويزمن دور رقي فعال لكل مساهم على حدة ولجميع مساهمين متدين في جمعية عمومية، فمن شأن تطبيق قواعد وأحكام نظام حوكمة والاقتصاد المؤسسي المنصوص عليه في هذه حوكمة شركت أن يكمل دور الرقي للجمعيات العامة في الشركت

لقد تبادلتني اقرب مقبلة معادون الاقتصادي والمساهمة "OECD" في بحث على الشركت في الأسواق الناشئة اعداد الاجراءات التي تضمن حدة عن حقوق هذه مساهمين، ونظرت في نتائج هذه الاسهم لفرصة الحصول على معلومات قبل شراكته في اعداد لقرار، في ذلك سحاب مديري، وشراكته في الاحصاء السنوي للجمعيات العمومية حمة الاسهم، ونظرت في ترعي شركة عدم مصادرة مصالح واسع نظوري من شخص نفسه، ومع سداد المعلومات لشركة، كما نعت أن في الإفصاح نعت عن هكل شركة ومعاملات ممة التي يتم من أصراف هكل ههذه الاجراءات بشكل صيرر المستثمرين عموم، ويسمح للمستثمرين الأقلية بأن يلعبوا دوراً رقائياً ملموساً.

وقد نص قانون الشركت الكويتي في المادة 131 منه على حقوق مساهمين في شركة مة، فحفل هه حق في حصول على لأرباح ونموذ ومبيد، حصة من جميع موجودات الشركة عند تصفيتها ومساهمة في ادارة أعمال الشركة والحصول على المعلومات وموجودات مة نص عليه مشروع نصري في قانون شركت رقم 159 لسنة 1981 في مادته 68

وعلى ذلك فمة يمكن لأهله المساهمين لاسعدده بصره تعسف في مسعون الحق معروفة في اعداد مة في حمة حقوقهم، وذلك إذا عرفت لأعنة عن مسك الترحيل اعداد وأصدرب قرار ب نظوري على إحلال بحقوق الأقلية.

وباستمرار اعداد مة والاقتصاد المؤسسي في تحديد مفهوم تعسف لأعنية بلاحد أن اشرع المؤسسي في وضع تعريف تعسف لأعنية "l'abus

"de majorite" بدلت حول تعسف في نطقه الفرنسي ربط هذا التعريف بالتعسف في استعمال حق "l'abus de droit" والذي يعني الإساءة والتجاوز في استعمال الحق<sup>(1)</sup>.

وقد حاث تحركه الفرنسية أن مفهوم تعسف في استعمال حق هو عبارة عن فئة انتماءين وحده سددت وحمة حصص مائتين في موجهة تعسف في استعمال السلطة "l'abus de pouvoir" من جانب الأغلبية، ويرى بعض الفقه مثل M M Jasserand Hauriou et Campion أن مفهوم تعسف في استعمال حق و إساءة استعمال السلطة مرتبطان بدرجة كبيرة فإساءة استعمال السلطة سيكون ضمن دائرة نظرية لعدم لائقي الحقوق.

ويرى M Ripert أن هناك فرق بين مفهومين، "الحق" منح لشخص مصلحة خاصة به في حين أن "السلطة" هي وضعت منح لصاحبها لتحقيق المصلحة العامة، ولأصل أنه سمي أن تعسف فكرة إساءة استعمال حق الذي الأشخاص الآخرين حقوق أنفسهم أما لائقي فهو مفهوم تعسف في استعمال السلطة الذي ضمن الشخص بحقوق الوضعية وبخاصة صفة الموظف العام<sup>(2)</sup>

وعلى ذلك، يمكن القول، بأنه رغم محدودية ربط تعسف لأغلبية بمفهوم تعسف في استعمال حق إلا أن نطقه الفرنسي حديث يؤكد أن تعسف لأغلبية لا يتطابق تماما مع التعسف في استعمال حق، ذلك لأن تعسف لأغلبية يكون تعسف في السلطة وليس في استعمال حق، ويمكن إبراز

(1) Maurice Laroche la protection des actionnaires minoritaire dans les sociétés anonymes envisagées isolément. These pour le doctorat de 3ème cycle Paris 1974 p 63 & Pierre Coppens L'abus de majorite op cit p.79

(2) Pierre Coppens L'abus de majorite op cit p 80



هذا يعني من خلال أن صاحب حق يتصرف أن يتصرف في هذا مصلحة  
الشخصية ولكن بشرط عدم الإضرار بالغير، أما لأغلبه في شركات المساهمة  
فإنها تصرف في هذا السلطة التي عهدها إليها استناداً بمصلحة المجموع  
التي هي جزء منه.

أما تعسف في سعيه عن لا أن السلطة تعهدت للأغلبية وهي  
تعسف في مساهمة من لا تصدر قرارات تخص بعض الشركات بعض  
الأشخاص (الأغلبية) والإضرار ببعض حقوق المساهمين، أو الإضرار  
بمصلحة الشركة (بمصلحة جميع) على اعتبار أن الأغلبية تعبر عن إرادة  
شركة. وعلى ذلك، فإن مفهوم التعسف في سعيه عن بعض بعض به الإضرار  
بعض بعض، وهو بهذا معنى سعيه عن مفهوم تعسف لأغلبية

وبري M Jesserand أن فكرة التأثير الضمنية التي يمكن التدرج  
بها لغير الأخيرة المتعارضة للأغلبية هي تأكيد وحدة الشركة من التوسع  
بمديري مصالحات المستويات لإدارة واستحداث الأغلبية في جميعات  
العمومية والأغلبية عدم تصرف فردي في جميعات العمومية فإن يكون  
صالحاتها في غير عداها شخصية تحقيق مصالح أو مكاسب شخصية على  
حساب الشخصية العمومية لشركة أو مصالح لأغلبية

أن موضوع هذه لأغلبية من قرارات جمعية عامة مساهمين - وهي  
بصدر محدد مصلحة شركة ومصالح لأغلبية - يدرج من موضوع هذه  
لأغلبية من القرارات الشخصية صادرة من مديري شركة الذين يستعملون  
سلطتهم في حق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح شركة

ووجه التدرج بين تعسف لأغلبية وتعسف مديريين، أن المديريين  
يمثلون الأغلبية التي يمارسونها في جمعية عامة مساهمين، وتعسف أن  
يكون مديرون هم الرؤوس المؤثرة في هذه لأغلبية وكثير ما يكون مصلحة  
مديريين ومصلحة لأغلبية واحدة، وينتج عن ذلك أن هناك بعض الأحكام  
والتدابير التي يمكن مساهمة في مديريين ولأغلبية في نفس الوقت

وتشعلا جميعه امشرع لأفله مساهمن من مخررات المصنفه في  
تصدر من مديرس و لأعنيه ممثله في جميعه العموميه

فقد اورد المشرع المصري نصا صريحا بمقتضى قانون الشركات رقم  
159 لسنة 1981 ادخلت المادة 76 في فقرتها الثانية على انه، "بحرر بعض  
كل قرر يصدر لصالح فيه مصلحة من ماسهم، أو لإصرار به أو حسب دفع  
حاصل لأعضاء مجلس الإدارة أو غيره دون عيار مصلحة لشركة"

وحرره المصنف تحت أن يدور حول أمرين، أولهما، إرادة المصنف المنع  
عن المخررات المصنفي، وثانيهما، موجهه المخررات من الشركة

وهو ما سوف نتطرق في هذه دراسة عن حقوق لأنبيائه

#### ثانياً، منهجية البحث،

سنع في هذه دراسة اسبح بوصفي المحقق المصنف في إدارة  
الشركات التجارية وقد تناولت مصري مقارن بمقايير تكويني

#### ثالثاً، تحديد موضوع البحث،

وضع مفهوم محدد للمصنف في إدارة شركات تجارية وتحديد صور  
هذا المصنف ووسائل مواجهته تعسف لأعضاء في صدر المخررات من خلال  
الجمعية العمومية للشركة.

#### رابعاً، أهداف البحث،

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تعريف مصنف في مخررات العامة وإدارة شركة
- تحديد صور التعسف في إدارة الشركة.
- كيفية اصرار مخررات لمصلحة المصنف من جمعية عمومية  
للشركة.

• ما هي المحكمة المختصة بنظر الدعوى ومعددها؟

• ما هي الآثار المترتبة على هذه القرارات القضائية؟

خامساً، تقسيم الموضوع،

• الباب الأول، مفهوم السعي في إدارة الشركة وعناصره

• الباب الثاني، نظام التدوير لأعضاء المراجعة المحاسبية



## الباب الأول

### مفهوم التعسف في إدارة الشركة وصوره

إن لكل حق حدود معين على صاحبه لا يتجاوزها، ويقصد بحدود حق مقصورته، وهذا المقصور يختلف من حق إلى آخر، فلو تجاوز صاحب حق حدود حقه، فإنه يكون قد ارتكب خطأ، فإن كان الفعل الذي تجاوز به صاحب حق حدود حقه عملاً ممدداً فإنه يترتب عنه بعض تبعات أصابه من ضرر سببه خطأه، وإن كان الفعل الذي تجاوز به صاحب حق حدود حقه عملاً قاتوياً فحده هو فقدان هذا الحق، ولكن لا يترتب لشخص حدود حقه أية مسؤولية على نحو غير مشروط فإنه تسأل عن بعض تبعات عدم أصابه من ضرر، لا على أساس خطأه، وإن كان أساس التعسف في استعمال حق ويقصد بالاستعمال غير المشروع هو الاستعمال الذي يترتب فيه صاحب حق حدود حقه، ولكن بسمعه على نحو يعاير العرف لا حتى على الذي شرع الحق من أجله".

ووفقاً للقواعد العامة في القانون المصري يعتبر تعسفا ما يلي:

أ- إذا كان استعمال الحق يقصد به سبوي (إضرار بالغير دون أن يصيب المتعسف منفعة من ذلك).

(١) د. حسن عبد الوكيل، مبادئ القانون المصري، الجزء الثاني، صفحة ٢٩٩ من ٣٠٠.

2. إذا كان سميح الحق لا يثبت فيه حق فاصح أن صاحبه قد قصد الإضرار بغير ولكن ثبت أن مصاحح أبي يرمي أبي عليه لأهمه في نسب مع ما يقبض الغير من ضرر.

3. بغير بعد أن ثبت مصاحح أبي يرمي صاحب الحق في تخفيفها غير مشروعة.

4. أما الشريعة الكوسية فهو نوع من أحدث التشريعات التي نصبت مبادئ نظرية سواء سميح الحقوق أو أوردته في القوانين مدني تصدر بالمرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 وتم نص عنه في مادة 30 منه "يكون سميح الحق غير مشروع عند بحرف به صاحبه عن تعرضه أو عن وصفه لأحمية عنه وبوجه خاص

5. إذا ثبت المصلحة التي ترتب عنه غير مشروعة

6. إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير.

7. إذا ثبت المصلحة التي ترتب عنه لا تنسب إليه مع تقرير مدني بلحق الغير.

8. إذا كان من شأنه أن يلحق بالغير ضرر فالحق غير موقوف

وهو في هذا الشأن مع مصوصي شريعة مصري ومصري على هذه في إعلان أحكام ومبادئ سواء سميح الحقوق ومبادئ أحكام المداكم على النحو الذي خصه في ذلك أحكام محكمة النقض المصرية

وهو معرض شريعة مصري في قانون شركات أبي يعرف بمحدد للمصنف باري نحن لنقده ونقصه، لأن شريعة قد أورد معنى المصنف من بين مصوصه.

(1) - حسن عمر - المصنف في سميح الحقوق - الجزء الأول - طبعته العامة بدار

فطبقاً لنص المادة 227 من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات "تحصل جمعية العامة عبر أغلبية تعدد يصدر لشركة مصر عدة ألا يترتب على ذلك ردة اسرامات مساهمين ماء يوافق على التعداد جميع مساهمين، ويقع باطلاً كل قرار يصدر من جمعية تعدادية ويكون من شأنه إفساد حقوق مساهمي الأساسية التي يستمدون بصفتهم كشركة، ويعتبر هذا حصص لأغلبية دحل جمعية العامة عبر التعداد التي تعصف في متعين متصفا ويكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية.

كذلك أشار المشرع أن مفهوم تعصف في نص المادة 230 من اللائحة التنفيذية بقانون الشركات مصري بخصوص عدم شتركة عصور مجلس الإدارة في تصويت عن قرار بجمعية العامة بشأن تحديد رؤسهم ومكافاتهم أو إبراء أو إخلاء ذمتهم.

كما أورد المشرع النص في تعريف صحت تعصف نص من خلال نص مادة 276 من قانون الشركات بعدم قرر فيها نص كل قرار يصدر لصالح منه معينة من المساهمين أو لأهملارهم أو أو حجب بيع حصص لأعضاء مجلس الإدارة أو عدهم دون عصار مصالحة الشركة

وهو ما دعي بعض الفقهاء إلى وضع تعريف للتصف فسيهم من عرف التصف بأنه "سعي مجلس الإدارة سيقه في عدم صالح الشركة"، وعرفه الآخرون بأنه التعصف في تصويت داخل جمعية العامة بأنه "سعي المساهمين التي تعصي لأعضاء مجلس الإدارة بتصويت من الأعضاء حاصرين بعرص مصدر قرار من جمعية العامة بحصول مصالحة شخصية هم

(1) د. مصطفى بركات، "مصر - كتاب ساسة لأعضاء مجلس إدارة - مادة 276"، ص 49.

(2) د. محمد محمد من عبد المنعم، "مصر - ساسة في ساسة ساسة - مادة 276"، ص 49.

ومما تقدم يتضح انه، مخرج مصري قد عرف المصنف في إدارة  
شركات تجارية من خلال برده تصور مصنف في الإدارة، وهو ما  
مستأوله من خلال مهملين على النحو التالي:

- الفصل الأول، تعريف مصنف في إدارة شركة
- الفصل الثاني، تصور مصنف في الإدارة و سبه



## الفصل الأول

## تعريف التعسف في إدارة الشركة

١٠ فكرة التعسف ترتبط بفكرة حق وما نشأه من قيمة معينة التي عليه  
بعضنا تدور، وهذه الفكرة، الفصح سمعنا في حق نورية المصطفى  
عدم التعسف والانحراف عن غايته<sup>(١)</sup>.

ويضم الحرف في اسمي - حين حضا يوحى المستوفى إذا سب حمر  
الحمر، ويوحى في بني يعرض، سور كـ يعرض عيب ير له بني  
الذي يضم بالعره أو التعويض النقدي

و بقوله مشككه انباء اسمعيل حرم أو استحب في سعيه إذا كان  
صاحب حرم مع الزامه بمحدود ومشروط بحقه بقوله (لا حرم إلا بتغير سواء  
عن قصد أو عن غير قصد

(١) • في سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠٠٢ م، تم إنشاء "مركز بحوث وتطوير الفنون التطبيقية" بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بهدف تطوير الفنون التطبيقية في مصر.

(۱) محمد بن علی محمد بن عبد - حمی - صبیح محمد بن علی - مصطفیٰ محمد بن عبد - ۱۹۵۴

۱۶۳

[illegible]

يستند الحق في فكرة المصنف في استثمار حق المؤلف في  
العام في المصنف الذي (تقريباً المصنف في استثمار الحق) لتحقيق فكرة أو  
مفهوم المصنف في ذلك شركاء محذرة وهو من مساوئه في مبحث علي  
التوالي:

- المبحث الأول: المصنف وهو المصنف العام
- المبحث الثاني: المصنف في إدارة الشركة.

## المبحث الأول

### التعسف وفقاً للقواعد العامة

١ - التعسف في سعي من الحق جعل هذا الأسعي غير مشروع،  
والتعسف هو سعي يستلزم أي شخصاً الحق بعبء تحقيق هدف لا  
يتوافق فيه هذا الشرط فهو أن خروج عن حق كمن قرر دعوى، وما دام  
أن التعسف جعل غير مشروع، فهو أن حصل أناس الشخص عن تعويض  
الضرر الناتج عنه.

وهذا جزء من معنى من نظرية التعسف مجرد نص في نظرية العامة  
في مسؤولية التقصير، ولكن نظرية التعسف لا تقتصر على ذلك، فحراه  
التعسف لا تقتصر على أنه ضرر بعد وقوعه عن طريق التعويض، بل هو  
شأن نص مع ضرر من أن يقع، فمسئولية التعسف دور علاجي لا يرد  
فيه عن أن يكون نصاً بنظرية العامة في مسؤولية التقصير، ودور وقائي  
بغيره كغير خاص، فهي قد تؤدي إلى منع صاحب حق من سعيه حقه  
قل أن يترتب على هذا الاستعمال ضرراً ما<sup>(١)</sup>.

وفكره التعسف في سعي من حق ليس فكره حدثه أو حدوثه  
فقد و قد يكون بروندي والله أعلم (إسلامية)

فكرة المبررين - ومن بينها على سبيل مثال المبررين المصري  
ونكوسي - لا غير لأي شخص وهو يستعمل حقه الذي حوته أنه مشروع  
دون أن يتعسف في سعيه، فبمعنى صاحب حق أن يملك الدعاية التي أصبح  
من أجلها الحق.

(١) د. سحر عبد الله محمد - أن نظرية العامة في مسؤولية التقصير - مجلة جامعة القاهرة - ١٩٥٥



3. إذا كتب صاحب السهم برمي ي تحفظها غير مشروعة  
 أما المشرع الكويتي فقد نص في المادة 30 من القانون المدني على أن  
 "يكون سهمان حق غير مشروع، إذا احتوى به صاحبه عن الغرض  
 منه أو عن وصفه لأحدهما ويؤخذ خاص"

1. إذا كتب المضدعة سي تكتب عنه غير مشروعة  
 2. إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير.  
 3. إذا كتب المضدعة أنني تكتب عنه لا سميت اسم مع الضرر  
 الذي يلحق بالغير.

4. إذا كان من شأنه أن يضر بالغير صدر في حقه غير مأثور  
 وبدر منه نصيب ما يفي بذكر سبق أن مخرج مقصدي في تحديدته فصار  
 المصنف في اسمهم حق. أنه في إذا د حالات سي يكون اسمهم حق  
 فيها غير مشروعة، بيد أن مخرج الكويتي يحدث بمرده بدالات أنني يكون  
 فيها سهمان الحق غير مشروعة مع حرصه على ما حالات على سبيل حصر،  
 وقد أورد صاحبها عددا من مبي يكون سهمان حق غير مشروع حين قرر في  
 صدر مائة أن أن اسمهم حق يكون غير مشروع إذا احتوى به صاحبه  
 عن الغرض منه أو عن وظيفته الاجتماعية"

(1) أحمد عبد الوهاب في شرح القانون المدني، الجزء الأول، ص 100، 101  
 وشرح القانون المدني (الكتاب الثاني) من سبيل، في حقه مخرج على ص 100  
 ص 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

وقد برزت المذكرة الأيضاحية للقانون الكويتي هذا الموقف من تحديد معيار النصف بأنه، "د كـ لأحد نظرية عدم النصف قد أصبح مبدأ مستقر في كثير من التشريعات الحديثة. لأن هذه التشريعات عرفت في مبدأ عدم تحديد المعيار الذي يقاس به النصف فكيف يعصب بوضع مبدأ عدم تحديد نصيب النصف ومن ذلك معيار هدف أو الغرض الذي تُتاح من أجله وتُفصل بعض الأجزاء من هذا النصف بعد ترتيبها وفقاً لمبدأي حكمها، كم فعل مشروع مصري، ود كـ كـ الطريقة الأولى بتحديد ومرونها أكثر مناسبة لتعمل التشريعي حتى لا يتحصر معيار النصف في صور محددة لا يثبت بـ يظهر بعدم بزمان وبعد الأوصاف فتعبر عن ملاحظته الصورة لا به بعينها في الوقت ذاته صعوبة تحديد هدف أو غرض من كل حين من حقوق، بذلك في المشرع بـ تجمع بين الطرفين، فيبدأ بعدم مبدأي حكم معيار النصف، ثم يورد هذه المصطلحات الرئيسية للمبدأ".

وحي ذلك قضت محكمة التمييز الكويتية بأمره.

تعداد نفس داده اند از من بدین حدی و علی ما حررت به قصد هذه  
تحکیمه ان معنی التمسک فی استسماح حق هو بحرف صاحب الحق عن  
هدف او اعراض ندی منح حق من آنچه و بوجه حاصل اذا كانت النصيحة  
التي به لا عيب غير مشروع، او داده بقصد به مبنی الإصرار بالتعبد، او اذا  
كانت النصيحة التي به لا عيب لا ينافي مع الإصرار لندی بدین بالتعبد او  
اذا كان من شأنه أن يمتنع بالتعبد في حاله غير ما عرف

[illegible]

(7)



لا يجوز شخص وهو يستعمل حقه أن يتعسف في استعماله، ويعبر  
بتعسف في استعمال حقه من توافر في تصرفه معيار من المعيير التالية

### 1. قصد الإضرار بالغير،

وهذا المعيار شخصي فإما توافر فيه الإضرار ولو ألقى استعمال حقه  
إلى شخص مصلحة صاحبه، ويمكن استخلاص هذه السبة من إلقاء كل  
مصلحة من استعمال حقه لا يمكن الإضرار بالغير متى كان صاحب  
الحق على علم بذلك.

### 2. وجعان الضرر،

وهو يتحقق عندما يكون استعمال حقه يحقق مصلحة ذاتية لا  
تتأتى به مع ما يوجب الغير من ضرر من جراء هذا الاستعمال، حتى ولو  
يقتصد الشخص من استعمال حقه لأضرار بالغير لأن هذه مصلحة ذاتية  
من تحديد عن توافر الإضرار، وتلاحظ أن هذا المعيار مادي يعود على  
عدم تأسس من مصلحة التي يعود على صاحب حقه وضرر الذي يعود على  
الغير حسبها، بشرط أن يكون عدم تأسس حسب

### 3. عدم مشروعية المصلحة،

وهو أن يكون استعمال حقه يحقق مصلحة غير مشروعة وتكون  
مصلحة غير مشروعة إذا كان تحقيقها يخالف حكم من أحكام القانون أو  
يعارض مع نظم العامة أو الآداب، وقد كان هذا المعيار مادي في صاهرة إلا  
أن سببه كونه يكون له أساسية سمي مشروعية من مصلحة

---

(1) د. محمد عبد الحليم، وهو محقق في القانون المدني، (المعيار المادي للمصلحة العامة)  
د. محمد عبد الحليم، وهو محقق في القانون المدني، (المعيار المادي للمصلحة العامة)





وسوجب هذا نهار، يُعبر صاحب حق منعك في منعك كمن  
 تعبت به (قصد) أن الحق انصر بغير من وراء استعماله حق، ولو  
 كان صاحب الحق تعي مصلحه من وراء هذا الاستعمال، ولا يشترط وقوع  
 الضرر فعلا للقول بقيام حادثة التعسف.

فقد يصعد استعمال حق بصورة معه مع سوجب لعدم سي  
 سجنها صاحب حق في موجه الكثرة بعدد الأعداد على حقوقهم، بحيث  
 يؤدي استعمال حق هذه بصورة أن الحق انصر بغير، ولا يُعبر الشخص  
 مُعسف في استعمال حقه مُجرد حادثة تعي بغير بغير هذا أن استعمال حق  
 ينشئ مع حقوق ثانوي بمرحل معد

وعلى حكمه أن كان قصد لإضرار هو يضمن الأساسي في استعمال  
 حق، فيعبر صاحب حق مُعسف، ولو كان تعي مصلحه له، ولكن بقية  
 ثانوية، ومن باب أن يكون شخص مُعسف إذا كان استعمال حقه مُجرد  
 لإضرار بالغير دون سوء نية شخص مصلحه أخرى له، ولو حتى أنه يقع من  
 حراء استعمال حقه<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، فإن كان استعمال حق بغير نية، وكان هذا الاستعمال لا  
 يعود لنية مصلحه، فإنه وإن كان كذلك يُعد منعك في استعمال حق، إذا أنه  
 قد بدت تعيق عابه "حق المصلحة" لأن شريعة حقوق وعادها هي  
 تخمس مصالح، ونسب لإضرار بالغير، ذلك أن لا يعدو أن يكون وسائل  
 تحقيق الحاجات والمطالب، فلو قد هذه بصورة يُعد منعك في استعمال

(١) ر محمد شوقي محمد عبد الرحمن - نظرية عامة للحق - مطبعة العربية الحديثة ١٩٦٢  
 ص ١٥٤

(٢) د محمد شوقي - "عقد منعك في استعمال حق" - مجلة تشريع وجمعية علماء  
 ١٩٦٠ ص ٢٢٢ د حجاز على جليل، د علي - "عقد منعك في استعمال حق" - مطبعة  
 لبي - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٣ ص ٢٥١

حتى كانت تأتي بغير من أشجار في أرضه قصد حبب لصوره على حبه به  
ونو عذب هذه الأشجار بصفة على أرضه

ونفع على عذب مضرور عنه، ثبات قصد صاحب حق في صرار  
لعم، وأنه أن سنعين بجميع طرق (الثبات، ومبدأ بقرتن ماذنة، ولا تكفي  
إثبات تصور حتم، صانه بغير مضرور، إذ لا يمكن من صاحب الحق، مع  
ذلك قصد الإصرار بالغير

وذلك كان هذا بغير دي بغيره على نو فرب به (الإصرار بالغير، فإنه يقع  
على عذب مضرور عنه، ثبات نو فرب قصد الإصرار بالغير، الذي من سبيل  
حده، وهو ثبات ليس بالإصرار لأن من يقصد (الإصرار بالغير) لا يكشف  
عده عن هذه به، لأنه يستند على ذلك يقصد مادي وهو ما يمكن  
مستحالة من البدء أنه مصححة في سبيل الحق، إذ أن البدء مصححة  
بعد أن يقصد من وراء سبيل حق على هذا النحو هو، وذلك بحود  
الإصرار بالغير.

وبغير يقصد، تعدد مصححة صاحب حق في سبيل حتى حقه فربه  
على نو فرب قصد (الإصرار بالغير) فبغير صاحب العمل معقد في سبيل عذب  
العمل محدد لا يعدم منه لأنه صاحب بحقوقه مقرر أنه بموجب قانون العمل  
أو لأنه ذكر منشئ العمل بمحادثات التي يتركها صاحب العمل في مصححه

(1) د. محمد شوقي، د. خالد محمد، د. محمد - المرجع السابق ص 47

(2) د. أحمد شوقي، محمد عبد الرحمن - المرجع السابق ص 164

(3) د. محمد شوقي، د. محمد - المرجع السابق ص 164، د. محمد شوقي - المرجع السابق ص 536

(4) محمد شوقي، د. محمد - المرجع السابق ص 164، د. محمد شوقي - المرجع السابق ص 536  
د. محمد شوقي، د. محمد - المرجع السابق ص 164، د. محمد شوقي - المرجع السابق ص 536  
الدين - المرجع السابق



malveillant ne se justifiant par aucune utilité appreciable et  
portrait prejudice a autrui"

وهذا الذي يصور عنه شخصاً من أن يستعمل حق تعقيب يقوم على  
أساس من قصد الإضرار أو الإهانة أو عده أضراراً فإن ذلك دائماً يحقق  
عند عده المنفعة في سعيه حق أو عده منفعته هامة أو الأكثر حداثة أو  
المنفعة ذات الأهمية.

وبعد عن هذا فنفسر معنى "بالحكمة من" عنه مصالحة، "بعدم  
لأسباب احداً" أو "دون باعث قوي" أو "بعدم ضرر" و"دون حاجة" وغيرها  
في بعد أنه ليس ثمة فائدة من سعيه الحق

وعلى ذلك، فإن هذا المعيار لعدم معيار سهل الفهم وبسيط على  
نفسه أن يبحث في صالح ونفعه سعيه الحق، فإذا عرفت بالحق أو  
مصالحة بالنسبة لصاحب الحق أو من يقرر حق مصالحة، كان ذلك يعيد  
في سعيه مني أصاب بغير ضرر له أو كان من شأنه أن يضره أن كان  
درجته هذه لأضراراً أم لا كان ثمة فائدة، وبما كان سعيه، فإن ذلك سهل  
على تصويره الحيوي من صور مختلف وهي: إحداث ضرر على مصالحة

(1) د. محمد شوقي السيد - المرجع السابق ص 223

(2) د. جلال عن جديده السيد - المرجع السابق ص 223

المرجع السابق ص 223 د. محمد شوقي السيد - المرجع السابق ص 223



### المطلب الثاني

رجحان الضرر (تفاهة المنفعة وجسامة الضرر)

هذا هو المقادير التي تنقسم في سبعة أجزاء، وهي: وجوب هذا المقادير  
بعد التحقق من سبعة أجزاء، ذلك أن تحقق من وجوب السبعة أجزاء  
في رجب، وهو في مقادير سبعة أجزاء، بحيث لا يثبت  
نعمته في تحقيق مقادير مع ما يقابلها من مقادير سبعة  
يكون المقادير مع ما يقابلها من مقادير سبعة  
الضرر الذي تنقسم له المقادير.

ومن ثَمَّ، فإنَّ هذه العبارة بعد من رُشِّحَ بِمُصَلِّحٍ حَتَّى تَقْبَلَ  
مُصَلِّحُهُ شَخْصَهُ، أي: من مَقْصِدِ الْأَمْرِ بِإِصْرَارٍ، وَكَيْفٍ مَعَ ذَلِكَ  
تَقْبُلُ مَنَعَهُ، عَنِ مَشْرُوعِهِ، وَكَانَ مُصَلِّحُهُ أَيْ بِرَأْيِهِ لَا  
تَسَامَحُ أَيْ مَعَ مَقْصِدِ الْأَمْرِ بِإِصْرَارٍ، وَكَيْفٍ حَتَّى وَجَّ  
كَانَ مُصَلِّحُهُ أَيْ مَشْرُوعَهُ، وَكَانَ لَا تَسَامَحُ أَيْ مَعَ الْأَمْرِ بِإِصْرَارٍ بِدُونِ  
يُلْحَقُ بِالْعَمَلِ<sup>(4)</sup>.

دانشجویانی که بعد از علی مشیری حقه طلب می نمایند و بعد از آن  
صبر می نمایند، لا یشعروا مریه من أحد فرمود:

۱. یا ان يكون قد قصد أساس الإصرار بالاعتدال وكنه نية غير  
مصلحة محدودة لأهمية ذلك فهو ذو قصد سيئ

[illegible]

(2) د دغه دود لاندې د خزانې د کچې د هر اړخیزو اړیکو د

2. وأما ألا يكون قد قصد ذلك، و قد فهو مستهزل لا يليق به فنقصه  
ضرورات الحياة في المجتمع<sup>(1)</sup>.

ليس الطبيعي اعتبار صاحب حق شخصاً ذا كيان واضح سي يرمي  
إلى تحقيق نفسه لأهمية، بحيث لا تناسب له مع ما يُصيب غيره من ضرر  
لنفسه، وأن حالة المصلحة التي تسعى إليها صاحب حق بالنسبة لتضرر  
لغيره بتدبيره، بقدر الضرر من حيث صاحب حق على استيوائه  
بأنه يترحل بعد هدفه لتدمير موضوعه

ويمكن القول، أن هذا معيار فوري مؤقت من مصلحة التي عادت  
على صاحب الحق أو غيره على معنى به، وليس لأضرار التي أصابت أو تصيب  
غيره، وقد رجعت مصلحة على ضرر كان سبباً في مشروعاً وبسبب  
على نفسه، أما إذا رجعت لأضرار على المصلحة فيكون هناك بعد في  
سبباً في أن كان ذلك درجة هذه الأضرار، ولا يترتب من أن المصلحة بأنه  
بمؤثره من الأضرار التي تصيب غيره، ومن ثم بعد مصلحة غير حده

ليس المقصود من ذلك أن يكون ولا يكفي لإعارة الشخص  
فيعتد في سبباً في أنه ليس سوى ضرر، ومصلحة أو أن يريد الضرر على  
مصلحة بعض أفراد، فهي مصلحة صاحب حق ما يكفي به من ضرر في  
مثال هذه الحالات، أما أن يرجع ضرر على مصلحة رجحان كبراً كان هذا  
تعبيراً<sup>(2)</sup>.

ويرى الأستاذ الدكتور السنهوري أن معيار هذا الموضوعي وعرضه يصبغ  
لتعريف رئيسي في حقه، معيار استيوائه بأن يترحل بعد غير متعدي، ويكون  
سبباً في الشخص حده بسبب إذ كانت المصلحة فلسفة لأهمية بالنسبة إلى  
الأضرار التي تصيب غيره ليس من استيوائه بأن يترحل لتلحقه متعدي أن

(1) د. عبد السلام - مدخل في فلسفة القانون - ج 1 - ص 164 - 165

(2) د. أحمد شوقي محمد عبد الرحمن - المرجع السابق ص 164

(3) د. إسحاق عليم - المرجع السابق ص 162



بمفعول ذلك، ومن بعض ذلك ما عثر عليه لا يأتي به بحسب الأسس من  
 صير بيع هذه مصلحة ضمنية بصيها نفسه، وما يقضي على بية حمية نصير  
 لإصير لا يعبر تحت مدار من مصلحة غير حديه أو مصلحة محدودة الأهمية  
 يصدر أنه يسمى لها، وفي الحديث قد اعترف عن رسولك ما عرف بالمشخص  
 العادي وارتكب خطأ يوجب المسئولية<sup>(١)</sup>.

#### وبه ذلك نقول محكمة القضا المصرية (١٠)

كما كان لأصير به بمعنى به مدة + من يكون مدني أن من  
 مسجل حقه اسم لا مشروع لا يكون مسجلاً على بيت على ذلك من  
 صير - باعتبار أن مدته مسئولية عن تعويض نصير هو وقوع حقد وأنه  
 لا حقد في اسم صاحب حق حقه في حقه مصلحة مشروع في سجن  
 به حد حق وكن خروج هذا لاستعمال على دونه مشروعية به هو مسئلة  
 من ذلك لأصل وحدوث مدة (٢) من ذلك يكون حاله على مسجل  
 حقه وكن من من مسجل ذلك التصور أنه تجمع بها صير مشروع  
 هو به لإصير سواء على نحو حدي يعتمد صير إلى مصارة تغير دون  
 مع ثبته صاحب الحق من ذلك أو على نحو مسجل بالأسفلية المقصوده به  
 نصيب لغة من صير من مسجل صاحب حق حقه اسم لا هو إلى طرف  
 أقرب إلى سواء في كاد بيع قصد لإصير بمدني وكن من المقرر أن معيار  
 مؤثره بين مصلحة سنده في هذه الصورة لأخيرة وهي نصير التوقيع هو  
 معيار مدني قوامه مؤثره محردة من بيع و نصير دون نصير إلى التصرف  
 الشخصية المستمع أو مصير سر أو غير ذلك لا بيع فكله بمادة اسمعيل  
 حق من ذوي الشفعة وأن من عدا رب عدله عائله على قرار مؤثر  
 بين الحق والواجب<sup>(٣)</sup>.

(١) د. محمد شوقي السيد - المراجع السابق ص ١٩٥، ١٩٦

(٢) بعض من ١٩٤٢، ١٩٤٣ في جلسة ١٩٤٢ من ٤٤ - ٤٥ ج ١ ص ١٠٠، بعض من

١٠٨ لسنة ٤٥ في جلته ١ / ٢٦ / ١٩٨٠ من ٣١ ص ٢٩٧

## كما قضت أيضاً<sup>(1)</sup>

"نص في المادة خامسة من قانون المدني بندا على أن المشرع اعترف بضرورة مساءة سمعته الحق من مدني لأساسية في نصه جميع ما حيي وفروع لهيول، ونعسف في سمعته حق لا يخرج عن حدي صور بين ما لا يخرج عن حدود ايرخصة أو خروج عن حدود الحق، فهي اسمعته الحق في إنسان لم تحصل تحت هذه الأعراف عن سمعته ما يوجب التشخيص لمعدي، وأنه من تقدير تعسف وحق في سمعته حق هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من خلافات قضائية موصوح ومزوك بمدره بسببته من ظروف مدعوي وملاساها لأن ذلك موهول ما عليه قضاء على أساس تكفي حكمة ويؤدي إلى استيعابه في السهي بها"

وهو ما استقر عليه قضاء محكمة التمييز الكويتية حيث قضت بأن:

"معبّر تعسف في سمعته حق هو الحرف صاحبه عن السمك ما يوجب التشخيص لمعدي ولا يبعد هذا الحرف لا الحرف به صاحبه عن تعرض منه أو عن وصفه لاجتماعه وأن استخلاص تعسف في سمعته حق أو بغير مدخل في حدود سببته بمدره محكمة موصوح وأن تقدير توفيق أو بغير حق موصوح لمسؤوله هو من الأمور الواقعة التي يستلزمها قضائي موصوح بغير معيب شريطة أن يكون مستخلاصه مانعاً وله مأخذ من الأوراق".

## كما قضت<sup>(2)</sup> بأن:

"تقدير ما ذكر صاحب حق قد تعسف في سمعته حق هو من مسائل الواقع التي تستلزمها محكمة موصوح متى كان استخلاصها مانعاً"

(1) نفس مدني رقم 1238 لسنة 56 في جلسة 1/3/1.

(2) مدني رقم 1238 لسنة 56 في جلسة 1/3/1.

(3) مجير كويتي رقم 49 لسنة 2003 في جلسة 13/12/2003

أن "معد" معيار هو معيار موضوعي يعقد على به صاحبه، أو على انقياد  
 لشخصي بوجه عدم - قصد أو إهمال أو غدر تقصير - وأن يعقد فيها يعتمد  
 على امورية بين مصلحة صاحب حقه، والتضرر الذي يصيب الغير، فهو  
 معيار موضوعي محض، يرتبط بساح حواره، فإذا رجعت الأضرار كانت  
 مصلحة بجهة، وغدر صاحب حق تعدد مدته معقد في سعي حقه ودون  
 نظر إلى ابراعت أو سوء نية، وليس ثمة حظورة من مصلحة المادي  
 عند المل بوجود مصلحة أو عند تعدد مدته حداثتها أو مشروعية لأن ذلك  
 كنه بنص مشروع وسبقه نسب لأحكام وهو ما خضع معه المادي  
 لرقابة محكمة النقض<sup>(1)</sup>.

وبرى د. احمد سلامة<sup>(2)</sup> انه، "لا شك أن مدير إدارة البيع وحسامة  
 تضرب على يده في معنى موضوع ولكن غيب - في رأي - أن ثبت مدته أمر  
 آخر حتى يستطيع المل بجهة يصف في هذه حالة، هو أن يكون لدى  
 صاحب حق هذه طرق لاستعمال حقه، ولكن لا بغير - عمدا أو إهمالا -  
 أنفاد قراراته، أي أنه يكون قد جاز تضرب المادي بعود عليه بأقل بيع  
 وتحت بغير أنه صبر، أما إذا ثبت أنه كان لدى صاحب حق لا وسيلة  
 وحده لاستعمال حقه وسعيه، ويخضع عن استعماله مصلحة وصبر  
 جسيم فلا نعتقد أنه متعسفا".

وبعد أورد المشرع مصري يصف هذه حقه في المادة 695 2 مدي  
 وهي معيار فصل لعدم تصديق، ووقع نسب حذور أو لعب تحت يد  
 العمل أو وقع نسب ديون يكون لعدم قد تقوم به بغير لا يوجد أي  
 بالنسبة إلى مصلحة صاحب العمل في حقه ما يساهم في دأبو العمل من  
 مصداق وبين تضرب المادي ملحق بالعمل من حرة فعنه

ومن المصداق المصداقية هذه الصورة أن جبار صاحب حق من بين

(1) د. محمد قومي البند - المراجع السابق ص 196. 198

(2) د. محمد سلامة مدخلية من مدخل كتاب في سيرة حقه ص 15

نظري متعددة لأسمهم حقه. الصيغة لأكثر صرار بغير دون أن تحقق  
له منفعة ذات قيمة كبيرة، كمن يملك مدحه في مكان معين من ماله، بحيث  
تصرف بحره وكان يمكنه بدون صرر تحت أحدهم التصرف به في مكان  
آخر من العقار<sup>(1)</sup>.

كذلك أورد المشرع الكويتي تطبيقات لهذه الصورة فيما نصت عليه المادة  
970 مدني من أنه:

"ما إن تعذر ارتفاق به أن يتحرر من الارتفاق كله أو بعضه، قد  
تعذر كل منفعة تعذر ارتفاق أو ارتفاق به غير هذه المحددة لا تسبب إليه  
مع الأعباء الواقعة على العقار المرتفق به"

وهذا الحكم يبررته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بأنه:

"تصبح حق الارتفاق عديم حدودي، أو لا تسبب له إلا منفعة فائدة لا  
تسبب إليه مع العبء الذي يقع على تعذر ارتفاق به، ففي هذه الحالة  
يكون ما إن تعذر ارتفاق به وقد نص المادة 970 أن نصيب حريره من حق  
الارتفاق، قد يكون بصرف صاحب حق الارتفاق على ماله حقه بغير نصيب  
منه<sup>(2)</sup>.

ومن ثم فإن تعذر التعسف هو بدهة المنفعة وحبسه بغير معيار  
موضوعي.

وتعد هذا تعذر - من ناحية العبء - ذو صور تعسف في  
منع حق أو هذه صورة من صورة، كما أن هذه الصورة أيضاً تعد أصعب  
صور تعسف في التصديق ذلك - هذا معيار موضوعي أساسه الحدود  
من نصيحة سي يعود على صاحب حق. وصرر الذي يصيب عبء  
وقوله أمارة من تصالح التعارضة، مصالحة صاحب حق في سعيه

(1) د محمد بن دحي - مرجع - ص 111، د خالد حسن دحي - مرجع - ص 111

(2) د محمد بن دحي - مرجع - ص 111، د خالد حسن دحي - مرجع - ص 111، 4

حتمه، ومصنحه غير أن يتدنى الضرر الذي يقع عليه من حره ذلك وتقدر  
ذلك بغير ضرر الذي يقع عليه أو وقع بالفعل

وهكذا سمي أن يقع ضرر الذي يقع على الغير حداً معيناً من  
الخاصة، بعكس أثره على مصنحة شيء يعود على صاحب الحق، أو صفة  
بالمصلحة وعدم الخدش، وقد ما قدم صاحب الحق مع ذلك على اسميه عند  
معيته في اسم من حقه. إذ نحن مصنحه بأنه بحدوثه في ما نصيب الغير  
من ضرر يسببها.





وإذا كان المدينون لهم حقوق لأصحابهم لم يكونوا عرضة لها من حيث  
مصالحهم المشروعة - أي تلك مصالح التي يعرفها المدينون والمضحيين - فإذا  
تمكنت الأفراد على ذلك، وحدثوا من غير أن حقوق المدينين تعرض  
مشروعهم لأن يضرهم ما يكون تعسفاً، ويكون مصلحة غير مشروعة إذا  
كسب خدمة المدينين، أو بقاءهم أو حتى الأدب

ومن أمثلة تعسف في سعيهم حول تصديق هذه الصورة، قيام رب  
لعمل تفصيل لعدم سب مذهب سياسي أو عقيدة الدينية، أو سب  
بعضهم، أو رفض التصديق به في بنية معه

و معارف مادي موضوعي، ولكن سب قد يكون له أهميتها في الحكم  
على مشروعته المصلحة، كما قد تعسف حكومه في استعمال جهتها في فصل  
المواطنين، واستعمال هذا حق لإشباع عرض شخصي أو شهوة حربية .  
وهذا تعبير مرن يجوز تعسفاً منه كدرة في مرفقة سعيهم الحقوق  
ويعتقد بعض العلماء على معيار حر شخصي هو معيار الدفاع أو العرض  
غير المشروع الذي يتجلى به العنف والتعسف في ذلك

ومن هذه المعايير ثلاثة التي جاء بها ميثاق المصري والكوسبي في  
المدينون عديدين أن المدينون يجب أن يظهروا أحداثه في تعسف في استعمال  
حق الدفاع المدفع في سعيهم الحق والمصلحة التي يرد عليهم من وراءه  
في وقت واحد، لأن بعد و بقاء مشروعهم من حق كذا لأصحابهم مشروع  
وإن حلف أحدهم أو كان مع هذه العادة كان الاستعمال غير مشروع

وعلى ذلك، يمكن القول بأن مصلحة معيار بعد حقوق قد سعي  
أن يتحقق من استعمال الحق مصلحة أو مصلحة بحسب عادة الحق، وقد

= إبراهيم - للرجع السابق من ٤٠

(١) د. عبد السلام، د. خالد محمد - عم - مرجع سابق من ٤٠

(٢) د. عبد السلام مرجع لفظة - للرجع السابق من ١٧٣

(٣) د. أحمد شرف المير - للرجع السابق من ٤٠٠



بحرف من استعمال حقه على تلك العبارات وعدم أو إصابتها على ما عُد  
متعسف في استعمال حقه فقد بشرط أن يكون صراحة أو يقيد استعمال الحق  
بوجود مصلحة.

كما أنه "يمكن القول ودون أية محاصرة أو حصار، أنه مصلحة عامة من  
مصلحة قيد على استعمال الحق، وهو الحق واقعي بحق الاستعانة في صورة  
تعرض منه، ونحدد مساحة الخدم يعمل من"

ويكفي أن تكون مصلحة عامة، ومن ثم قد كانت المصلحة غير  
حقيقية، أو ناهية عن استعمال الحق يقع تعسف لتقوم مسئولية صاحبه،  
كذلك سمي أن تكون المصلحة مشروعة ومصالح غير مشروعة لا تعتبر  
عامة حقوق، فلهذا شرع هذه الحقوق لا لتحقيق مصالح مشروعة لدروب

وحدة مصلحة من مذهب في معيار موضوعي لتعسف في استعمال  
الحق ذلك كما وقد أنه أن يكون التعسف بمرء مصلحة خاصة حيث ينظر إلى  
هذه المصلحة من غير مشروعية، ولا يجب بالضرورة أن تكون مقصودة من  
حاجب صاحب الحق.

وبعد حدة مصلحة وتعسف بها، مرجعه في أمور به سبب وبين  
الأضرار التي تصيب به، ومن ثم على المعايير التي تخري عبارته من المعنى  
أو المصلحة التي تعود على صاحب الحق من استعمال حقه، والأضرار التي  
تصيب به من جراء هذا الاستعمال، وقد يقع هذا من أهمية بحيث يرد  
في قيمتها على الضرر، كانت مصلحة عامة، وبأن استعمال الحق من حيث  
على تعسف وعلى ذلك صاحب الحق الذي يستعمل حقه لتحقيق مصلحة  
ناهية بعد متعسفا في استعمال حقه<sup>(1)</sup>.

ولا يكفي القول بأن صاحب الحق قد ذي استعمال حقه إلى مصلحة

(1) د. محمد شوقي السيد - المرجع السابق ص 175

(2) د. محمد شوقي السيد - المرجع السابق ص 179

حديثه به، حتى يمكن القول بأن مثل هذه الأسهم وقع مشروعها، ولا  
يسمي أن يكون هذه مصلحة مشروعة ذلك أن حقوق لا قيمة في ذاتها،  
والتي بحساب وسائل تحقيق منفعة معينة مشروعة، سواء بالنظر إلى  
صاحب الحق أو غيره، فيعد مفسد في أسهم حقه من حق من حقه، هذه  
الأسهم مصلحة غير مشروعة، ولا يسمع بحجته في أسهم الحق، لا أن  
كأن مصلحة التي تسع عن هذه الأسهم مشروعة

وفي نطاق مشروعة مصلحة فإن حقه يميز بين صورتين هذه مشروعة  
أو عدم مشروعها، فإما في حدها الذاتي أو بحسب مبادئ، وفي الصورة  
ثانية نطاق أو محالة مصلحة بمقدار عدم أو الآداب بعدم

فرد كإن أسهم حق بطوري على تحقق مصلحة صاحب حق  
تحقق مبادئ أو خلافه حق، وهي المدة التي من أجلها قرر المبادئ  
لصاحب حق مصلحة أسهم، فرد يكون عدم مصلحة غير مشروعة، وعدم  
مشروعة هذا مرده بحالته مصلحة هي مسندتها الخارج من تقرير حق  
إما نفس مبرح في مبادئ، أو به يصل أنه بمقدار عدم نفس، والصورة  
ثانية بتحقيق حيث يكون مصلحة أو مصلحة التي تعود على صاحب حق  
بحالته بعدم عدم أو الآداب بعدم سواء بالنظر إلى الموصح أو بالنظر إلى  
النسب<sup>(1)</sup>

وبعد أحسن كلا من شرعي مقدر في وكوني صنف بأنها حقه  
مما به مبرح موضوعي أو مبرح ذاتي في تحديده مبرح المصنف في  
مستعمل حق ذلك أن مبرح الموضوعية واستاد نصيب الحق ذاته نوع  
من مبادئ بين الصور، واستمر، فمبرح عدم مصلحة أو المصلحة  
ثابتة، والمصلحة غير مشروعة تعد كذا صور مبرح موضوعي يسمي  
لمفكرة مصلحة عامة حق الشخصي ويعد سهم الحق تحقيق عاين

(1) د. محمد شوقي البند - المراجع السابق ص 183، 184

وهذا كان ما تقدم، وكان هدف من إنشاء شركات تجارية تحقيق  
 مصلحة أو منفعة لشركاء أو مساهمين مع الشركة، حيث أن هذه الشركات  
 تقوم بدور مهم في الاقتصاد القومي وتلعب في تقدمها وتراجعها، وقد تعدد مصطلح  
 قصير على شركة، فحسب، بل صاحب ندوة شارك في هذه المسألة وفيه  
 وفقاً للقواعد العامة في بحروف اللغات على إدارة شركة على تحقيق مصلحة  
 أو المنفعة لأصحاب الشركة، أو كانت مصلحة هي تحقيقها هؤلاء الملتحقين على  
 إدارة شركة حسب رأي الشركة، وأما رأينا، أو كانت هذه مصلحة غير  
 مشروعها كان هذا تعسف في إدارة شركة، إلا أن مفهوم تعسف في إدارة  
 الشركة حسب علمه في الأمور العامة معروفة في الدوائر المدنية، ونحن هنا  
 نحدد تعسف لأغلبية الشركاء في الشركة، وهو يتحقق إذا صدر قرار من  
 جمعية الإدارة بالمساهمين بهدف تحقيق مصالح لأغلبية على حساب  
 الأقلية، وهو ما يستدعي تحديد مفهوم التعسف في إدارة شركة في البحث  
 التالي.



## المبحث الثاني

### التعسف في إدارة الشركة

من أشهر عيوب أن النموذج - شكل عدم - لا غير لأي شخص وهو  
سيعمل حقه أن تعسف في سعيه، فيسمى صاحب حق أن يعيد لأغراضه  
التي فتح حق من أجنحة، ويكون سعيه حق غير مشروع، كتم وضع خارج  
حدود هذه المادة، وهذه المادة تنص أيضا على مساهمين في الشركات  
مساهمة، ويعبر صاحب حق أي مساهم مسعى في سعيه حقه في  
الحالات التالية:

كما يجب به (المادة) أن حق عدم سعيه أو أن مساهمين  
من وراء سعيه حق، حتى وإن كان مساهم غير مضمونة من وراء عدم  
لا سعيه، ولا يشترط وقوع عدم، فعلا يقول بقاء حالة تعسف  
ويعبر مساهم مسعى في سعيه حقه أيضا إذا كان حق من وراء  
سعيه حق عدم أحسن بغيره من مساهمين في مجال مساهمة تعسف نفسه،  
وهذه الحالة واقعة ومتكررة.

ويشمل مبدأ تعسف في ذكر جميع حقوق، فهو مبدأ عام يسوحي  
من كل شخص أن سعيه حقه اسعى لا مشروع عام في ذلك مساهمين في  
الشركات المساهمة.

وحسب يكون هناك تعسف بالأغلبية، لا يكفي برغم من قرارات  
جمعية العامة بمساهمين جاءت بحماية مصلحة الشركة، وإن لم تحدد  
أركان التعسف بصورة أدق، حيث أوصي السعي بدون تعسف بصورة  
موضوعية استناد على نتائج وحدها عدم يصبح أنها كتب صراحة بالشركة،  
غير أن ذلك يؤدي في حد ذاته لرقابة على الإدارة، بحيث دفع تعسف لنفسه.

على الصور التي تعكس مدى تعرض أن يظهر من خلال دوافع الأغلبية  
وأنسابها

وإن تعرض كل من الشريعة المصرية أو مصري أو كوني لوضع  
يعرف بعض الأغلبية بركين دلت عليه وعضو

وقد عرفه فقهاء القضاء المصري - الذي كان له النسب على الشريعة  
في كبرى هذه المساهمة من تعكس لأغلبية - بأنه "تقرير رأيي تتجسد  
جميعه بعمدة ويكون محققا نصيحة من كذا وتشجع مصالح الأغلبية على  
حساب الأقلية".

وكذلك الحكم،

"Une deliberation prise contrairement a l'interet Social  
et dans l'unique dessein de favoriser les membres de la  
majorite au detriment de la minorité"

وإن صرح من هذا التعريف أن بعض الأغلبية مصري على عقد بين  
• أولهما، عنصر مادي، يتمثل في إحقاق الحقوق بمساهمة الأغلبية  
وبمصلحة الشركة.

• أما ثانيهما، عنصر معنوي، يتمثل في تعبد لأغلبية لإصرار  
بالأقلية.

أما في القانون المصري، لا يوجد نص يستحدث عقد العكس نفسه،  
ولكنه يمكن أن يُستمد من المادة 266 من القانون رقم 159 لسنة 1981

(1) Pierre Coppens, op cit p. 89

د. محمد هادي نيل - للرجوع السابق ص 782

(2) Michel Bejot, la protection des actionnaires, Paris, 1976 p 154

(3) Selcuk Ozick, la protection des actionnaires - op cit p 305

حكم محكمة النقض المصرية الصادر بتاريخ 10 أبريل 1981

حيث أوردت ما يمكن اعتباره تعريفاً لمصنف دسّس على أنه "تخوّر الصلح  
كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المصالح، أو لإضرار بها أو جلب نفع  
خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو على فئة دون غير مصلحة الشركة"

وفي القانون الكويتي، نص المادة 25<sup>1</sup> من قانون الشركات رقم  
25 لسنة 2012 المعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 على أن "يجوز لكل  
مساهمة تدعوي بصلح أو قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو جمعية  
أعضائه بصدور أو غير بصدور عقد بصلح أو إضرار بغيره أو عقد تأسيس  
أو النظام الأساسي".

بناء على ما تقدم، فإن مصنف لأغراض غير خيرية أو مدني وبمثال  
في الإضرار بمصلحة الشركة، أو لأخر معوي، يمثل في نفسه لأغراض تحقيق  
مصلح شخصية على حساب مصلح الأغنية أو "فصل الإضرار بالأغنية"  
وهو ما ستأوله على النحو التالي:





## المطلب الأول

### العنصر المادي للتصرف في إدارة الشركات التجارية

لما كانت جمعية لعدم المساهمين هي صاحبة السلطة العليا في إدارة شركة المساهمة، حيث تحت هذه الجمعية صلاحيات واسعة في حدود تقريرات خاصة بالإدارة، فهناك قاعدة تفتقر بصفة دائمة ومضطردة على كل الجمعيات العمومية للمساهمين التي يستند أثناء حياة الشركة، ألا وهي قاعدة "لأغلب" "مبدأ الأغلبية" فاعليه لأصوات هي التي يصنع القانون، حيث أن القانون يعطي من يملك أغلبية رأس المال حق في إدارة الشركة، وبذلك فإن قرارات الأغلبية تفرص على سائر المساهمين، فقد كشف نوافع لتعطل عن حكم بعض أصحاب الأموال في أغلبية الأصوات في الجمعيات لعدم ما يكفل له توجيه إدارة شركة ما تحت مصاديقه الخاصة دون مراعاة مصالح أغلبية المساهمين في الشركة، ويدل ذلك من تصور مساهمة واحد يملك أغلبية الأصوات - بحكم ملاكته لأغلبية رأس المال الشركة - أن يمكن من ملاء وجهة نظره وفرضها على باقي المساهمين بدون حصول جميع جمعية لعدم والتدين بحقوقه، أي بقرصان رادته على المعارضين والمعارضين، بل وبإبداءه هذا بعض في قدره هذا مساهم على سائر على حقوق حاملي حصص الأسهم ويدل ذلك بحكم انعكاس قرارات جمعية لعدم على مصالحهم".

وقد نصت المادة 277 من القانون رقم 159 لسنة 1981 على هذا مبدأ صريحاً إذ يقتضي بأن يكون لقرارات الصدارة من الجمعية العامة ثبوتية تكون صحيحة، ولتعدد عدد المساهمين وعدم شركة، فثمة جميع

(1) Andre Neuburger, De l'abus de pouvoir dans les sociétés Anonymes Thèse pour le Doctorat Recueil Sirey 1936 p 63-65



وعلى ذلك فإن مفهوم نصف الأغلبية لا يستلزم أن يكون  
تقرير أصدر من الأغلبية صحيحاً من الناحية القانونية ولا يستلزم  
أن يكون فيه أو حصوغه بعض قرارات الدول الأخرى

و شيء ينبغي لا شك فيه أنه من خلال مراقبة نشاط شركاء كثير من  
تصدر جمعيات لعدم انضمامهم قرارات خارج مجامع وصحة وصيرورة  
مصاديق بعضهم وشركاء. وإذا كانت أغلبية أعضاء جمعية قد استخدمت  
حقها في اتخاذ قرارات ضد قاعدة مبادئه الأصلية، فإن هذه الأغلبية  
تكون قد استخدمت هذا الحق استخداماً تعسفياً، وأنما ذلك في مبدأ سيادة  
الأغلبية ذاته. وحديث سيادة جمعية العامة على أعضائها الحقيقية، وأنما هو  
عن الهدف من تقريرها<sup>(1)</sup>.

وقد يكون مصادره لأغلبية حد أنما هو التعسفي في فكرة أنه إذا كان الأصل  
في اعتمادها يعني وجود مصاديق معارضة ومناقضة، فإن مصاديق الشركاء  
في شركة واحدة، وسراياهم منتهية، بحيث يبدو عقد وكالة دستورياً  
نشاط شركاء، تخلف هدفهم مشتركاً، ومبدأ مصاديق الشركاء واحدة  
وتنسيق معارضة، فإن أغلبية شركاء بدورهم أي الأقل من صاحبه  
نظرية هي بكيفية تحديد ما يمكن مصادقة كل الشركاء.

ومن ثم فإن نظرية اسناد (نصف) لأغلبية تقوم على مبادئ  
أساسية، فمن جهة أن الشركة هي قبل كل شيء شخص معنوي ذات  
وجود مصاديق حرة على سبيل الخطيئة الأولى، هذا لأن أعضاء مصاديق  
أغلبية صلاحية اتخاذ قرارات مرتبطة ورهين بمرعائهم وحرية مهم هذه

(1) د. أحمد بركات مصطفى - المراجع السابق ص 11

(2) د. عبد الفضيل محمد - المراجع السابق ص 12

Selcuk Ozick - La protection des actionnaires externes dans les Groupes  
de Societes dirigés par une Societe Holding - nouvelle imprimerie du  
Leman Lausanne 1982 p. 304

(3) د. عبد الفضيل محمد - المراجع السابق ص 13

نصيحة، ومن جهة أخرى فحذر من أي لاقية بالحصول والامتثال  
لقرار لأغلبه بسدعي عدم مساس بحقوقهم

ونظرة نصف لأغلبه بصفة قهينة قضائية يكمن دورها في إعادة  
هدوء سحر محاري من نفسه بدمقر هي شركة ومسيره معدني اندي تقوم  
علي ثابتين:

• **هالاول،** يشار في التردد لأغلبه صلاحية ايجاد قرار فيما يتعلق  
بتحديد السياسة الاقتصادية للشركة وسير شؤونها

• **والثاني،** سحر في حق لأغلبه مشاركة وديقة بصورة تجعل  
لأغلبه سحر صلاحيات محيية به بدون نصف أو  
مسدد بدون لأغلبه كم هو مقرر وضع من أجل تسير شؤون  
الشركة. وأن لأغلبه عدم مسد عليه وتقوم الألبه بقرارها  
ولأنه يقرض فيها ب عمل مصلحة شركة هذا من أدعب الألبه  
أن يقرر سحر من صرف لأغلبه مسد محلات بخصوات فعلي  
المحكمة معروض عنها سحر تحت قرار وحكم في السراح به  
بخدم المصلحة العامة للشركة<sup>(1)</sup>.

وبعدرة أخرى فإن كلمة "نصف" تصحح في منظور بلا حاجة في  
معرفة، فهي بمعنى بوضع تعني مسدد مسد، مقروها وعه صحيح  
تحت أو النص، وهو سحر عه مشروع و سحر عن العادات مسدد،  
سواء بالنسبة للأغلبه و للاقية. ويكمن صعوبة نصف في أنه يجب  
ومسدد، ومن نصف النكث عنه أو صهره، يكونه سحر في التواضع  
احدية، أو الدوافع خاصة ولا عرض مسد لأغلبه أو لاقية، ويكون  
عدة القرار السعفي لا عذر عليه من الساحة شكية، حيث تستخدم  
لأغلبه مسد دخل الجمعية العمومية بصدور قرار عنها، مستندا علي

(1) Andre Neuburger, op cit p 50-60

توفر عدد محدود من الأصوات لأغلبية. ويدير جميع حصصها، مستوف كافة المصاهير الخارجية، كإن تكون مرعية فيه أشكال التدوير المقررة وغير محدد حرفة التدوير، وله سواها من سيطرة حتى التصويت على عمله وبه، وغیراً يكون نصف لأنه مدفوع بالقرار من أخرى غير هدف حقيقي لئلا من أحده فبحث السلطة للأغلبية، ثم دلت أنه اعداد بقرار بطرق احبائه فيه لا تغير نصف لأن بقرار بثلثية يخرج هناك من دائرة بقرار بثلثية. وعلى ذلك فإنه، يصبح نصف لأغلبية عدم تكون في سبب أن تسعين مصداق في إصدار بقرار بثلثية هدف آخر يخرج عن النصيحة الرسمية للمساهمين، ومع ذلك ليس صحيحاً أنه نصف لأغلبية بالنصف في مسعى آخر، لأن صاحب حق بملكه أن يصرف في حقه ولكن نصيحة لشخصه، به لا يقصر تصرف لأغلبية عن مصداق فقط، وبه يندرج ليشمل تحقيق مصالح جماعة الشركاء<sup>(١)</sup>.

إن الإدارة التي حكم مساهمة شركة هي سلطة الأغلبية، وهي رده مصلحة عن الإدارة بقرارات الشركة، ويعبر عن المصلحة الخيرية للمساهمين وبسبب هدف مشترك وتدارس مصالحها في إصدار التدوير النظامي بالشركة، فهي تعني بوحدة المصلحة المشتركة ومصلحة كل واحد من المساهمين، وأي تصرف من الأغلبية بهذه السلطة عن عاقل، أو عرفه ما من لأغلبية تدوير بقرار بثلثية على مقصر شركة والمساهمين وهو ما يقصر عليه "النصف"، ولتكون بقرار بثلثية عن جميعه لعدم أغلبية المساهمين خاصة من يتصرف على نصف، سمي أن يكون ذلك مقصر، والمقصر هو الذي يمثل المقصر بآدي نصف لأغلبية

ولا يشترط أن يكون مقصر قد نشأ فور عن قرار جمعية العامة للمساهمين وعلى ذلك، فإن صدور قرار من جمعية عامة للمساهمين

(١) د. محمد عبد الله - مجلة حقوق المساهمة في - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

رسالة دكتوراه جامعة عين شمس سنة ١٩٩٩ م ص ٢٨١

سحبون المديرين إخراجهم عملة معه خراب شركة، يشك في بعد بها صارة  
لا يعتبر أن تعسف من القرارات التي تفسر مباشرة مصالح شركة، وحدث  
فيه يمكن بحكمه موضوعات تسع وصف تعسف على قرار صادر عن  
الأغلبية مساند أي وقوع لاحقة على قرار هذه هناك علاقة سببية بين  
القرار والتصرف، ولكن ذلك لا يعني بضرورة حال من أن قرار الأغلبية قد  
يكون في ذاته غير مشروع على تعسف ولكن أنه استخدم هذا القرار بطريقة  
تؤدي إلى تصرف وحدث من جانب إدارة شركة، عندئذ فإن صندوق الإدارة  
وحدتها هو الذي يمكن أن يكون محلاً لمسئولية

والتصرفات التي يتخذها الأغلبية المتعسفة قد يقع على الشركة أو على  
الشركة الأغلبية، ومن ثم فإن هذا التصرف يعد أحد صور

#### الصورة الأولى، الإصرار بالمصلحة العامة للشركة.

يتخذ هذا التصرف صورة أحد قرارات من جانب أغلبية جمعية العامة  
للمساهمين يكون من شأنها الإصرار بمصالح شركة ذاتها، بحيث يعكس  
قرار القرارات على كل مساهمين دون استثناء

ويؤكد البعض في الحقن الفرنسي أن هذه الصورة تشبه في مضمونها  
شركة كشخص معوي ويؤدي تصرف في شركة بوصفها شخص معوي  
مسئلاً عن أشخاص الشركة أو مساهمين في نتيجة هذه وهي صورة  
مباشرة نشاط الشركة تخلف مصلحتها، ويمكن القول بأن أساس إصدار  
المصلحة على مدير الشركة أو مجلس الإدارة هو تخلف مصلحة شركة بوصفها  
كيان قانوني واقتصادى له وجوده ومصلحته مستقلة التي ترسم حدوده لا  
يمكن تجاوزها - وأن الإصرار بالمصلحة العامة لشركة يتحقق في حالة  
تخلف حسابها الجوهرية لأحد أصول شركة دون وجود مقابل هذه الحساب

(1) د. عبد الفضيل محمد أحمد - المراجع السابق ص 43 45

(2) Pierre Hezard la société Anonyme des Guides Montebresien P240

كم هو حال اذ قررت لأعني صديق دفع غير عادي أو بغير أصول الشركة إلى شركة أخرى بدون مدعي، فإن مثل هذه المعاملات هي تصرفات الأعني في صاهاها تكون عند المصلحة العامة لشركة

ومن المستقر عنه فهي وقضاء أن أفضل طريقة لتحقيق المصلحة لشركة المساهمين - التي يستثمرها مصلحة عقد شركة - لتسوية ديون الأعني، وبالرغم من أن عدد من الإردت الفردية ستكون حرجية، ولكن حين ستكون مبررة بالامتنان لإردة العدد الأكبر، لأن مصلحة الأعني لازمة وضرورية مسيرة لشركة لأعني بعملة ها وتكون هذه المصلحة مصلح حربية في السامية هي تسعي في تقدير مصلحة حمة ها، فهي التي تدبر السامية ذاته و لأصادة لشركة وقت ترويضها ظروف في وقت معين، ولكن هي حقو ارجاء مصالح جميع مساهمين، كم أنها تدبر في ذلك بالأ حاف تدوير الذي يفسر على وجود مصلحة حمة ها وندوة بين الشركة، وبالتالي لا معقت على السامية هي تسعي لأعني في تقدير مصلحة حمة ها لشركة، لأن كل مساهم يحق له ديون في شركة هي التحلي على حقوقه في داره حصة نسبه لأعني، غير أنه يعني من محضر لإدراء، وبالتالي يحرم من وعد بأصول على اربح، كم لا يمكن حب بد السلف مع لأعني من داره ندوة ذاته لشركة بالتدبر هي برفها، ما دامت بهدف تحقيق مصلحة جميع المساهمين.

بكن لا يجوز أن تسحب سلفة هي يعرف ب ديون بالأعني في أداء لإحدى أصبر أو لإدء حقوق لأعني، بحيث يجب أن تكون قرارات جميعه المصروفه مدفوعة أي على بون شخصية و عريه عن مصلحة شركة، لأن الشركة ليست لاستثمر رؤوس الأموال في عرص معين بدون في قضاء لأساسي، و سعي هذه المصلحة في غير أغراضها بغير نسبة المساهمين

(1) د. حسن دحي - المصلحة العامة - المجلد 1، ص 39. المرجع السابق ص 39.





سواء ثبت في مصالح الشركة أم مصالح أصحاب المصداق، أم مصالح  
 حاملي في الشركة، أم مصالح موردين وأعماله وعلى ذلك، إذا كان قرار  
 لأغلبية ضد مصلحة نعمة الشركة، وأن هذا القرار لا يبرره، إلا مصلحة  
 بعض الأشخاص في الشركة (الأغلبية) لا مصلحة للجميع من الأشخاص  
 في الشركة (الأغلبية) فإن هذا القرار لا يكون ضد مصلحة نعمة الشركة  
 وسي تعرض لتضرر القرار لأغلبية، ومن ثم، فإنه بعد مصادق قرار الأغلبية  
 الذي يضر بمصلحة الشركة ذاتها<sup>(1)</sup>.

على أن بعض لا يبدو من حيث لأغلبية يجب أن يبررها الأمور  
 كما صدر قرار الجمعية العامة وأن ينص على ذلك، ولكن قد يسي  
 لأغلبية لاستخدام حقوقها في قرارها المشرح في عدم أن تعطي الأغلبية  
 من قرارات تصاريه، وأن يبررها به نصيحة مدير لأغلبية، فقد  
 أصبح للأغلبية سلطة نصف داخل جمعية عمومية، ومن خلال هذه السلطة  
 يمكن من عرقلة برده لأغلبية في أحد قرارات في مصالح الشركة أو أن  
 يعجز في التوصل في قرارها، تولى لأغلبية عليه

وبناءً على ذلك - كما سبق - عندما يريد بناءه استعمل حقوقها في  
 وسائل منه دعة تستخدمها أحد في تعرض بحالته بمصلحة الشركة منها  
 مثلاً حلف في رفع الدعاوى أو الامتناع عن التصويت سواء مباشرة أو  
 بالتحلف عن حضور بعض لأحتم عاب نعمة أو بطلب إصداره بحدوده  
 في جدول أعمال حتم عاب جمعة العمومية التي قد يعكس منسي على  
 علاقات الشركاء ومجلس الإدارة<sup>(2)</sup>.

وإذا كان مصدر نصف سواء من حيث لأغلبية أو لأغلبية، فلا بد

(1) د. عبد الحفيظ محمد - مجمع البيان من 44، د. محمد - د. مصطفى - مجمع البيان  
 ص 13

(2) د. عبد الحفيظ محمد - المجمع السابق ص 502

(3) د. عبد الرحيم سعيدة - المجمع السابق ص 188

مع مخطوطات أبي تائب كانت وسطه مخطوط خاص، وقد  
أصحى عنه بهم مخطوط نصف لأعمية في مخطوطات البحر، ولكنه  
يكون مخطوط موعود عنه في النصف حيث نص أدده 5 2 من المخطوط  
مدى الله في . ونص أدده 6 2 من مخطوطات أبي تائب مخطوط رقم 159  
لغة (1981).

ويفصح من تعديله هذه الموضوعات أن مشروع مقته في حفظ بن بصرته  
الغالب في مسهل الحق، وعبور حدود منتهى الموضوعات بولادة علي  
منتهى لأغنية، ونسبي بوصف التمرر بالغالب مني استوحى من هدف  
غير مشروع أو حجب مع للأغنية وأغنية محسن لإدارة أو لإصرار بنة  
من أمهات دون غير ففصحته بنة كنه أي أنهم استحدثوا منتهى أو  
بحريرها من أجل تخليص هدف تخفيف عن هدف الذي أعطيته هذه

(1) د. عهد محمد لبيب - للرحمة المصطفى ص 503

Jean Bernard - François Terre - Pierre Mabibat - Sociétés Commerciales  
- Dailloz - 1978 - p.340

(۱) - حضرت زین العابدین علی بن ابی طالب علیه السلام: حق علی منیع فی الخیر - اے زید بن عبدالمطلب

[illegible]

السياسة، وبما رة أخرى من الضرورة أن تقع لأفد مدلى أفاد محكمة  
علي أن به الإحصار هي التي قدب لأغلبه لأحد غير روجه بالسياسة،  
بال بكني تدير الإحصار بأن هؤلاء لأغلبه تصريو من أني شخصي هدف غير  
منزوح، كدات يكون في لأغلبه بعيب د مسهدف شخص ميرة شخصه  
أصيرة عيب، أو عه معه من شركاء، أو قصد لإحصار بالسياسة منهم،  
هذا حيث بال بعيب في سعيه من حق و بعيب في استعمال السياسة بالحق  
عن صغوره حصر بعيب لأغلبه في معنى عني لأحد مفهومين

وعلى ذلك، فإن المشرع المصري، في المادة ٦٦٢ لا يذهب بعرض الأ  
بعبارة مصر: بعض التاميم، أو تحقق يقع حصص بعض الآخر، ومن  
ثم يخرج عن نطاق بعض مصر: يمكن عبارة مصر: مشتركة كذا  
ومن هنا وقد يذهب ٦٦٢ بعض هي أن يكون مصر: يصحح فيه معينة  
من التاميم أو لا مصر: دون عبارة مصححة مشتركة

ولا شك في أن مدخل المنهج يوضح تعريف تعسف الأغلبية المؤرد  
بمادة 6 من قانون شركات ربحية 159 لسنة 1981 يكون قد أقر  
بمحاكم بوجه معين. وقضي على أن يوصل بمصداق صانع حيوان عادية  
تستجيب لطامع تعسف الأغلبية".

أما المخرج الكويتي، فقد حصل في حادته 251 من فصول شركت رقم 25 حصة 2012 بعد أن حصل في رقم 9 حصة 2013 على أن

(١) ر عبد الحميد - دمع - ر ص ١٤٩، ر عبد الحفيظ محمد محمد - دمع  
المستوفى ص 49

(١) بدعة في قولنا - راجع إلى ما في ص ١٢ بسم الله الرحمن الرحيم -

لما علم بالبرحة خالصة بالحقوق الأبدية الأولى.

۱۔ اسی طرح اسی طرح میں جمعہ جمعہ جمعہ (۱) ایک ایک ایک  
 جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ  
 جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ  
 جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ  
 جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ جمعہ

تُغور تكن مساهمة دومة المدعوى بصلال في قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة لعدده أو غير العاديةية يكون أو عقد الشركة أو كان بقصد الإصرار بمصالح الشركة. ومصلحة المدعوى عند الانقضاء وتستقط دعوى بصلال بصفته شريك من تاريخ صدور قرار الجمعية أو عدم المساهم بقرار مجلس الإدارة.

كم غور نص على قرار بجمعية العامة لعدده وغير العاديةية سي يكون فيها حقوق حقوق لأقلية وبما يخص من قبل عدد من مساهمين لشركة سيكون خمسة عشر سنة من تاريخ من الشركة مصدره ولا يكون من وافقوا على ذلك قرار ب. ويستقط هذه المدعوى بصفته شريك من تاريخ قرار الجمعية. وللمحكمة في هذه الحالة أن تؤيد القرار أو تعده أو تبطله، أو يرعى بغيره حتى يجرى النسبة الأساسية لشركة أسهم غير صحيح شركة لأسهم شركة هذه لأسهم من رئيس من شركة

ويستقط نص على قرار ب. ويستقط هذه المدعوى بصفته شريك من تاريخ قرار الجمعية. وللمحكمة في هذه الحالة أن تؤيد القرار أو تعده أو تبطله، أو يرعى بغيره حتى يجرى النسبة الأساسية لشركة أسهم غير صحيح شركة لأسهم شركة هذه لأسهم من رئيس من شركة

تستقط نص على قرار ب. ويستقط هذه المدعوى بصفته شريك من تاريخ قرار الجمعية. وللمحكمة في هذه الحالة أن تؤيد القرار أو تعده أو تبطله، أو يرعى بغيره حتى يجرى النسبة الأساسية لشركة أسهم غير صحيح شركة لأسهم شركة هذه لأسهم من رئيس من شركة

صحة الاحتجج وذلك بغير بطلان الاحتجج فإن قرر بحد فبكون  
بطلان أيضا وبطلان كل قرر بان من حدود المسامحة لأما نسبة كم بطلان  
كل قرر بحد عن حدود العيش أو المدعى كإن تقدم معلومات أو بان  
كأنه لجمعها أو عظمي عنها معلومات جوهرية بحيث لو تم تقدم أيها تلك  
معلومات أو بان أو أنه حدتها عنها بان وقت علي موضوع محل  
بغير ولكن مساهمة على أحد بغير أو واقع عليه نتيجة العيش أو  
المدعى أو أن عظمي أن بطلان حكم بطلان الاحتجج الذي تم عظمه على  
خلاف أحكام القانون و بحد شركة، ومن ثم حسب حكم بطلان كل قرار  
بحد فبكم غير نكل مساهمة أن بطلان حكم بطلان بغير بطلان ذلك  
الاحتجج في حد ذاته صحيح وهذا حق بغير المسامحة بحكم القانون  
(مادة 300 ك) ولا يجوز لجمعها بحد أن بان من الاحتجج المسامحة  
أو موافقتهم كتابة (1).

وبناء على ما تقدم، فإنه إذا كان للأعبئة بمرکز سدي حصة داخل  
الشركة يستطيع ترخيص مصاحبها خاصة، لذلك من شرط واحد من مصالح  
الأعبئة، لأن قانون الأعبئة يسمح لها بتعيين مصاحبها خاصة وعندها  
مصاحبه الشركة، ولكن بمرص عنها في ذات الوقت حصة من مصالح الأعبئة  
وحد منها حتى إذا حصلت مع مصاحبها، وإن مرها رخصه مبدأ مساواة بين  
المساهمين في الأمر، لأن لكل مساهم حق في حصة من مصالحه خاصة، وإن  
الشرع وضع الحدود والنصيب في مصلحة كل مساهم، وليس لفظ في  
مصلحة الأعبئة.

وغير اللائمة بعض أئمة محكمة في قرارات المحكمة دفع خصم  
وتعويض الضرر.

ويعبر دعوى هؤلاء احدى الخصومات الرئيسية حدوث لاقية في

(۱) در جرمه شمرده، سه بار از آن در سه فصل، در یک سال مجاز است که کسی از آن استفاده کند. در هر سال مجاز است که در هر فصل از آن استفاده کند. در هر فصل از آن استفاده کند. در هر فصل از آن استفاده کند.

شركة، ونحصر مهمة محكمة في أنب في مدى توفر صفة للمنف في  
 القرار على الترخيص بمحكمة بالصلال ونعويص، ونسب معني ديث أن المنصف  
 المدخل في مدير لاسلوب الذي يرى لأعنة أن مدير به أنعم شركة،  
 وخطط في قصاصه بين إصلال القرار بعسفي وسياسة لإدرة لأقصادة  
 وناحية، لأن هذه لإدرة تخرج عن منصفه ونجب أن يظل من حصص من منصفه  
 لأعنة صاحبه رأس مال لأكثر في مشروع وهاب لشركة لأخرى

لصلال على أنه يجب على من بعض بالصلال على قرارب جمعية  
 لعمومه لعمدورها بالصلال نفصحه شركة، أن يسرد ووقع محددة وأصرار  
 محتملة وقعت على شركة بعرض مع مصحح من حرة ديث القرار، والأ  
 كان بعض بالصلال مجرد قول جاء مرسلا عارب من دليل

وهو ما قررته محكمة القاهرة الاقتصادية<sup>١</sup> في حكمها الصادر في الدعوى  
 رقم 18 لسنة 19٨٥ أن استئناف اقتصادي بقولها،

” وكذا محكمة ترى من صروف بدعوى وملاسل أن محلي  
 لإدرة قد أحد بحرية سندعاه في رأس مال المنصف وقد صروف  
 لشركة لانه، وما يدخل في منصفه وقد أحد الإجراءب لنادوية منصفه  
 سبع أسهم مساهم منوع عن عداد سهم أسهمه، لأمر الذي يكون معه  
 محضر جميعه لعمومه مورخ 2 5 2003 بالسندعاه في رأس المال  
 المنصف صحيح في حدود منصفه الجمعية العامة، ولا يجوز لعمي عليه  
 بكتيب معيه بأنه قد جاء غير ملائم منصفه شركة ومساهمين بها يجب  
 بيان وجه الأصرار أم أن المدعية تصرح ووقع محددة لتجدها أساسا لبيان

(١) د محمد عيونيل - الترخيص السابق من 783، 786  
 (٢) د حبيب محمد عيونيل - جملة منصفه لانه في دوائر منصفه في منصفه  
 لعمه، جلد منصفه - منصفه (أب) منصفه منصفه منصفه  
 (٣) جلد منصفه منصفه (أب) منصفه في منصفه في منصفه منصفه منصفه  
 الأبي استئناف جلسة 2009 / 1 / 8

وجه الإصرار يكون قويا قد جاء من سلا عديد من تدليل وعلى نحو ما سبق  
فقد سبب محكمة في سلامة محضر اجتماع جمعية العمومية على نص  
بمقتضى الأمر الذي نصفي معه محكمة برفض الدعوى

ويظهر تعسف الأعباء إذ ترتب على قراره حلل بمدا مسودة  
محيث سيج عنه بمقتضى نص الشركة، وحيث نصرت بمقتضى لأخرى في هذه  
حالة معين هذه الترتيب مع نصرة على أن يكون هذا نصرت على الوقوع،  
أما ذلك نصرت حيث أنه لا يمكن التعويض عنه لا بعد وقوعه، أما  
إذا كان بالأعباء مصالح عرته أو ف مصالح في شركة أخرى مافيه نصرت  
موجب قرار جمعية العمومية في الشركة الأولى، فإن ذلك لا تعد تعسف  
من الأعباء، ولا يجوز بالأعباء بمقتضى نصرت أو التعويض عنه، لأن  
تعددية يجب لأعباء الأعباء شركاتها وحل شركاتها، لذلك  
إذا حول قرار جمعية العمومية بحسب الإدارة بمرم صفة معه، أنه ليس فيه  
بعد أنها تعديني على مصالح لأعباء فإب لا تعبر أقل تعسف في هذه حالة من  
تقررات التي جرد مساهمي لأعباء مباشرة من حقوقها ومصلحتها

وكذلك ليس هناك ما يمنع أن يصفي وهي موضوع وصف بمقتضى  
على قرار جمعية العمومية مسادا على أن واقع ثالثة مسدوره نسب في  
حداث صرر بالأعباء أو بشركة، مادامت هناك رابطة مسببة بين هذه الوقوع  
والقرار.

#### الصورة الثانية، الاحلال بمدا المساواة بين المساهمين،

حيث يعتبر الإحلال بمدا مساواة بصورة ثالثة أو بغير شيء بمقتضى  
بتحديد مدى تعسف الأعباء من عدمه، وبعد مقرر المقتضى والتعسف  
تبرهن على أن الإحلال بمدا مساواة يكون من مقتضى

- أحدهما، مادي أو موضوعي، وهو على الاستمرار أو الانفراد  
بصفة أو بمقتضى فرب الأعباء بصفة ومصادحه على حساب  
الأقلية.

• أما العنصر الثاني، معنوي، يبحث في درك الأغنية أنها سعي تحقيق ذلك.

(١) الضرر يتحقق إذا قصد القرار تحقيق مصالح الأغلبية،

إن نفعه وانصافه بعد بحث عمي ذلك قرار أغلبية جمعية العامة للمساهمين يمين مع مصلحة الشركة من عدمه، بل صدر بقرار سعي هو القرار الذي صدره لأغنية ويقصد منه محو بعض مساهمين عن حساب البعض الآخر، ويعتبر هو الإحلال مساواة بين المساهمين

والأصل أن تكون مصلحة مشتركة للمساهمين سواء بزيادة الأرباح الفردية، أو لأغنية هي السلطة معينة بحدود هذه مصلحة، وبالرغم من أن جزءاً من هذه الأرباح سيكون خارجها، فبما مبررة حينئذ لا مثيل لها، ولكن ذلك خصوصاً بحدود محذور لأغنية سيقتضيه، غير أن المشرع حرص على نهائي ما يترتب من محذورات بغير بعض القيود لتحدد من سلطة الأغنية، ومع هذا لا يمتنع الفردية، كما عمل المقام هو الآخر على تقرير هذه جهة بتحقيق الفردية، وتقرير مبدأ مساواة بين المساهمين، بحيث أصبحت لأغنية لا تستطيع تقرير أو فرض من شخصيه على حساب بقية الشركة، لأن ذلك بعد إحلال مبدأ مساواة بين المساهمين، ويمكن تحقيق الإحلال مبدأ المساواة أن يفرض من مرة شخصية لبعض المساهمين وصدور نتيجته بموجبها الآخرين، وإذا كان مجموع مبالغ الفردية متعادلة فإن مساواة كثيرين بيمين كمال، وجزء مصالح لأغنية، ولاخرى لمصالح لأغنية، ويعتبر سعيهم عدم لا يكون مكافئ على ذات مستوى الألفي بترجيح إحدى كتفه لصالح الأغنية، وبمستوي أن يكون سعي في مصالح داخل أو خارج الشركة، والإحلال مساواة هو عبارة شخصية بدون مدخل، كان تعامل الأغنية في ذات شركة على تعديل نظام عدوي للأسهم، بفرص المساهمين في المقامات بين مساهمين أو اندحور في مصلحة خارج شركة تتحول

(١) د. عبدالغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 50



تعتبر بعض أعضاء الأمانة، أو بعد شركة ماله تكون هي لأمانة صاحبة  
مصلحة، ومصلحة الأمانة وهي مثل مصالح جميع حاملي الأسهم في شركة،  
تحت أن تعد في وصفها بالأهداف مدونة بأعضاء الأساسي، ولا تسمى  
في بعض مصالح شخصه لأن في ذلك معنى لا هذه النظم في غير أغراضها  
وتعتبر للأمانة على حساب الأمانة، كما به تأثير مباشرة أو بطريقة غير  
مباشرة على مسير ربة شركة، وبعبارة أخرى، إذا كان لإثره الذي يخلقه  
الجميع لا يورث استنادي على كل واحد من المساهمين، فإن ذلك يسبح عنه  
تصديق في وحدة مصلحة شركة، هذا سبب بعض الحلول الأمانة مبدأ  
مساواة بين المساهمين في قرارها، بحرف حقوقها أو وصفها على وجهه  
مستروح، وهذا بعض ما يبرر حسب بعض

وقد سطر بعض الفرنسي مد مدة على أن لإحلال مبدأ مساواة  
بصالح كغير البعض الأمانة في قرارها، فقد قضى بأنه "لا يمكن مرفقة  
قرار جمعة بموجب مقتضى من وصف البعض لا من حلل عدم احترام  
مصلحة كل مساهم في شركة، فبعض لا يكون لا ذلك تعرض الواحد  
من قرار الأمانة هو مجموعة مصلحة شركة من أجل تفصيل أعضائها على  
حساب أو الإصرار بأعضاء الأقلية".

ويكفي أن حلل بمساواة بعض بعض من الأمانة، فقد بعض  
مصلحة جمعة هذا الإحلال، وهي مصلحة كل مساهم في شركة، فبذلك  
إذا رفضت شركة ما أن تقرر مساهمة في شركة ذات مركز مالي خارج، لا إذا  
محت هذا مبدأ، فإن الإحلال بمساواة كان لأمانة شركة مساهمة  
مع ملاحظته أن مبدأ الاستعداد لا ينحصر فقط على الشركة المتقدمة بمصلحة،  
ويكفي أن يكون كل واحد من شركة في نفس، لأن هذا مدعى بأن بعض  
شركته في وضع تفصيل بأمانة أي تخليق شخصها، وبالتالي سيعود عليها

(1) Pierre Bezd, op cit p 241

(2) د. محمد عبد نيل - الفرج المني من 787، 788

يُعرف غير مباشر بأنه كذا في حد ذاته وهو التعريف الذي قدومه لأغلبه لمشروع قرار تعدد به لأغلبه في جمعية العمومية بخدمة مصلحة جماعة مساهمين، ومعارضه غير مدبرة من لأغلبه التي تنحدر عادة عن تحقيق مزايا شخصية لا على مبدأ مساواة بين مساهمين، ذلك يري البعض أن هذا مبدأ يصلح أن يكون معيار التعريف سواء كان صادراً من أغلبية أو الأقلية<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك يمكن القول أن هناك مصلحتين في الميزان،

1. مصلحة أغلبية مساهمين، تدعى صدور قرار في جمعية العامة للمساهمين

2. ومصلحة الأقلية.

ويجب حتى يوصف القرار بأنه تعسفي أن يتضمن،

1. من ناحية، تعسف مصلحة شخصية خاصة بالأغلبية

2. ومن ناحية أخرى، صدور قرار ينافي أسسهم

فالتعسف له جانبان،

1. مبرر أو أغلبية أو مبرر شخصي يخلو في حد ذاته التعسف

2. وضرر يقع على البعض الآخر.

ولأمر أنه عمدة بقرار دون أن مصلحة لأغلبه من ناحية، ومصلحة

لأغلبه من ناحية أخرى، بحث لا على مبدأ مصالح الأغلبية

اتجاه إرادة الأغلبية تحقيق مصالح شخصية،

من المبرر أنه لا يكفي لأغلبه بقرار الصادر من أغلبية مساهمين في

(1) د. محمد خير نيل - المراجع السابق ص 784

(2) د. عبد الغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 50

جميعه اعمدة نصف أن نحن بمساواة بين المساهمين، بل يعرف أيضا أن يقصد  
 منه تحقق مصلحة خاصة شخصية مساهمي لأغلبه أو لأغلبه على حساب  
 الآخر، وعلى ذلك، إذا القصد من قرار تحقق مصالح الشركة، فلا يكون  
 تعسف، ولو ترتب عليه اضرار بعض المساهمين أكثر من بعض الآخر، أي ولو  
 كان هناك اختلاف بمساواة، كمن أن الضرر الذي يلحق مجموع المساهمين دون  
 تغيير، أي أغلبه وأغلبه، قد يؤدي في بعض الشركات أنها، ولكن لا ينبغي أن  
 تعسف لا يعرف تعسف

فلا يوصف قرار لأغلبه بالتعسف إذا ترتب عنه خصيصا بعض  
 أعيان الشركة كصالح شركة أخرى، أو اندحور في تعامل مع شركات منافسة  
 أو تعرض للمخاطرة، ما دمت تستهدف تحقيق مصلحة جميع المساهمين،  
 ويستحق للأغلبية مبدلاً مما هو ضرر من سي تعود على أعضاء الأغلبية،  
 وكذلك الأمر إذا كان قرار الجمعية العمومية قد صدر بوضع مساهمين، فله  
 لا يوصف بالتعسف لأنه ليس هناك مصلحة تعسف تصرف الآخر أو  
 أغلبية<sup>(١)</sup>.

(١) د. عبد الحفيظ محمد عبد الرحمن، في القانون التجاري، ج ١، ص ١٠٠، راجع سابقاً



## المطلب الثاني

### العنصر المعنوي للتعسف في إدارة الشركات التجارية

لا يكفي لقب التعسف توافر العنصر المادي أي تحقق الإضرار نفسه  
مباشرة، كما أنه لا يكفي لقب لقب التعسف توافر فقط عنصر معنوي أي  
نية الإضرار بالأقرباء وحل جماعة العامة، ولا يكون له أدنى قيمة ما لم يكن  
مرتبطاً بالعنصر المادي، لأن المشرع لا يعاقب على مجرد التفكير أو التوابع  
خفية أو الدوافع التي تكمن وراءها، بل يظهر في صورة ضرر مادي تحقق  
بمعل حارضي ويمثل في صدور قرار الأعسفة وهذا بناءً على علاقة سببية بين  
العنصر المادي للتعسف والعنصر المعنوي<sup>(1)</sup>.

وقد اختلف الفقه والتجارب حول مصيرون عنصر معنوي المآثر  
لقب التعسف، فذهب رأي أن يستلزم نية الإضرار بالأقرباء، أي أن يكون  
الإحلال مساوياً قد نشأ عن نية مسبقة، تمثل في حق عنصر معنوي  
لأقرباء وهو "معيار شخصي"، بينما ذهب رأي آخر إلى تأكيد الآثار  
مباشرة على صدور قرار الأعسفة أي حدوث إحلال مساوفاً بين المصالح  
وهو "المعيار الموضوعي".

#### أولاً، المعيار الشخصي للتعسف.

ويصطب هذا الاتجاه بوصف الضرر بالمعنوي ضرورة أن يكون  
الإحلال مساوياً مساوياً متعدد من الأعسفة بالإضرار بالأقرباء أي نشأ عن  
مساوفاً ولكن حلف الضرر هذا الاتجاه حول تحديد نطاق هذه نية،  
ويعتبر يرى أن تكون نية مسبقة لإحقاق ضرر أو لأذى بالأقرباء، بينما  
يكفي البعض الآخر أن تعسف هذه نية في تحقيق مصلحة شخصية تعود  
على أعضاء الأغلبية

(1) د. محمد عبد الله - المراجع السابق ص 507

## ضرورة توافرية الاضرار بالاقلية.

ومقصود بالأغلبية في شركات مساهمة "مجموعة المساهمين الذين يستطيعون إصدار الأقل من نصف رأس مال شركة" بالنظر في مفهوم العيني أو المادي للأغلبية، وقد يحدد بالنظر في عدد الشركاء، وعديد مقصود به "الشركاء الأقل عدد بالتدريج بالأغلبية" وهذا هو مفهوم شخصي بالأغلبية بحكم أنه يتحدد بالنظر إلى عدد الشركاء.

بعد أن معنى للأغلبية في الجمعيات العمومية مساهمين يحدد بالنظر إلى عدد الشركاء، المحصرين في اجتماعات الجمعية العمومية أو بالأدق بالنظر في عدد الأسهم المملوكة في كل صرح

**فالأقلية إذن هي، "مجموعة المساهمين الذين تعرض عليهم قرار بأغلبية حاضرة أو ممثلة في صرح جمعية العمومية"**

وسنوضح نصراً هذا برأينا بالإشارة إلى توافق الركن المادي، أن يكون لإعلان عدد مساهمين قد لا ينعكس على عدد وسواء به، وأن نتجده به أعضاء، لأغلبية أي إحقاق الحق بضمهم الأغلبية بالعدد، وقد نصير القرار على تعمد تخيير من شخصنة تعود على الأغلبية بالتصريح، فبه لا يوصف "القرار العيني" ويعبر به من دأبه بسبب الأغلبية حاضرة، فلا يكفي توافره الحصول على من شخصنة لدى الأغلبية، وبه مهم به قصد الإضرار بالأقلية على نحو محدد.

لهذا نرأي بصف القرار أنه لأغلبية في عدد القرار الصادر، وفي التسخة غير مشروعته منة عنه، وبعد ذلك بصف تحت على الظروف التي صدر فيها القرار، ومفادها في شروط في جمعية العمومية حول مشروع القرار، وذلك لتحكم على سوء وإساءة التي ذهب الأغلبية

(1) د. عبد الرحيم سعيدة - المراجع السابق ص 169

(2) Pierre Coppens L'abus de majorité op. Cit. p. 185-186

لا أحد هذا القرار الصادر و الذي توثق عنه الإحلال بالتبوءة في المسامحة  
 ولا يمكن إذن أن يكون قرار لأغلبية خط سيج عنه صبر حتى يكون هناك  
 نصف، بل يرد أن يكون قرار قد احدث به الإصرار أي التصحية العمدية  
 بمصالح الأقلية بقصد إلحاق الضرر بهم.

لا أن هذا الرأي لا نجد من حشع الأغلبية، فهي تستمع مرة واحدة  
 شراح مصالحها بالتصحية بمصالح الشركة دون أن يحدد مدتها بالإصرار  
 لأغلبية، وإذا تعددت دلت فهو دور ما تحدث

### نية تحقيق مصالح شخصية للأغلبية،

يرى هذا الأخوه أنه إذا كان من الواجب إصدار التصديق ونعم  
 نصف، وتصورده هو بعد الإحلال بالتبوءة في المسامحة، أي قصد  
 تحقيق مصالح شخصية مساهمي الأغلبية دون إصرار أن يكون تحقيق هذه  
 مصالح شخصية قد كان باعث عليه بنية الإصرار مساهمي لأغلبية،  
 وإصرار المساهمي هو القرار الذي يصدر من صاحب مصالح مساهمي الأغلبية  
 تحقيقا لمصالح خاصة للأغلبية<sup>(1)</sup>.

و بعدة وقد هذا الأخوه هي سوف نوعي وإدارة الذي مساهمي  
 لأغلبية تحقيق سداد أو مبره شخصية أثناء مد ولا في اجتماعه نداه،  
 وهذا لإدراك هو الذي يصير صاحب النعم أو المدع قرار لأغلبية و الذي  
 ينشوب القرار بالتصديق، وإصرار المساهمي هو قرار معتمد، لأنه صدر  
 معارضا مع الإصرار الذي يقع على عائق لأغلبية، بل تصرف حساب  
 الشركة ومصالحها فقط به تحقيق مصالح جميع الشركة دون أدب إصدار لأنه  
 مصلحة أخرى، ولأغلبية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية عريضة عن

(1) د. محمد عمر - - - - - مرجع سابق - - - - - د. عبد الحفيظ محمد أحمد - - - - - مرجع

السابق ص 55، د. عبد محمد أمين - المرجع السابق ص 507

(2) د. عبد الحفيظ محمد أحمد - المرجع السابق ص 56

مصلحة شركة، تكون قد أنت متوكل باقي مع به مثركه سي بقوه عني  
شركه، ولسي نعرض علي لأعنيه لا يهدو بي حتى هدف محقق عن  
هدف مجموع الشركاء".

وعلي ذلك، فإن قرار يكون بحسب إذا صدر من أغلبية المساهمين  
بمصاد حصول علي مرر، شخصية علي حساب مصلحة الشركة للمساهمين،  
دون تحقق مرر لأغلبية، ذلك حتى عنه بمصاد السبب، وبوافق هدف  
توحي طريقة فصل مع ومصلحة لأعنيه، وبسبب غير هو المراجع وهو ما  
يسبب به أن حدث - لأنه يمثل خلا ومصاد، فهو لا يسبب به توفيرة الإصرار  
لأغلبية لدي لأعنيه لعدم بحسب، حتى لا يؤدي بي فلات بحسب  
حتى لأعنيه من بحسب، ولا يتوسع في مفهوم بحسب، لا كعدم هو مرر  
بمصدر أمادي دون النظر إلي مقاصد لأعنيه بحسب بحسب، لأن ذلك من  
شأنه أن يشي ومصلحة لأعنيه في تحقق مصلحة بحسب، فضلا عن أنه يخط  
بين القرارات التصفية والقرارات السليمة.

وهو ما تبناه المشرع المصري عندما عرف القرار التصفوي بالمادة 276  
من القانون 159 لسنة 1981 بأنه، "كل قرار يصدر بصالح به بحسب من  
نظام أو لإصرار به وحب نفع لأعضاء بحسب لإدارة أو غيره دون  
عبار مصلحة الشركة" ومن هذا تعريف فقد سى مشرع مصري تغير  
لتنحقي تركن معوي لتصف موه مشدد لتسبب توفيرة الإصرار  
أو لتحقيق مصاد شخصية لغة معينة من مساهمين أو بمصاد بحسب، وهذا  
يعني أن مشرع مصري توسع في مفهوم قرار تصفي بمجرد حصول مصاد  
شخصية أو حصول علي مرر من خلال قرار الأعنيه

(1) د محمد عبد - مرجع سابق - د عبد الحليم محمد - مرجع سابق -  
ص 57

Jean Hemard - Francois Terre - Pierre Mabilat op cit p 332

(2) د. عبد الحليم - المرجع السابق ص 508

Pierre Bezaud, op cit p 240, 241



ويرى البعض أنه لا يمكن إقراره بحقيقة مصباح شخصية من وراء  
 تقرير المصدر من لأغلبه، لا بد أن يمكن الاستخلاص منه بحذاء كونه نقد  
 صد مصباح الأمانة، أو لا يمكن لشخص عدل أن يعتقد أن القرار نقد  
 تحقيقاً لمصلحة الشركة.

وعلى ذلك، وفي إطار هذا المقصود فإن محكمة النقض الفرنسية غير  
 بوضوح في حالة نصف لأغلبه من المصلحة العامة المشتركة والمصلحة  
 الخاصة لمجموعة من المساهمين، حيث أوضح محكمة أن تقرير يتم إعداده  
 من قبل مصلحة الأغلبية بالإصرار بالأمانة

### ثانياً، المعيار الموضوعي للتصويت،

هذا لأحد يرى أن نصف به مفهوم مادي محض، فقد كفي  
 بوضع تقرير بالنصف، بالنظر في ما يترتب هذا التقرير من نتائج وليس في  
 ما يخلقه من بواعث.

لهذا لأحد لا تبحث مصداق في سوء وانعكاس سي حر كالأغلبية  
 لأحد قراره بل ينظر فقط في أثر التقرير من حيث أساساً مساواة بين  
 المساهمين من عدمه.

فهو يستدرك أن يكون هناك خلاف صاهر في مساواة بين المساهمين من  
 عدمه عدم النصف، وأنه لا حاجة في بوجاهة لأغلبية أي الأغلبية أنه  
 التصويت على القرار<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك، يمكن القول بأن هذا لأحد يرى أنه بعد انقضاء الأهمية  
 بواعث تصويت والبحث عن مدافع لدى بعض وراء إقرار لأغلبه، ولكن  
 يجب النظر في قرار من حيث كونه مصادف أو معارض مع مصلحة جميعهم،

(1) د. محمد عمار تامل - المراجع السابق ص 266

(2) د. عبد الحفيظ محمد - مرجع سابق ص 23. د. محمد عمر - مرجع سابق ص

793، د. حماد محمد أمين - المراجع السابق ص 509

ويكفي لاحتواء من يوفر شرط الاحلال المتساوية بين المساهمين من ناحية مادية، وهي مسألة موضوعية بحتة، فيجب على المصداق أن يخضع على قرار لاعبة بحسب نفعه أو ضرره، وليس حسب نفعه أو ضرره مع دفع به بنسب من قيام التعسف<sup>(1)</sup>.

وهناك حديث فقهاء حديثة يرى أن تعسف لاعبة يحتو فقط من خلال الإصرار بمصلحة الشركة.

وعلى ذلك يعتبر هذا الاتجاه أن اعتبار التوحيد معصف الاعسة هو الإصرار بمصلحة الشركة، سواء المصلحة العامة أو مصلحة الخاصة للمساهمين، وعلى ذلك يعتبر كل حلل المتساوية بين المساهمين تعسف من لاعبة يحقق به الإصرار بمصلحة الشركة، ذلك لأن مصلحة الشركة تعسف أن يكون المساهمين متساويين فيما بينهم فيما يتعلق بأشياء كهم في رأس المال وتقرر مصداق الترسبي حرم معصف الاعسة، هذا حرم تعسف على حسب ما إذا كان تعصير قد ينجح عن حلل متساوية بين المساهمين كما ينحو إصرار لاعبة أن تعصير قد حو بمصلحة العامة للشركة، وعلى ذلك حو المصداق الترسبي في نظرية التعسف في اسمهم حو لإصرار العديد من قرارات الجمعيات العامة للمساهمين وذلك حمة لاعبة من تعسف لاعبة

وهذا منسك من حيث المصداق الترسبي يؤكد حكمة محكمة استئناف باريس الصادر في 13 نوفمبر 1980 حيث نصت محكمة "بطلان قرار صادر من الجمعية العامة للمساهمين لا يصوي عليه من تعسف، وكذب

(1) د. محمد عبد نيل - المراجع السابق ص 793

(2) د. أحمد بركات مصطفى - المراجع السابق ص 15، 16

(3) ... في ... R I D ... 25

... E Allandra et M Jentin ... في ... مصطفى ... مرجع

السابق ص 16، 17

نحكمه أن هذا القرار وإن كان قد صدر بالأغلبية إلا أنه يفتقر على بعض  
لأنه يمكن التصود منه لعدم مصلحته لشركة

وقد أكدت هذا لأحد محكمة بعض محكمة في حكمها الصادر في  
6 يونيو 1995 حيث أوضحته بعض محكمة من الأغلبية عند دراسة  
حق التصويت في جميع الجمعية العامة للمساهمين حيث أنه يجب لأصوات  
لأصوات مئة واثلاث هذه الجمعية وقد عرفت على هذا معنى بقوله

"L'abus commis dans l'exercice du droit de vote lors  
d'une assemblee general affecte par lui meme la regularite  
des deliberation de cette assemblee"

لأنه يجب لأصوات بعض محكمة أن تكون لأصوات حاضرة على  
الأغلبية، فإما أن الجمعية على سبيلها التصويت

وهذا لأحد بعض أن ثبت محكمة خلال مساهمة في المساهمين  
أي، ثبات القرار الذي يقع على عاتق الأغلبية، ويتحقق مع هذا (أحد مساهمة  
تفسير على المساهمة، ويتحقق من (أحد مساهمة في المساهمين أمر مادي  
يمكن ثبت مع خلال المتابعة والتأويل التي يصعب تحديدها، حيث يجب  
تثبت فقط على بركة القرار، وقد بين وجود خلال مساهمة في المساهمين  
حكمه بطلان القرار دون تثبت على ذلك هذه أنه يجب أم لا، لا  
أن هذا الترتيب مسند على أساس أنه يوسع كثر من مفهوم بعض محكمة  
ثبت (أحد مساهمة في المساهمين دون تثبت على مقاصد التي تسعى  
بها الأغلبية، كما أنه من روية أخرى فإن هذا الترتيب مساوي في القرار  
تصدر عن بوا من مئة وثلاث الصادر عن رغبة وإيمان وعده نصير

(1) بعض دس في 1-2-1995 Revue des Societes (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100) (101) (102) (103) (104) (105) (106) (107) (108) (109) (110) (111) (112) (113) (114) (115) (116) (117) (118) (119) (120) (121) (122) (123) (124) (125) (126) (127) (128) (129) (130) (131) (132) (133) (134) (135) (136) (137) (138) (139) (140) (141) (142) (143) (144) (145) (146) (147) (148) (149) (150) (151) (152) (153) (154) (155) (156) (157) (158) (159) (160) (161) (162) (163) (164) (165) (166) (167) (168) (169) (170) (171) (172) (173) (174) (175) (176) (177) (178) (179) (180) (181) (182) (183) (184) (185) (186) (187) (188) (189) (190) (191) (192) (193) (194) (195) (196) (197) (198) (199) (200) (201) (202) (203) (204) (205) (206) (207) (208) (209) (210) (211) (212) (213) (214) (215) (216) (217) (218) (219) (220) (221) (222) (223) (224) (225) (226) (227) (228) (229) (230) (231) (232) (233) (234) (235) (236) (237) (238) (239) (240) (241) (242) (243) (244) (245) (246) (247) (248) (249) (250) (251) (252) (253) (254) (255) (256) (257) (258) (259) (260) (261) (262) (263) (264) (265) (266) (267) (268) (269) (270) (271) (272) (273) (274) (275) (276) (277) (278) (279) (280) (281) (282) (283) (284) (285) (286) (287) (288) (289) (290) (291) (292) (293) (294) (295) (296) (297) (298) (299) (300) (301) (302) (303) (304) (305) (306) (307) (308) (309) (310) (311) (312) (313) (314) (315) (316) (317) (318) (319) (320) (321) (322) (323) (324) (325) (326) (327) (328) (329) (330) (331) (332) (333) (334) (335) (336) (337) (338) (339) (340) (341) (342) (343) (344) (345) (346) (347) (348) (349) (350) (351) (352) (353) (354) (355) (356) (357) (358) (359) (360) (361) (362) (363) (364) (365) (366) (367) (368) (369) (370) (371) (372) (373) (374) (375) (376) (377) (378) (379) (380) (381) (382) (383) (384) (385) (386) (387) (388) (389) (390) (391) (392) (393) (394) (395) (396) (397) (398) (399) (400) (401) (402) (403) (404) (405) (406) (407) (408) (409) (410) (411) (412) (413) (414) (415) (416) (417) (418) (419) (420) (421) (422) (423) (424) (425) (426) (427) (428) (429) (430) (431) (432) (433) (434) (435) (436) (437) (438) (439) (440) (441) (442) (443) (444) (445) (446) (447) (448) (449) (450) (451) (452) (453) (454) (455) (456) (457) (458) (459) (460) (461) (462) (463) (464) (465) (466) (467) (468) (469) (470) (471) (472) (473) (474) (475) (476) (477) (478) (479) (480) (481) (482) (483) (484) (485) (486) (487) (488) (489) (490) (491) (492) (493) (494) (495) (496) (497) (498) (499) (500) (501) (502) (503) (504) (505) (506) (507) (508) (509) (510) (511) (512) (513) (514) (515) (516) (517) (518) (519) (520) (521) (522) (523) (524) (525) (526) (527) (528) (529) (530) (531) (532) (533) (534) (535) (536) (537) (538) (539) (540) (541) (542) (543) (544) (545) (546) (547) (548) (549) (550) (551) (552) (553) (554) (555) (556) (557) (558) (559) (560) (561) (562) (563) (564) (565) (566) (567) (568) (569) (570) (571) (572) (573) (574) (575) (576) (577) (578) (579) (580) (581) (582) (583) (584) (585) (586) (587) (588) (589) (590) (591) (592) (593) (594) (595) (596) (597) (598) (599) (600) (601) (602) (603) (604) (605) (606) (607) (608) (609) (610) (611) (612) (613) (614) (615) (616) (617) (618) (619) (620) (621) (622) (623) (624) (625) (626) (627) (628) (629) (630) (631) (632) (633) (634) (635) (636) (637) (638) (639) (640) (641) (642) (643) (644) (645) (646) (647) (648) (649) (650) (651) (652) (653) (654) (655) (656) (657) (658) (659) (660) (661) (662) (663) (664) (665) (666) (667) (668) (669) (670) (671) (672) (673) (674) (675) (676) (677) (678) (679) (680) (681) (682) (683) (684) (685) (686) (687) (688) (689) (690) (691) (692) (693) (694) (695) (696) (697) (698) (699) (700) (701) (702) (703) (704) (705) (706) (707) (708) (709) (710) (711) (712) (713) (714) (715) (716) (717) (718) (719) (720) (721) (722) (723) (724) (725) (726) (727) (728) (729) (730) (731) (732) (733) (734) (735) (736) (737) (738) (739) (740) (741) (742) (743) (744) (745) (746) (747) (748) (749) (750) (751) (752) (753) (754) (755) (756) (757) (758) (759) (760) (761) (762) (763) (764) (765) (766) (767) (768) (769) (770) (771) (772) (773) (774) (775) (776) (777) (778) (779) (780) (781) (782) (783) (784) (785) (786) (787) (788) (789) (790) (791) (792) (793) (794) (795) (796) (797) (798) (799) (800) (801) (802) (803) (804) (805) (806) (807) (808) (809) (810) (811) (812) (813) (814) (815) (816) (817) (818) (819) (820) (821) (822) (823) (824) (825) (826) (827) (828) (829) (830) (831) (832) (833) (834) (835) (836) (837) (838) (839) (840) (841) (842) (843) (844) (845) (846) (847) (848) (849) (850) (851) (852) (853) (854) (855) (856) (857) (858) (859) (860) (861) (862) (863) (864) (865) (866) (867) (868) (869) (870) (871) (872) (873) (874) (875) (876) (877) (878) (879) (880) (881) (882) (883) (884) (885) (886) (887) (888) (889) (890) (891) (892) (893) (894) (895) (896) (897) (898) (899) (900) (901) (902) (903) (904) (905) (906) (907) (908) (909) (910) (911) (912) (913) (914) (915) (916) (917) (918) (919) (920) (921) (922) (923) (924) (925) (926) (927) (928) (929) (930) (931) (932) (933) (934) (935) (936) (937) (938) (939) (940) (941) (942) (943) (944) (945) (946) (947) (948) (949) (950) (951) (952) (953) (954) (955) (956) (957) (958) (959) (960) (961) (962) (963) (964) (965) (966) (967) (968) (969) (970) (971) (972) (973) (974) (975) (976) (977) (978) (979) (980) (981) (982) (983) (984) (985) (986) (987) (988) (989) (990) (991) (992) (993) (994) (995) (996) (997) (998) (999) (1000)

(13) Pierre Coppens, op cit p. 97

فإنه هي التي تساعد على التمييز بين ولا يمكن قبول قرار يخص مربي شخصية بالأغلبية وقرار يخص مربي بالأغلبية نتيجة حصص مادي على أربعة من أن كلاهما يحقق نتائج ضارة بالأقلية<sup>(١)</sup>.

وما كان مبدأ مساواة بين مساهمين يُعَدُّ معياراً أساسياً لمعرفة على نصف الأغلبية في محاسبة منتصب، فإنه إذا كان يمكن تحديد (الحال) بمساواة في حصول الأغلبية أو تدريس على ميرة شخصية على حساب لأغلبية، فيكون من الصعوبة به أن تكون هذه (الحال) من ناحية العملية سواء بالنسبة لمعرفة أي حصص على الأغلبية أو صير مربي حق بالأغلبية نتيجة ذلك، ويعود هذه الصعوبة في عدم معرفة الوقت مربي أخرى فيه تقدير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ويجوز على مساهمي لأغلبية عدم ثبات وجود نصف من حيث لأغلبية، أي على مساهمي لأغلبية ثبات أن هناك (الحال) بمساواة بين مساهمين وأن هذه (الحال) أن نتيجة حدود منتصب جمعية عامة بمساهمين أداة لتحقيق مكاسب خاصة لمساهمي لأغلبية ومعنى ذلك أن هناك قربة وقربة مؤداه أن قرار الجمعية العامة أنه صدرت مراعاة مصالح المشتركة، وبالتالي فإن على لأغلبية أن تزداد بتوزيع هذه القربة أن ثبات انعكس أي أن ثبات أن الأغلبية به قصدت جميع مصالح خاصة على حساب الأقلية<sup>(٣)</sup>.

غير أنه إذا كان الوضع صعباً يصعب ثبات قربة سواء بين الأغلبية بل بالعكس فإن مصلحة مشتركة منه كـ - وهي جوهر عقد الشركة -

(١) د. عبد الحفيظ محمد حمد - دمج شركات - ص ٩٤، د. محمد عبد الحفيظ - دمج شركات - ص ٩٤.

(٢) د. عبد الحفيظ محمد حمد - دمج شركات - ص ٩٤، د. محمد عبد الحفيظ - دمج شركات - ص ٩٤.

(٣) د. عبد الحفيظ محمد حمد - دمج شركات - ص ٩٤.

نغطي أنفسنا من مخبره أن قرارات الأمانة تحت مافيت وفحصها في  
جميع المعلومات بحضور لأمانة، فضلاً على أنها تحكم لصالح جميع دون  
مكتب واحد سمي عنها شهرة لعدم صبره، كذلك إبعاد الدليل بمكتب في  
وقت واحد لأصلاح على وثائق شركة ومعرفة سامة بأمرها، نشي بيدي  
قد لا يكون شهرة صبر لأن لأمانة قد تعرفت حق في الحصول على هذه  
معلومات بأمرها هذه الموقف معرض ما شاء ونظمي ما شاء.

أن روية المصنف بضمه في توقع عدم كتابة معلومات سي في  
حجرة المساهمة، ومداخلة ذلك بمكتب الأمر الأسره يمكن مساهمة من  
لأصلاح على بعض الوثائق جمعها في صورة ما يقع من أحداث داخل  
شركة وسدحبه جمعها في إرفقة ومشاركة، ويصدر على هذا الأساس  
رقص مستوفين وعرفتهم ممارسة مساهمة هذا حق بهاك لأحد حقوق  
لأساسه لمساهمة حيث أن الأمر عدم معنية بالإعلاء من بعدم عدم  
بذلك على حقوقها بطلان قرارات جميعه لعدم

غير أن هذا عدم حرر معرض بري أن حق لأصلاح هو حق فردي  
مرتبط بمساهمة وأن ممارسة حرة وأبسط حرة، والمعلومات لا يرميه  
لأصلاح، وعلى كل حال فإن عدم فكه من ذلك سبب رقص المستوفين  
و مساهمة بمساهمة وحده بضمه مفردة وتعد ذلك حق تقرير شخصي

ومع ذلك، وحرف من المشرع على مصالحة الشركة فقد أكرم مرقي  
حسابات في حده تعدد لأمانة حصول على معلومات الكافة أن يبرر  
دوره في إرفقة لكل سفلانة وذلك بعدم تقرير صوري حول أنشطة  
الشركة يساعد على تزويد لأمانة بعض حسابات الإدارة برفقة بعض  
حصولها وأن مراقبي حسابات يستعملون بسطة وسعة إشرافه داخل  
شركة، وجميع العمليات و صفتها نضع مباشرة أو بغير مباشر  
للمحصول.

ومن هنا نجد لأمانة عدم إلتزام الإدارة بممارسة رقبتها ونظيره

بدورها في حياض على مصاحب ومصاحبة شركة، وذلك بحسب مبادئ  
الاعنية فانتميات موضوعه من اشارة لأفنية وظيهرت تعهد بدور مثل  
مؤهنة لتقيم بدور حصار في عاده لتورن تعهد داخل شركة مساهمة ذلك  
التورن بدني عده ليس فقط مصاح تعهد متواحدة داخل هذه الشركة  
ويمكن بعد بخدم نص مصاح لا قصد ان يوصي شكل عدم

على به يمكن لأفنية ما من أن تستد في ظروف صيرعها مع  
الاعنية لإعلان لقرار بجمعية في صدر بالأعنية ويكون هدف  
من تحقق مصاح حصة للأعنية دون مرة عاده لتقيم الشركة ومصاحبه  
المساهمين الآخرين.

وقد استندت محكمة لتقص الترسية في حكمها الصادر في 14 أبريل  
1992 أن نصيرع القام من لأعنية ولأفنية وحكميت "تقلال" قرار صادر  
من الجمعية العامة للمساهمين في إحدى شركات وكان يلقى بحول شركة  
ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة".

وقد صدر هذا حكم في دعوى بتقص وعدها في أن حد المتهمين  
في شركة ذات مسئولية محدودة عترض على قرار صادر من جمعية العامة  
بحول الشركة من شركة ذات مسئولية محدودة في شركة مساهمة على أساس  
أن هذا لقرار صدر بجمعية في من ثلاثة أربع مساهمين حاصرين، عترض  
ليراع على محكمة Limeoges حيث رفضت دعوى المتهم على أساس  
أن هناك نصف من جانب الأفنية مثل في لا مباح عن التصويت على قرار  
لتحويل، ثم اتفق على حكم عدم محكمة لتقص الترسية في أغلب هذا  
حكم وحكميت "أن تحول بوجود نصف من جانب لأفنية لا يكون قام  
على أساس، وأن عترض لأفنية لا يكون مبرر بتعكم بتريعية قرار مختلف  
للقانون".

(1) د. عبد الرحيم بعبدة - التجميع السابق من 159، 160

Pierre Bezaud, op. Cit. P 329

وقد عبرت المحكمة عن هذا المعنى بقولها:

"la cour observe en effet que, l'existence même d'un abus de minorité n'est pas établie

La transformation d'une société à responsabilité limitée en société anonyme à une majorité inférieure aux Trois quarts des parts sociales est nulle et que l'abus des droits par l'associé minoritaire, a le supposer établi, n'était pas susceptible d'entraîner la validité de la décision irrégulière"

وهذا الحكم يؤكد أن المحاكم المصرية لا ترد في حكم إعلان قرارات صادرة من الأقلية ذاتها كالتصويت من خلال بحث صروف الصراع القائم بين الأغلبية والأقلية<sup>(1)</sup>.

وقد ألقى الشيخ المصري عبد ثاب السيف من حيث لأعنه على المباحث التي اعترضوا على القرار في محضر حده أو الذين يعارضون حضور عدد معين من أعضاء الجمعية العامة<sup>(2)</sup> سنة 1981.

إن قرارات التي خرج من دائرة صلاحيات السيف الأقلية من مساهمي الأقلية هي القرارات التي تصدر من الجمعية العامة بطرق احتساب كبر عدد الذين يعارضون القرار ووجود مبرر أو بناء على دعوات أو حدود أعمال مهمة يصدر بشأن على صواب حضور أو منع المباحث التي يعارضون صدور القرار وكذلك القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة التي تم بموجبها بصورة غير صحيحة هذه القرارات تخكم بطلانها لأن تأسيس على بحث الذي يصدر جميع القرارات العادية أو القرارات التي

(1) د. أحمد مركات مصطفى - التجميع الثاني من 21، 22

(2) Pierre Coppens, op. cit. P 73

بأنها مساهمة لأقلية في صلب بقلاب أزمة محاكمة هي تلك التي صدرت في الشكل الصحيح، أي دون التحيز في ظروف الاحتمالية، لأن القرار صدر بحكم مصطنعة بدمية بشركة أي منشور بعيب لا يحرف عن هدف حقيقي واما عدد بعدد شركة حلال فيكون عدد بدمية في تهيئة الظروف وبه يقتضي حسن البنية<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك، فإنه يقع على مساهمي الأقلية عبء ثبات التعسف، بإثبات أن قرار يدي صدر عن جمعية بدمية حتى بعض امراء بعض المساهمين سواء أغلبية أو أقلية أو أحد مديري الشركة وأنه ترتب على هذا القرار انحلال فعلي بالمساواة بين المساهمين.

ولمعرفة أن لأغلبية محبة ما منطه صدر بقرارات وأن هذه محبة يعني أن بعض مصطنعة شركة بمعنى أن هناك قسمة في توجيه مودعها أن قرارات جمعية البدمية صدر مصطنعة شركة وأن لأقلية رد أدب بطلاق هذه القرارات ثبات عكس هذه القسمة وأن بقرارات به انحلال في مصطنعة بعض المساهمين أو بيبس في مصطنعة شركة وأن هناك صيرر وقع على أقلية المساهمين من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>.

و ثبات التعسف يعني ثبات عكسها مادي، أي لإحلال بالمساواة بين مساهمين بصلاح لأغلبية، و ثبات عكسها معنوي، أي قصد تخفيض مكاسب خاصة لمساهمي لأغلبية على حساب مساهمي الأقلية، وإثبات بيبس دون على واقعة على ميرة أو نقصه أو مفعة خاصة مساهمي لأغلبية من ناحية، وواقعة تخفيض صيرر مساهمي لأقلية من ناحية أخرى، فضلا عن ثبات أن لدفع لاتخاذ بقرارات بكون مصطنعة شركة، كما أن ثبات خاصة لإحلال بالمساواة بين مساهمين (المعصر مادي) يمثل دليلا يمكن الاستدلال به لإثبات بعبير المعنوي الذي يكشف عن سوء لأغلبية

(1) Pierre Bezaud, op. Cit. P 330

(2) د. عبد محمد أمين - المراجع السابق ص 572

(3) د. عبد المصطفى محمد - المراجع السابق ص 572 د. عبد محمد أمين - المراجع السابق ص 572



وختلاصة ما تقدم، أن إبرر المصادر من الجمعية العمومية عن ما هي لأغنية بوصف بالضعف، فيمكن أن يهدف حيث يقع للأغنية وأنقصه عنس الإدارة ولا يصير رغبة من السامعين دون عذر لمصلحة الشركة، أي أنهم مستخدمو مستطانتهم أو يحرقو بها من أجل تحقيق هدف جنت عن أهداف التي أعطت له هذه السلطة، بعبارة أخرى ليس بالضرورة أن يقع لأغنية الدليل لعدم الحكمة على أن يقع لإبرار هي التي ودد لأغنية لا تعد إبرر بوصفه بالضعف، بل يمكن أن ير لأبطال بل هؤلاء لأغنية يصيروا من أجل تحقيق مصلحة شخصية واحدة عنها، أو لئلا معه من الشركة، أو قصد لإبرار بالضعف فيها، هذا حيث بل ضعف في ستمن أجل والضعف في ستمن السلطة راجع عن صعوبة حصر ضعف لأغنية في معنى خاص لأحد منهم من

فإذا كتب نظرية ضعف في الستمن أجل تحقق حرية فعالة لأغنية السامعين في شركات الأسهم، فإن ما تحت ملاحظته أن حرية الأغنية من حيث انقصه بالأسعاده بضره بالضعف تحت ألا تؤدي إلى عرقه نشاط الشركة عن طريق مثل فعالة قرار لأغنية ولا ير ص من حيث انقصه في حرية الأغنية قد حصل بوجاه من ضعف من حيث لأغنية في موجهه لأغنية، والضعف لأغنية لا يكتشف من عمل واحد، ولكن يتحقق من تحصيل مجموع موقوف وأعمال ودعوى مشروعة في ذلك، فدرس لأغراض ما عساه لمصلحة الشركة، ويعد لأغنية أي هذا لأسباب لأب لا يتصلح إحد إبرار وتخل مباشرة محل لأغنية، وليس ه سلطة إحد إبرار، ولكن تلك سلطة مع إحد إبرر عندما يوجد سبب أو رقص، أو تدي مداومة لا مبرر ه داخل مدولات جمعية عمومية، من أجل عدم تحقق انصاف القانوني بتصويت على إبرار بل سي يكون دفعه لمصلحة الشركة، ومع ذلك يسمى لأغنية من خلال حيث بدنيته للاستيلاء على سلطة إحد إبرر كالتصويت

(1) د. محمد عبد نيلز - الفرجع السبق ص 87



نصرية بعض في سعيه نحو حربه الأفعى بدعوى الأمر على نقصه  
يمكن لمحكمة أن يحضر بعض الأعباء في مواجهة الأعباء من خلال  
طرق التصراع القائم بينها.

وإذا ثبت لمحكمة أن هناك بعض من الأعباء كان قد سفل  
المررات التي تطوي على حدود محتوى الأعباء، وفي حالة التعلق  
يمكن لمحكمة أن تدرج الأعباء بعوض الأعباء على حدة من صير من  
حرة القرار المعسفي ذلك لأنه إذا كان من حق مساهمي الأعباء أن يبرروا  
حقوقهم في التصويت في جميعات عامة نسبهم فيه في حالة بعض  
في سعيه قد حق في ذلك يؤدي في قيام مسؤوليتهم مدية في مواجهة  
الأعباء وذلك عند التفرع العامة في مسئولية التصويت.

وقد استقر قضاء محكمة التمييز الكويتية على أن:

"تسعى محكمة موضوع لاستخلاص بعض في سعيه نحو أو  
بعض دون بعض حدة ذات لفظها على أساس مدية"

وتثبت على ما سبق أنه لا يجوز لمحكمة حكم بطلان قرار جمعة  
تعمومية، ثم لا يجوز بدوي بشأن طلب بطلان قرار الجمعية العمومية أو  
حتى وقته، إذ لا توجد له حالات بعض التي حددها مخرج وهي صدور  
قرار تصالح منه معاه من المساهمين أو بالأحرى منه أو حدة مع حصة  
أعضاء مجلس الإدارة أو غيره، وقد شهد مفهوم بعض الأعباء بصدور  
محدود بصدور قرار عن محكمة بعض المرسلة بتاريخ 21 1 1997  
ففي بعض عقد موقع بين شركة محدودة مسوولة وشريك بملك أكثرية  
خصص لها بعض الأعباء وذلك بناءً على دعوى مقدمة من الأعباء بل  
من الشركة نفسها.

(1) د. أحمد بركات مصطفى - المراجع السابق ص 27، 28

(2) ص 44 من المراجع السابق

(3) con. 21 Janvier 1997 Revue des sociétés 1997 P 527 et note B  
Saintoutrens J C P 1997 II 22960 note F & Lucas

"Attendu qu'en statuant ainsi, alors que le gérant de la société contact securite avait vocation à agir au nom de la société, sur le fondement des Pouvoirs légaux qui lui sont conférés, pour faire constater par la juridiction compétente la nullité des conventions litigieuses et l'atteinte portée à l'intérêt social par les agissements de son ancien gérant et de la 1<sup>re</sup>, constitutive d'abus de majorité, la cour d'appel a violé le tout ouvrier par ces motifs, casse et annule"

بـ هذا نقرر بغير مفهوم بطلان نصف لأغلبية على أكثر من  
صحيح:

- من جهة أولى، بـ موضوع لا بد من بيان قرار جمعية من عدد
- من جهة ثانية، أن مدعي بيان ما هم الأغلبية، من شركة نفسها  
مكتلة في مديرتها.
- من جهة ثالثة، ثبت محكمة لقب بغير واحد هو نواحي  
العقد مصححة شركة محكمة بغير نصف لأغلبية
- وعلى ذلك، فإنه يجوز حكم بطلان عقد أبراهم على قرار جمعية  
العمومية الصادر من الأغلبية ذلك هذا عقد ضد مصححة شركة



مستحدثون وضع أنشأته لحدلات شائعة المألوف في توقع بعض ويمكن  
تقسيم هذه القرارات في ثلاثة أقسام على النحو التالي:

#### (أ) القرارات التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين،

دا أصدرت الجمعية العامة قرار لصالح فئة معينة من المساهمين غير  
مراعاة في ذلك ما ورد في مذهب في تحقيق مصالحهم، فإن ذلك القرار  
يعد باطلاً حتى وإن توافرت به جميع شروط صحة مرسومه، ولكنه أو موضوعه  
لأنه يتطرق على تعسف في استعمال حق، وأنه يثبت القرار أن يصدرها  
الجمعية العامة كمجموعة لصالح فئة معينة من المساهمين هي القرارات الخاصة  
بوزيع الأرباح وتقسيم الأرباح. فقد يقرر الجمعية العامة توزيع أرباح  
صغيرة على المساهمين بحجة أنها موزعة على باقي الأرباح لتكون حافزاً،  
ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق مصلحة خاصة بفئة معينة من المساهمين  
دون تحقيق مصلحة الشركة ككل، يستبعد هذا لأحكام في تأسيس شركات  
أخرى تمنع لها ذلك عند انعقاد الجمعية وبعدها بعض المساهمين أنفسهم  
لأنهم كمندوبين وتم لا ثبت فيه أن ذلك لأحكام غير قانوني، وبطلان قرار  
الجمعية العمومية الصادر بذلك.

وتأكيداً لما سبق فقد قضت محكمة القضاء المختلط المصرية في حكم لها،

تطالان قرار الجمعية العمومية بصدارة تكون حافزاً بصل  
أن 91 من الأرباح، الأمر الذي يمكنه من الأرباح لشركة، كما توجب  
عليه الاستدعاء من الأرباح الموزعة، الأمر الذي يعد مساساً بأحد حقوق  
مساهمة الأساسية حذرة، وأخيراً وهو حذرة في حصول على قدر معقول من  
الأرباح، وهو حق لا يمكن حذره إلا إذا وجدت حذرة ضرورية مبركة  
وممنحه يكون معها عدم غلب لأحكام مؤثر على مصلحة الشركة، وهو

(1) حكم محكمة القضاء المختلط المصري في 11/1/1994 في دعوى مساهمة بطلان قرار  
الجمعية العمومية الموزعة في 11/1/1994 في دعوى مساهمة بطلان قرار الجمعية



ومثل ذلك أيضا، لقرارات التي تعطي مديري الشركة أحواراً معيناً فيها، هي بعيدة بالنسبة من لأرباح التي يجب أن توزع على المساهمين، وتكون لأرباح أموراً لا تناسب إلا مع شأه الشركة وحده أعرف

(3) القرارات التي تصدر لاجل نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم،

إن المحار الذي يصور فيه صدور قرار من جمعية لخدمة الشركة لتحقيق نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة، ويمكن أن يظن على نصف هو تقرير مكتوب معين فيها لأعضاء مجلس الإدارة أو برء ذمتهم وحلاء مسئوليتهم بأمرهم في ركوبه من المحار في ذرة الشركة وما يصوب عنه أفعاله من عخل أو بدئس، وكذلك كان تقريرهم بعض لأمثارات أحاصه على بقعة الشركة دون دفع فكل هذه القرارات تكون بأصه لأب مصوبه على نصف في استعفاء حق من حيث جمعية العمومية وأصه محالمة للمدبر

ومن ثمة، فإن صور نصف في ذرة الشركة قد تكون بأصه على قرار من جمعية العمومية وقد تكون صادرة من قرارات مجلس الإدارة ومديري وهو ما مساوئه في مبحث على سوي

• المبحث الأول، صور نصف في جمعية العمومية

• المبحث الثاني، النصف في التصويت.



## المبحث الأول

### صور التعسف في الجمعية العمومية

وفق نص مادة 67<sup>1</sup> من قانون شركات مصري رقم 159 لسنة 1981 تنص قرارات الجمعية العامة التي تصدر بالمصادرة لأحكام القانون أو بضم شركة دون إحلال بحقوق الغير حسن النية، كذلك بخلاف إبطال كل قرار يصدر لصالح أو معية من مساهمين أو بلامسارهم أو حسب بيع حاصل لأعضاء مجلس الإدارة أو غيره دون اعتبار مصلحة الشركة، وكذلك نص المادة 161 من ذات القانون على أنه يقع بطلان كل تصرف أو معامل أو قرار يصدر على خلاف لم يعد مبررة في هذا القانون أو يصدر من مجلس إدارة شركة المساهمة أو مجلس إدارة الشركة على خلاف أحكامه وذلك دون إحلال بحقوق الغير حسن النية<sup>2</sup>.

كما انشأ الكويتي هذه المادة في قانون شركات رقم 15 لسنة 1960 مني يكون جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلسها، ولكن من مقرر أن كل جميع تعد خلافاً لأحكام قانون أو بضم شركة يكون باطلاً.

والجميع الذي يُعقد دون بوجه دعوى بطلان أو دون باج لاحقاً أو لأحكام التي يصدر بدون يكون باطلاً وبطلان الجميع إذا تعد بحضور عدد من مساهمين يثل على بطلان مصوبات بطلان عدد الجميع وإذا تقرر بطلان الجميع فإن كل قرار سجد به يكون باطلاً أيضاً وبطلان كل قرار من حقوق مساهمين لأبانه.

---

<sup>1</sup> ر. ع. و. و. (المرج - جزء 1) - الفصل السادس - المذبح - الجزء 1  
المرج - الجزء 1 - الفصل 1 - المذبح - الجزء 1 - المذبح - الجزء 1  
المرج - الجزء 1 - الفصل 1 - المذبح - الجزء 1 - المذبح - الجزء 1







## المطلب الأول

### التعريف بالتصويت

نقد قرار مخرج بشأن شركت لأموال، متبنيه من لأب ب التي تسمح  
بمساهمة لا يفتح ناحي في يرفه علي مئامه المصبات التي تب تبصه  
لشركة، ويصبح ذلك من حول المخرج مصري الحق للمساهمين في مافئة  
بوصولات مدرجة بحدود الأعمال الخاصة بجمعية تعميمه، و بصورت  
حدود قرارات بشأنها، والمساهمين دا كنشيت هم من ووجع حفرة ذات،  
لا حرج حق في مافئتها وبتدبه لأسسه و لاستحقاق بشأنها، حيث يجوز  
للمساهمين الذين يمكن أن علي لأقل من أسهم شركة أن يقصروا درج  
بعض مسائل في حدود الأعمال بجمعية تعميمه وذلك بالقرار الذي لا  
يعرض مصالحة شركة أو مصالحة تعميمه بصيرة، وذلك قبل انعقاد جمعية  
تعميمه وعلى حسب في يرفه المخرج بشركة بإعلام المساهمين علي جمعية  
تعميمه يرجع إلى درسه بجمعية دور مساهمين بجمعية التعميمه، وأن عدم  
حصوله بصفت من قدره الشركة في تقرير مساهمه عدمه تلاءم ومصالحة  
الشركة والمساهمين بها<sup>(1)</sup>.

وعلي ذلك، فإن مخرج أحد بجمعية تعميمه مساهمين حق مداونه  
في اوجع حفرة التي كنشيت أنه لا حرج، و هو لا يعين لأمر بمسألة  
بحدود الأعمال، كم يجوز بجمعية تعميمه في أي وقت عرب مجلس الإدارة أو  
أحد أعضاءه و هو لا يكن ذلك و راد في حدود الأعمال، وذلك صفا بصفة  
152 من قانون الشركات الكويتي و مادة 172 من قانون شركات مصري  
رقم 159 لسنة 1981.

(1) د. د. محمد عبد ر. في حقوق مساهمي شركة ذات مساهمة بصفة  
- رسالة ماجستير - كلية الحقوق - جامعة القاهرة سنة 2012 ص 166

وكون أيضا بكل مساهمة، ثناء بعدد اجمعه العامة حتى ما فئته ما  
 سكتف ثناء الاحتج من وديع حصرية، وفي هذا الإضر بعض دليل مبادي  
 حركته شركت جمهورية مصر العربية (1) تكون كل موضوع معروف  
 في حدود أعمال الجمعية العامة لعددة أو غير لعددة مصحوب بشرح واف  
 وسعر من كافي كونه حريه يمكن مساهم من اتخاذ قرار به على  
 المعلومات المقدمة إليهم(2).

### وقد ردت المحكمة التكوينية الكلية في حكم لها

"عدم صدور قرار من جمعية العمومية مدعى عنها تعيين مجلس  
 رقابة جديد لها"

### وذلك في دعوى تلخص وظائفها في أن:

"وم مدعون المدعى بموجب صحيفة أودعت بداره كادت في  
 8 5 2012 وأعلنت في باب مكتب حكمه أولا بمرم مدعى عنه بصدقه  
 كفة مسندات انه بصحبه نائب بمكيه من فحص دور شركه  
 ( ) ووثيقه وحدث صدور شركه والصانع والأورق مدة والوثيق  
 منه حقوق الشكه والشركه وإبرام مدعى عنه بالتصديقات والألعاب  
 لجمعية ووثيقا ما هذا أنه بتاريخ 12 10 1983 تأسست شركه ( )  
 بموجب العقد الأساسي المشهور برقم 51643 حيد 4 تم تغير اسمها إلى  
 شركه ( ) وبتاريخ 23 6 1989 تم دمج تأسيس الشركه وجميع عقود  
 لتعديل للاحقه له بتصبح العقد ميثاق برقم 31 حيد 217 وقد يلى في  
 مده 14 من العقد عن بعض مجلس روية بشركه مشكل من وبتاريخ  
 27 3 1996 يرقى في رحمه له تعالى ثم بارسا شريك عن كامل  
 حصصه بموجب عقد بعدل رقم 9925 حيد 1 بتاريخ 31 5 2006،

(1) د محمد جبريل حسن - العقد الأساسي لجمعية العمومية - دار المطبوعات في

الرياض - الطبعة الأولى - 1405 هـ - 1985 م - ص 9

(2) مجلة 2006 لسنة 2006 ج 1 ص 4 - 2006 ج 1 ص 4

في هذا سهم في إقامة الدعوى رقم 6520 2008 ضد شركة مدعى عنها  
 طنين بـ ٢٠٠٠ مديروها مسئولون بدعوة جمعية العمومية لامتلاكها الحصص  
 المطلوب تشكيل مجلس رقبة بشركة بدلا من المصوبين مدعى الذكر  
 أو تعيين مجلس رقبة حدد صدر احكامه في الطعن بالسعي رقم 407  
 2010 بخاري 4 سمر احكامه مصوب فيه وفي موضوع الاستئناف رقم  
 2009 2022 بخاري بـ ٢٠٠٠ حكم بالاستئناف وبـ ٢٠٠٠ بالاستئناف صدره  
 بصفه مدير المسئول شركة ( ) بدعوة جمعية العمومية لتشكيل مجلس  
 رقبة للشركة.

وبعدا بـ ٢٠٠٠ حكمه على جميع جمعية العمومية بشركة المذكورة  
 بتاريخ 26 6 2011 بحضور مأمور السند خدي بـ ٢٠٠٠ السند و 4 87  
 من الشركة، يمكن لرئيس من شركة ووفى ما سـ 25 من الشركة،  
 حاضرين على بعض مجلس رقبة يكون من مدعى وفي مثل المطلوب  
 بشركة وقد دلت محضر موقع جميع حضور وغياب لمدة 207 من دون  
 اشراك فيه عن مجلس رقبة فحصل دور الشركة وسجلها وميرسها  
 وقد ذات مدعى عليه بصفه في حجب بـ ٢٠٠٠ معلومات عن الشركة وعدم  
 تمكن مجلس الرقبة من أداء دوره فقد اوفى الدعوى بصفه ما سـ ٢٠٠٠

وحيث بدو في الدعوى بالحساب على سحر ثابت محضره مثل  
 خلافه لظروف كل بوكيل وقدم وكيل مدعى ثلاثة حروفه من المستندات  
 من بين ما طوبت عليه صور صوته من - 1 عقد تأسيس شركة المدعى  
 عليه رقم 1643 هـ حدد 4 2 عقد تعديل الشركة رقم 1313 حدد 207  
 بتاريخ 22 6 1989 3 حضر ورثة مرحوم 4 احكامه  
 الصادر في الطعن رقم 407 2010 بخاري 4 تاريخ 26 5 2011 5  
 محضر إثبات حاله تمديد محاكم السابق مورخ 26 5 2011 - 6 احكامه  
 الصادر في الاستئناف رقم 1150 2011 مسجل 2

كم قدم مذكرة بدو عليها صمموا فيها على التصات وهذه وكيل الشركة  
مدعى عليها أربعة حوافظ من مسند ب من بين ما هويت عليه صور صوتيه  
من:

1 مختصر جميع جمعته العمومية لغير عادية لشركة سراج  
2011/6/26.

2 الحكم الصادر في دعوى رقم 4137 2011 عاري كبي 22

3 كتاب من المدعى و حبيب إلى مدير إدارة سراج طلب إرسال  
كتاب في ورقة سجدة و طباعة و ورقة العدل بتأثير قرارات  
الجمعية العمومية في 26 6 2011 بعد مجلس رده

4 صور أحكام وصحفت دعوى مدونة بين مدعى و حبيب  
و ممثل المدعى لشركة مدعى عليها و بموجب صحفته معه  
أدعى مدعى عليها كلاً من وكيل ورقة العدل بتأثير  
بعاري و وكيل ورقة سجدة و طباعة طلب مدعى ما تحت  
بدهم من مسند ب ديه على حزم أن تعدلات عند تأسيس  
شركة بعد تعيين مجلس رده ها، كم قدم مذكرة بدو عليها  
فيها ن طلب حكم بعدم قبول الدعوى برفعها من غير دي صفة  
واحتياط رفض الدعوى و بزم رفعها بالتصاريح والألعاب  
و بحكمه قررت حجر الدعوى بحكمه حسمه بزم

و حيث أنه على مدعى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير دي صفة  
فهو في محنة ذلك أنه من المقرر في قضاء محكمة الاستئناف أن تصفة في الدعوى  
تقوم بالمدعى متى كان هو صاحب حق فيها حيث ثبوت إثراء مدعى عليه  
به و مستثناة عنه، وأن حوزي تو فر أي عدم تو فر هذه التصفة هو من مسائل  
الواقع التي يسكن محكمة الموضوع بالتفصيل فيها متى استندت إلى أسباب  
مبررة.



إذا كان ذلك وكان المدعون قد أقاموا دعواهم بطلب تمليكهم من  
محصل دور الشركة ووثائقها وأثره عليها بحسب ما نصت إليه المسندات  
للأمانة لذلك مسند في مادة 207 من قانون شركات وما كان المدعون  
قد استندوا في إثبات صحتها في الدعوى إلى محضر إثبات الحالة المؤرخ  
26 6 2011 والذي حيز بهد المحكمة الصادر في الغرض بالسفر رقم  
407 2010 تعريفي 4 بحسب ما نصه بأمر مدير المنيون بدعوة جمعية  
لتشكيل مجلس رفقة بالشركة وذلك إثبات من مصدقة محضر إثبات الحالة  
مذكور وكذا صوره محضر الجمعية العمومية لشركة مدعى عنها بدات  
تاريخ المرفق صورته على مسندات هي في الدعوى أنه لا يصوب على  
تعديل المادة 14 من عقد تعديل الشركة مدعى عنها بوثق برقم 31 حدد  
217 تاريخ 22 6 1999 احدهم بعين مجلس رفقة لشركة مكون من  
مدعين وقد وافق من يمثل 23 من الشركة على تعديل تلك المادة ولم  
يوافق الشركة ( ) على تعديلها وبقي محضر إثبات مصدق المرفق  
لتعديل المادة المذكورة وبقي مجلس رفقة جديد وهو ثلاثة أرباع ذلك رأس  
من الشركة لم يكتمل ولم تعديل تلك المادة كما يوقع من وافق على تعديلها  
على محضر جميع الجمعية العمومية لأمر الذي حصل منه المحكمة أن عدم  
صدور قرار من جمعية العمومية لشركة مدعى عنها بعين مجلس رفقة  
جديدها وذلك المدعون دعواهم أدلتهم بصحتها أعضاء مجلس رفقة الشركة  
مدعى عنها وهو ما ثبت بالأوراق في الدعوى يكون قد حصل من غير  
ذي صفة ويصح الدفع لدى من المدعى عنها قد وافق صحيح التوقيع  
والمنيون ويعني به المحكمة عن ما نصت إليه في المصروف المحكمات المحكمة بعدم  
قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة

وبعد حق في تصويت على قرارات جمعية العامة من حقوق  
الأساسية التي يتمتع بها مساهم في شركة، بذلك لا يجوز حرمان مساهم  
من ممارسة هذا حق ولو نص في النظم الأساسي لشركة  
ومع ذلك يجوز تعيق ممارسة هذا حق في حدود معينة، بشرط ألا

بصير هذا السطبة في حد مع نكي لعملة من محارمة حقه في التصويت،  
و هدف من محارمة مساهمة حقه في التصويت داخل الجمعية العامة، هو تدبير  
و احتراز من ملكه من أسهمه من و حرم من مساهمة على حسن سير العمل  
بالشركة و لكن بسبب في هبة و حرم من مساهمة في ذلك يرجع إلى عدم أن  
مساهمين هم شركة في رأس مال، بل مصطلحهم واحد في تحقيق صلاح  
و ردهم الشركة، ولا ينعقد ذلك إلا على طريق مشاركتهم في الجمعية العامة  
و تصويت على مشروع و عات لقرارات التي سببه مدققتهم خلال الاجتماع

لكن شركة المساهمة سمع بالأمور على تصويت، فقد قرر هم  
مشرع هذا حق باعتباره شركة في رأس مال الشركة، و بناء على ذلك  
سحصول حصائر و خصل، و لذلك حصول على حصصهم في الأرباح،  
كم بعد حق تصويت و سببه حرم من مساهمة، و عصبه القدرة على ترقية  
في الشركة و المشاركة في صدر قرارات الجمعية العامة على وجه صحيح،  
لوضع حارصة الطريق التي سبب عمده الشركة يحصل أهداف عدم سمع  
مساهمة سببه حقه في التصويت على قرارات الجمعية العامة، سببه  
بعد (حرم من مساهمة في مصطلح شركة التي هي مصطلحه أيضا

و إذا كان مفهوم السطبة في جمعية العامة هو صدور قرارات من  
حساب سلطة لأغلبية يكون متفقة مع مصطلح شركة و صدر لصالحه  
معية من مساهمين على حساب لأغلبية و صدر السطبة من التصويت  
من مساهمين الذين يملكون أغلبية رأس مال المثال في الاجتماع و يدي  
سأوي عدد من الأسهم فتعده عدد من الأصوات فكذلك من سلكه في  
القرارات الصادرة من جمعية العامة، و ليس تمام الأغلبية، لا حصول تمام  
رغم لأغلبية في توافقة على القرار الصادر عندما منهم بأن الأغلبية،

(1) Maurice Geyout, *filiales et groupements de sociétés*, these pour le  
doctorat, Recueil Sirey 1929 pa. 243

(2) د. عبد الله محمد عبد الوهاب، *الجمعية العامة* ص 44



و لأصل أن لأعضاء مجلس إدارة بحسابهم متاهمين، حقا في  
 تصويت، غير أن مشروع حظر تصويت هؤلاء لأعضاء في مسائل معينة  
 اذ نصت المادة (74) من قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981  
 على أنه، "لا يجوز لأعضاء مجلس إدارة تصويت عن قرارات جمعية  
 العموم، في شأن تحديد رؤسهم ومكافئهم أو إبراء ذمتهم وحلهم  
 مسئوليتهم عن إدارة وهو ذمه ما نصت عليه المادة (231) من اللائحة  
 التنفيذية لقانون شركات مصري، ويرى في هذه المواد عدلا وصحاحا قد  
 أقره مشروع المصري في مع أعضاء مجلس إدارة من الاشتراك في تصويت  
 على قرارات التي يكون هم فيها مصححة، تلك التي تتعلق بتحديد رؤسهم  
 ومكافئهم أو إبراء ذمتهم وحلهم مسئوليتهم التي قد يشكك في صلاحة احكامهم  
 بعملهم.

واحد المخرج الفرنسي ذات الموقف حين نص على أنه، "لا يجوز لمديري  
 شركة ممارسة تصويت بصفهم كمساهمين، عندما تجميع الجمعية العامة  
 بتصديق على الاتفاق المبرم بينهم وبين شركة، وكذلك حظر على أعضاء  
 مجلس إدارة أو المدير عدم تصويت في حالة وجود عدد أو عدد يساهم  
 وبين شركة، و قد كان هم في مشروع القرار مصححة مباشرة أو غير  
 مباشرة"<sup>(1)</sup>.

وهو نموذج النظام الأساسي لشركة المساهمة الملحق ب (اللائحة التنفيذية  
 لقانون الشركات الكويتي في المادة 43 منه على أن، "ولا يجوز لأي مساهم أن  
 يشترك في تصويت عن نفسه أو عن من يشبه في مسائل التي تتعلق بمصلحة  
 خاصة له".

وبعد أحسن مشروع كويتي في تقريره ذلك حيث كان من لأصل  
 أن يصح مشروع المصري وأعدده عامة في هذه شأن مصححة حظر التصويت

(1) د. ملحة حنيد - السابق ص 206

بصفة عامة سواء من عضو مجلس الإدارة أو غيره من مساهمين، متى تعين  
غيره، محل تصويت بصفحة خاصة من هذه التصويبات في جمعية عامة  
للمساهمين<sup>(1)</sup>.

وقد قررت محكمة القاهرة الاقتصادية بقرار مختص ختم جميع  
العمومات لشركة مسجلة محامين العرب خدمات محامين المعلوماتية بموجب  
الرقم 3/ 2009 بقراره أن "إن الاتصال بصفحة هذا لا يتيح تأصيل على أن  
تدعى عليه حال كونه من أعضاء مجلس الإدارة (شريك ومدير لشركة  
وتمثيل المحامي هذا) بالتصويت على قرارات جمعية العامة لصادق في  
الرقم 3/ 2009 في شأن براءته بصفحة أعضاء مجلس الإدارة عن العاملين المتخصصين  
مسجلين في 31/ 12/ 2007، 31/ 12/ 2008، 31/ 12/ 2009 بصفحة بعض المادة 74 من  
المادة رقم 159 لسنة 1981 على شكل مختص لا ختم<sup>(2)</sup>".

(1) د. محمد خليل ياسين الياسين - التجميع السابق من 120

(2) حالة محكمة القاهرة الاقتصادية بقراره مختص بصفحة 159 لسنة 1981 في المادة

القاهرة جلسة الثلاثة 2011/2/8



## المطلب الثاني

### تعسف الاغلبية في الجمعيات العامة للشركات الوليدة

يقصد بالشركة الوليدة الشركة التي تكتسب شركة أخرى في حساب هام من رأس مدها عدد أسسها أو بحيث جزء هام من أسسها أثناء حساب، بحيث يمكن هذه الشركة الأخرى من توجيه أدائها وإدارتها، ويقع في العمل على الشركة المهمة بسمعة الشركة الأم، مدبره بالشركة الخاصة المهمة وهي تسمى بالشركة الوليدة، ويجب درجة مسطرة الشركة الأم على الشركة الوليدة حسب نصيب مدني تشتت به الشركة الأم في رأس من الشركة الوليدة، وذلك كسب شركة الوليدة تخصص من ناحية التوافقة لمسيرة الشركة الأم، إلا أن من ناحية مدبورة بعد شركة يمكن ما يخصه لكتمة من معنى وجميع شخصية معروفة مسندة لها على الشخصية المعروفة لشركة الأم وتتميز الشركة الوليدة بتخصص.

#### 1. إيا شركة حفيظة تمنع بالاستقلال القانوني.

#### 2. إيا شركة بعدد وقب في تشابه على توجهات الشركة الأم

وحسب تكتسب شركة ما وصفت شركة أم، يسمى أن سميت بـ هام في رأس من الشركة الوليدة وهذا يحقق بصورة مؤيدة ذاتك 51 من رأس من، حيث تقوم على أعمال لأصول في جمعية عامة بمساهمين وهي لا شئت به، أن مسيرة الشركة الأم على الشركة الوليدة من ممكن أن يقع على أصغر ملاكية ساحة لإحلال مساهمة بين مصالح الشركة الأم من ناحية، ومصالح باقي مساهمين من ناحية أخرى، ويمكن أن يكون

(1) Pierre Coppens, L'abus de majorité dans les sociétés anonymes op. cit. pp.107, 108

تصوب الشركة الأم في جميع النعمه لشركة بوليدة صدر بالأهنة إذا  
كانت هناك مشاركة كنه حصة عن شركة الأم يقوم في جانب مشاركة  
شركة الأم مسطوره فهي مثل هذا تعرض قد لا يسهل الشركة الأم مصانع  
بافي الشركة في شركة الوليدة وحاولت ذريتها على نحو يخدم مصالح  
شركة الأم وحدها، كما لو كانت شركة الوليدة فرع لها أو إحدى  
ادارتها أو وحدتها الإدارية أو شعبة واحدة من سلطه وحريه احد  
تقرر والمحرومة من الاستقلال في ماسيره نشاطها

من هذا المصطلح يمكن لشركة الأم أن تعرض على الشركة بوليدة  
قرارات لا تتعلق ومصطنعة شركة لاحدها ولكنها على مصالح شركة الأم  
وقد يرفض الشركة الأم احد قراراته وحرورية وهامة بحيث يها مصطنعة  
شركة بوليدة ويستمرها حسن ذريتها، كما يرفض مثلاً زيادة رأس مالها،  
وقد تهدف الشركة الأم وهي تتحول الضمير بالأهنية في شركة بوليدة في تحقيق  
مصطنعة شركة وحدة أخرى أو تخفى مصالحها هي باعتبارها أنه

**ففي الصورة الأولى، تتحدد الشركة الأم قراراً في الجمعية العامة للشركة  
الوليدة ضاراً بهذه الشركة الأخيرة،**

ولكن بحيث لا مصطنعة شركة أخرى، كما لو كانت الشركة بوليدة  
سداحلال في علاقات تعاقدها، وتدخل الشركة الأم لأنهم إحدى الشركات  
على حساب لأخرى، كما لو أنشأت احد هم على السائر على بوايه خارج  
أو امسار سلعان محو شركة لأخرى مدخل نفس حسن، أو على العكس،  
أحد ب الشركة الأم إحدى الشركات بوليدتين على شركة مدعة دائره مدخل  
نفس مدع له، وهذه العمود يمكن أن تتكرر وتتعدد بوجه أكثر وتوسع في  
تصوره، خاصة من كانت الشركات بوليدتين نشاطها يكمل بعضها  
البعض الآخر.

(1) Maurice Gézout, *Études Groupements de sociétés* Thèse pour le  
Doctorat, Recueil Sirey 1929 p.218

(2) د. عبدالغني محمد أحمد - التراجع السابق عن 77، 78



أما في الصورة الثانية، فتتحد الشركة الأم قراراً في الجمعية العامة للشركة الوليدة لمصلحتها هي كما لو كانت الشركة الأم هي المورد أو المشتري لمنتجات الشركة الوليدة.

ويكون ذلك بمعنى عمود تعصبه، ومن منظور أن تزيد في هذه العمود شركة تعصبه تفرد الجمعية العامة لشركة الوليدة، يسحق عهد في العهد نوع من على أرباح الشركة الوليدة في شركة الأم، ويحدث مصادراً لأفنية في شركة الوليدة لمصلحة لأفنية التي فتتها شركة الأم، وذلك متى كانت أسعار مصادرات قد حددت بطريقة مبالغ فيها بحدة شركة الأم ويمكن تصور أن يتم على الأرباح من الشركة الوليدة في شركة الأم بطريقة أخرى لا يتم على الأرباح من الشركة الوليدة في شركة الأم بطريقة أخرى غير مباشرة حيث تعدد شركة الأم يكون شركة الوليدة برأسها لا يمكن توظيفها بغيرها، حيث يصير الشركة الوليدة في الأم من من الشركة الأم مبالغ سعر الوليدة مدمر لشركة الوليدة، فتمتد، ومن حيث أرباح، لأن هذه الأرباح تذهب إلى شركة الوليدة في صورة فائدة عنه لشركة.

وقد يكون باعث شركة الأم ليس حتى مبرر لأفنية في الشركة الوليدة، بل تخور أن يكون باعث مبالغ، حيث يفصل شركة الأم بمصارف أرباحها في حسابات شركات التي توحد في دول تقدم مبرر وعقدت صربية أكثر<sup>(1)</sup>.

ومن صور تعصب المصلحة يمكن أن يحدث بين شركة أم وشركات وليدة من حساب محضه، فمثلاً يمكن أن يشتري شركة أم منجانب شركة وليدة بأقل من سعر تكلفة، ويبيع في نفس الوقت بيع نفس مصادرات شركة وليدة أخرى في دولة أخرى بسعر مرتفع بعبء بحيث تفصل شركة الأم أرباح الشركات الوليدتين<sup>(2)</sup>.

(1) Pierre Coppens, l'abus de majorité dans les sociétés anonymes op. cit. pa.171, 173

(2) د. عبد الغني محمد أحمد - الملقى ص 80 83



### المطلب الثالث

## تعسف الأغلبية بمناسبة إبراء ذمة المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة من مسئوليتهم

أن مديري شركة بعثرو في مركز قريب من مركز الوكيل دُخول  
لحاء الشركة، إذ تقوم جمعية العامة بنبذهم من سعيهم، ومن ثم سألون  
لحاء شركة عن لأصير التي سيج عن أحصاهم، وقد بعدد مديرون كثير  
مسئوليتهم للاء شركة بنبذهم من شركة في حصص، كما هو حكمه في حال  
تعدد الوكلاء، وبعد مسؤولية مديري للاء الشركة مسئولية تعاقبه

وبعد مديري وأعضاء مجلس إدارة شركة بنبذهم تقرير مسوئي في  
جمعية العامة بنبذهم بوضع موضع ذي لشركة وبسعي مجلس إدارة  
في الإصرار النسوي بجمعية العامة أن حدد قرار منها ببراءة ذمتهم من  
مسئولية عن جميع الأعمال التي قام بها أو بصرفات التي أجراها في سنة  
سنة منهم، بعد تقديم تقريره عن نشاط الشركة ومركزها المالي، ومسبح  
مراعات حسابات، وموافقة حسابات شركة ومصادقة عليها، واعتماد  
الأرباح، وأحداث وغير ذلك، وقد تقوم جمعية العامة ببراءة ذمتهم  
وبحلاله مسئوليتهم عن الإدارة، ومصدور قرار جمعية ببراءة ذمة المديرين  
وأعضاء مجلس الإدارة وبحلاله مسئوليتهم بعد قرار بنبذهم وبسعي  
أن التوجه ذي بالشركة حيد ومسبح ويكون من شأنه إفساد عن مبادئه  
شركة ندعواوى مسئولية عنهم بسبب أنه أحضاه بكونهم قد ارتكبه  
وهم يديرون الشركة.

أما إذا كان تقرير مراقب حسابات يقدم إلى الجمعية العامة نصيح من  
أن الجبرانية وحساب الأرباح وحسابات قد أعدت بصرفق الغش بحدود بعض

(1) د. السمر ص 100

تسود فيها دعوى عن فسخها اجتمعت في مسوئته لعدم فهمهم وذا صدر قرار  
جمعية براءة ذمة هؤلاء لاعضائه أو مديريه عن التصاريح المقدمة  
منهم بشأن الإدارة وعروضة على جمعية براءة

بعد أن قرر جمعية براءة براءة ذمة مديريه وحلأ مسئوليتهم قد  
صدر مائراً بحروف "حسنة لا علاقة له بمصلحة شركة، وقد صدر القرار  
دون علم جمعية ما لا في مديريه من عيش أو تدبير وقد نتجده ببيعة  
محملة أو بدخل مجلس الإدارة، حيث سبى لأعباء في الجمعية العامة في  
حقوقي لأعباء، وعندئذ يكون القرار تعسفاً لأن قرار صدر ببيعة براءة  
لأعضاء مجلس الإدارة أو مديريه فيه تدخل على ذمة من لا لأعباء  
هو يصح بمصلحة الشركة بمصلحة هؤلاء مديريه وأعضاء مجلس الإدارة  
لأنهم لا أن نسب أن حصصهم وقع بأسرهم أو التصاريح المقدمة منهم كانت  
بيحة حصصهم عمدي أي غير متصود بحدود لأي شبهة في قرار صادر في  
شأن إبراء ذمة هؤلاء الأعضاء<sup>(١)</sup>.

وتنص المادة 74 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 أو المادة 231  
من اللائحة التنفيذية منه على أنه، "لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في  
تصويت على قرار براءة جمعية براءة في شأن براءة ذمتهم وحلأ مسئوليتهم  
عن الإدارة".

وتنص المادة 2/148 من قانون الشركات الكويتي رقم 15 لسنة  
1960 على أنه، "لا يجوز دون قامة دعوى مسئولية براءة ذمة من جمعية  
العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة"

وعن الترخيم من اصحاب مجلس الكويتي، فإن هذا الإجراء لا يجوز دون  
رفع الدعوى من قبل المساهمين الذين وقعوا على الإبراء أو ذمة مجلس الإدارة  
بالتكليف أو الإفصاح عن جميع الأعمال والتصرفات التي قام بها، خاصة

(١) د. محمد محمد من: مدخل في القانون التجاري، الجزء الثاني، د. محمد محمد محمد، مدخل  
السابق ص 100

لأعمال أو التصرفات صادرة أو متخذة وانحرار الصادر من الجمعية العامة (أغلبية المساهمين) لا يزال من حق المساهمين غير المؤقتين (الأقلية) في مقاصد مجلس الإدارة وهذا أيضا ما أوردت مشروع الكويتي التأكيد عليه

وتقر محكمة التمييز في هذا الشأن أن: "هذا الإجراء ليس له قيمة قانونية لإحلاله نص المادة 148 2، وخبرته أقلية المساهمين من مقاصد لأغلبية في محاسن لأعضاء مجلس الإدارة في أي منهم من مسؤولية"

وسنذكر حق جمعية العامة أو مساهمي في رفع دعوى بالتصام العامة، ذلك لا يجوز لأحد المساهمين في عقد شركة أو مقاصد لأصحابي أو في أي مدى لأحد على حرمان الجمعية أو مساهمي من مقاصد مجلس الإدارة أو يقصد هذا الحق وكل الذي على خلاف ذلك يقع باطلا

والخبر بالذكر أن أثر قرار جمعية العامة بإجراء دمه مديري وأعضاء مجلس الإدارة لا يصرف في العامة، وليس صحيح أنه في العلاقة بين الشركة فقط، وبشركة بغير تصرفات مجلس الإدارة والتي يجوز عرض الشركة، وعليه فإن الطعن على انحرار الصادر من جمعية العامة بشأن تصديق على تصرف أبرم من أحد أعضاء مجلس الإدارة وبشركة لا يجري في مواجهة الغير الذي تعهد الشخص الذي وقع فيه عضو مجلس الإدارة وذلك إذا لم ينحرر أثره بأغلبية مساهمي شركة أو على الأقلية ويكون القرار الصادر بإجراء دمه عضو مجلس الإدارة أو لأعضاء مجلس الشركة كونه في تصرف يكون معيبا ويسألون جميعا أمام الشركة (لأعضاء في شركة أو غير سواء نصته بوجه أو حرجة) ولذلك تنحى المقصود في عقد قرار جمعية العامة بإجراء دمه مديري وحلله مستوجبهم عن (الإدارة باطلا)

(1) مجلس الكويت للشؤون العامة والخاصة، 1977، ص 447 - الوسيط في دراسة قانون الشركات ص 447

(2) د. محمد شكري - الوسيط في دراسة قانون الشركات ص 449، 448

(3) د. عبد المحسن محمد محمد - مرجع سابق ص 449، د. محمد محمد - مرجع سابق ص 449



## المطلب الرابع

### التعسف عند اندماج الشركة في أخرى

يعرف الاندماج بأنه عند تضمين مصلحة شركة أو أكثر في شركة أخرى فيكون لدى الشخصية المعبرة بشركة مصلحة أو سبل أصول وحقوق في شركة معينة أو يخرج بمصلحة شركاء أو أكثر فيكون الشخصية المعبرة بكل منهم وسبل أصولهم في شركة جديدة.

ولا يعد اندماج حقيقياً عند الاندماج جزئي أي محدود نقل جزء من ثمنه عليه للشركة في شركة أخرى بعكس الاندماج الحقيقي الذي يعتبر اندماجاً كاملاً أي نقل جميع ممتلكات الشركتين أو شركات المدخلة في كل شركة واحدة وهي الشركة المدخلة أو الشركة الجديدة التي تنبثق أصول وحقوق الشركة المدخلة، كما لا يعد اندماجاً حقيقياً اندماج مشروع فردي في شركة معينة لأن المقصود من عملية هو شركات وليس مشروعاً فردياً (أي جزء من شركة لا بعد شكل شركة).

ولا شك أن أثر عملية الاندماج على مصلحة شركة أو الممتلكات بالشركة المدخلة سواء كان الاندماج بطريق التضمين أو بترح أو بطريق الانقسام حيث يجب هؤلاء المساهمون في ممتلكات الشركة المدخلة أو الجديدة أما المساهمون بالشركة المدخلة فعلى ألا يؤثر الاندماج على مركزهم في الشركة الجديدة.

وخلص باسولف على عقد الاندماج وقد بيده 292 من ملاحقة لجمعية لندون رقم 159 لسنة 1987 جميعات الثمن غير العادية في شركات معينة وشركات معينة بالأسهم والشركات ذات مسئولية

(1) Pierre Coppens l'abus de majorité dans les sociétés anonymes op. cit. pp.174, 177

(2) د. محمد أمين - المرحم السابق ص 533

محدودة. وذلك - لأغية - بأمره تعديل عدم شركة أو عقد تأسيسها بحسب الأحوال.

كما يخص بموافقة على عقد الاندماج في شركات تضامن وشخصية المساهمة شركة الذين يملكون أغلبية رأس المال بشرط عقد الشركة أغلبية تزيد على ذلك.

وبعد أن تصدر موافقة على العقد من الجمعيات العامة غير العادية أو حصة الشركة في كل من شركات مدعمة ومدعمة  
وتعد وضع مشروع اعطري عدة صيغ بات يمكن حياها مناهي الأهم  
عد صدور قرار بالاندماج الشركة.

فحسب نص المادة 295/1 من اللائحة التنفيذية نصت على انه: "عبر  
بمقتضى أو الشركة الذين عارضوا الاندماج في اجتماعه التي تدعى  
لموافقة على عقد الاندماج أن يصدر ذات عراضهم بحضور الحصة، كما  
عبر عن م تحضر منهم جميع الجمعية بسب عدم مقبول بسعة من حضور  
شخصه أو يوكل عنه في حضوره أن صدر أن حضور مجلس إدارة شركة  
أو مديريها بكتاب موثق عليه مصحوب بعدة أوصول - نصيبه عد العدد  
وما ثبت قيمه، وثبت أن رغبة في اندماج من شركة وعلى مجلس إدارته  
أو إدارته بكتاب موثق عليه بعدة أوصول خلال خمسة عشر يوما  
من تاريخ وصول كتابه به ذلك عدده مقبولا بحسب مواعيد نصي وصاحبها  
شركة وصاحب الدعوة وجميعه التي تدعى بمصر في قرار الاندماج، وفي  
حالة خلاف بين الطرفين يرجع صاحب القرار الأمر إلى القضاء حسب في  
مدى قيام العذر المقبول".

كما نصت المادة 135/2 من القانون 159 لسنة 1981 على انه: "عبر  
بمقتضى الذين عارضوا على قرار الاندماج في جمعية العامة أو م تحضرو  
لا جميع بعد مقبول، حسب اندماج من شركة بأية ذات قيمة أسهمهم



وذلك يجب كأي فصل في الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شهر قرار  
الاندماج وتتم المراجعة سببها لأوصاح و (إجراء) لأخرى هذا يجب  
وكيفية البت فيه.

وسم تقدير قيمة الأسهم أو خصص لا ينفق أو يهرق عصفه على  
أن يراعى في ذلك القيمة حربية تكافؤ أصول الشركة ويجب أن تؤدي القيمة  
على تاريخ عنها الأسهم أو خصص المخرج عنها في أصحاب قبل عام  
إجراء لاندماج، وتلك عصفه المعروف لأصحاب بشأن كان  
له معنى ويكون لتسليم الحكومة مبرر على مدته موجودات الشركة  
المدرجة.

قد كان المدينون مصريين يوم تسجيلهم نفس حقوقهم في كبر  
سجلهم في لاندماج هذه حرمهم من حيلهم في خروج من الشركة  
من أعرضوا على قرار لاندماج هذه عصفوا المدحون في شركة مدحة أو  
الجديدة.

#### وتنص المادة 136 من قانون الشركات الكويتي على أنه،

"بحرر المساهمين ندس حصون ما لا يقل عن 15 من القيمة (إسمية  
رأس مال الشركة مكتسب به مدعوه تمام محكمة هذا القرار الذي أحده  
الغنى، إذا كان في هذا قرار بحذف حقوقهم، وبشرط عدم سبق  
موافقتهم على مثل هذا القرار أثناء انعقاد جمعة غير العادية المساهمين  
وتتبع حكمه أن تؤدي قرار اندماج أو بعه أو ترحي بعه حتى تخري نسوية  
ماسة بشرط أنهم مدعوه، بشرط لا يتولى اثنين من رأس مال الشركة  
في شراء هذه الأسهم أو ترحي بعه حتى تخري به نسوية ماسة أخرى"

المشرع الكويتي يعطي للمحكمة سلطة إلغاء اندماج بين الشركتين  
ولا يجوز إلغاء اندماج إلا إذا كانت هناك محبة لتدوين قد ركبته أو أن  
عش أو تدب قد مورس ضد مدعي (مدعوس اندماج) وهذا ما يراه د

طعمه لشعري وحب نص في تعاون الكوسى، فمثلا إذا كان قرار  
جمعية عدة أحد حلال لأحكام تعاون أو أن معلومات خاصة قد  
قدمت لجمعية بحضور على موافقة يجب حكم بطلان قرار الدمج،  
والمحكمة أن يصب من شركة شري أسهم في مدين المعارضين الدمج،  
وفي هذه الحالة، يقوم محكمة بتقدير قيمة لأسهم المذكورة بتدبرا عادلا،  
حده في غيرها قيمة موجودات (أصول) شركة، وأسعار لأسهم في  
سوق الأوراق المالية (تورصة)، وموسم الأرباح التي حققتها الشركة في  
سنوات السابقة على الدمج، والأرباح التي قامت بتوزيعها على المساهمين.

وهذا ما قرره محكمة العليا في ولاية دنوير في الولايات المتحدة  
لأمريكا، إذ يقرر قانون هذه الولاية أنسأهم معارضين حق خروج من  
شركة بعد حصوله على موافقة و بتقدير عدل لأسهمه.

وعلى ذلك، فإن مشروع كوسى غير دمج ولكنه يصب حضور  
على موافقة أخيه الحكيمه محضه، وذلك كي يحقق هذه الغاية من أن  
الدمج أن يصب في الشركة لأحدى لعدمه في نفس محاور شركته  
بإراد دعهي، وكما نأكد أنف من مشروعة معرض مسهدف من وراء  
الدمج<sup>(1)</sup>.

لأنه سمي ملاحظه أن قرار الدمج يصدر باسمه المساهمين  
في الشركة المدخلة في حدوث عمليه الدمج وحسب قانون الأغلبية  
فإن القرار يبرر عن الأغلبية فيكون الدمج حين من الحاجة المدوية  
أن يكون صادر عن جمعية عمومية مختصة في حسمه صحيحة دون محامه  
بموضوع تعاون أو شراء على أن يكون اجتماعه نفاذه منكمه بشكله  
صحيح وسعت (أخرى) التي هي غير نظام الأساسي، كما أنه يشترط  
لصحة هذا القرار ألا يضمن مسأله بالشراء العام التي لا يكون صادر

(1) د. محمد الشوي - موسم في د. تعاون شركات معاديه حاسر بعدالة - دمج

السنو ص 175

(2) د. محمد الشوي - المرجع السنو ص 176

باء على عشر أو ثوبير في الوثائق التي تعرض على جميع لأصدا ره، وقد صدر صحيح ولا مفضل عليه من حيث لألمة ويسري على جميع الشركة لأه صدر بأعينة مسوحتها عقد الشركة أو بتمامها لأصاوي ونقل عميلة لأندماج على الشركة ردد بصدور قرار بدمجها لأن الأندماج يترتب عليه انقضاء الشركة المدعجة".

ويصبح هذا أن قرار الأندماج لشركة في أخرى قد يكون حراً من حصة ملكية ومرسومة من حيث الأعينة بأمره من كون الشركة وحدة جديدة لأن لأعينة تستهدف عادة من عميلة الأندماج تحقيق مصلح خاصة به تصرف لنظر عم نصيب لألمة من نصيب كان تستهدف بدلت بعداد بعض مساهمين غير مرغوب منهم أو دحل شركة جديد بالشركة، وصحى حقوق هؤلاء المساهمين بدلت نصيبهم من عميلة الأندماج فقد قرر مشروع أن تحكمه هذه المسوغات إذا كان مقتضى ويكون المصالح المحكوم بها من شأنه موقوفات شركة مدعجة

وعب لأي نصف من حيث لألمة في قرار الأندماج وصحى مشاركة لألمة في قرار الأندماج فقد نصت المادة 293 من اللائحة التنفيذية لنصوص 159 لسنة 1981 بأنه إذا كان لا بد من الأندماج بزيادة التبرعات مساهمين أو شركة في واحد أو أكثر من شركات مدعجة، وحب أن لا يكون له على عقد الأندماج بأمر مساهمين في الشركة المدس بزيادة الأندماج من التبرعات، فجعل الإجماع ترمياً حتى لا لا بد من ذلك بقرار بمحقوق لألمة من حرة نصف لألمة إذا كان يترتب على الأندماج زيادة التبرعات مساهمين ولا غير الخبر، نصف بمسوحات بقلابه و عادة الشركة من حيثها لأول قبل صدور قرار بدمجها بدمج شركة بأخرى

(1) Maurice Geyssant, *op. cit.* P.216-217

(2) د عبد محمد من مرجع سابق ص 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000



## المطلب الخامس

### التصف عند تداول الأسهم

من بين اختصاصات حواريه للأسهم أنها صكوك مالية تدون بطرق تجارية أي بغیر صرف سي طبع في حواري احواء. وبعد التصفية تدون أهم خصائص الأسهم، أي أهم خصائص شركة المساهمة، وبمثل تدون الأسهم أحد أهم احواري لأساسة والحواريه التي تخص المساهم على أسهمه بحيث لا تخور حرمه منها، ولأن بعض نصيبه تعدد اناسي أو نظام الأساسي لشركة بحرم من مساهم كيبه من هذا حق يقع بالأولويات يمكن، أو بعد انشركه صلبها كشركه مساهمه تصبح من شركات الأشخاص حيث أن حصية التدون تعد من أهم خصائص في شركات المساهمة وهي تمثل مير يراج هذه الشركات في الأوساط التجارية بسهولة دحوول وخروج انشركه دون أن تثر كيبها بحدوث وداث منها على الاعدار الذي وليس الشخص في كون كات مشرع قد أورد فيود على هذا الاعدار في حالات معينة وفي شكل عوده إلى الاعدار الشخصي لاعدار تعدل بمصلحة انشركه أولاً - ولتأ على حق مساهمه في انشركه عن أسهمه لتغير حد حرم وهو حق خروج من انشركه، فلا يكون مساهمه حسب لأسهمه بحد بعض بصل واثره ليس من جهة أخرى على مساهم لشركة كاحده بعدد من المساهمين من الدخول في الشركة<sup>(1)</sup>.

وذكر المحصور هو شيع التكن من مباشرة حق سائر عن الأسهم والأحوال في شركة أشخاص، إلا أن المشرع قد أورد بعض الاحالات سمح فيها بصفه الأساسي ببراءة بعض بغير بصامة وهي لا تصل إلى حد اضع

(1) Pierre Coppens, L'abus de majorité dans les sociétés anonymes op. cit. pp.181

تلك والتي هي قود نصيبه وهذه قود مثل القود قبلها إلى الاعبار  
 الشخصي في شركة المساهمة لأنه لا يسمح بتداول اعداد الاعبار الشخصي  
 مساهمة والتي تقوم فقط على الاعبار ذاتي، لا بدو الاعبار الشخصي مهم  
 في حالات معينة يرى فيها مخرج تعيد مصلحة الشركة ومصلحة مجموع  
 الشركة.

وأشارت المادة 139 من اللائحة التنفيذية من القانون رقم 159 لسنة  
 1981 إلى هذا المبدأ حيث نصت على انه "تكون سهم قبلها بدون، ولا  
 حور النص على عكس ذلك في نظام شركة

ومع ذلك يجوز أن يتضمن نظام شركة بعض القيود على استيفاء  
 تدوين الأسهم بشرط ألا نص في حرمان مساهمة من حق تداول عن أسهمه

ولا يجوز دراح هذه القيود في نظام شركة بعد تأسيسها من بعض  
 نظام مدني وفي حالة الترسيد نص على حق جمعية مدنية على العادة  
 في إحداث قيود على تداول عن تدوين الأسهم"

وعلى ذلك فإن سهم في شركة مساهمة قبلها بدون وهي حاصه  
 تمنع تداوله عدم أي لا حور نص على ما ذكرناه لأن مخرج قود  
 على حق مساهم في تداول عن أسهمه إلى غير مساهم مصلحة الشركة  
 ووضع مخرج هذه القيود نصيبه عممية بدون، وجوز لجمعية نظامه غير  
 لعدده بعد الاستداء الأساسي لشركة مساهمة قود على حق بدون

والقود لاداءه سي ترد على تدوين الأسهم متعددة، ونحدد صير  
 مختلفة نوجزها فيما يلي:

(1) د. محمد محمد... مرجع سابق... د. محمد محمد... مرجع سابق...

تقرير حق الفضيلة للمساهمين في الشركة في شراء الأسهم المراد تداولها  
بالأولوية على غير المساهمين،

ويكون مباشرة عند حين حلول فترة رسمه معفوته تبدأ من وقت إعلان  
مساهمه عن رسمه في السوق، ولا أصبح يسارع لأحصى صحيحه وأصبح  
أثره في مواجعة الشركة والمساهمين.

تقرير حق يقترب من حق الشفعة يكون بمقتضاء لمجلس الإدارة ان يشتري  
الأسهم المراد تداولها لحساب الشركة او اختيار شخص اخر لشتري الأسهم،

وهذا الشرط يقع بوجه من حق لأفضسه، ولكنه مقرر نصحه  
لشركة، وقد مقرر شراء حساب شركة، وان ذلك سمع عن طريق مجلس  
رأس مال شركة في عدد معينة لأسهم الأسهم المسددة عنها، وبه  
لواء نفس الأسهم من لأرباح لأحبابه، وفي هذه الحالة يسمى الأسهم  
بعد شرائها، وإذا تقرر الشراء لحساب شح أخر غير الشركة، فإن القصد هو  
بيع دحون أشخاص عرباء في الشركة وهذا هو موضع العتب

تقرير شرط استئذان او موافقة مجلس إدارة الشركة على تداول الأسهم،

وبقصد من هذا الشرط محاده ما يقع دحون أشخاص عرباء في الشركة  
وما السيطرة على توزيع أسهم الشركة بين المساهمين، ويعتد أن  
يعبر شرط موافقة أعضاء مجلس الإدارة على تسار شرط تقرير الأولوية  
لشركة أو المساهمين، بد عدم رفض الشركة موافقة على تسار مساهم على  
لأسهم بغيره بغيره شخص غير تسار إليه أو تشتري الأسهم هي بنفس  
والا كان للمساهمين أن يصرف في أسهمه بغير

وقد تضمنت المادة 141 من اللائحة التنفيذية تفاصيل بخصوص هذا  
الشرط فبقت على أنه، "د نصب بصفه موافقة شركة على تسار ملكيه  
لأسهم، وحب أن سم موافقة بآخره لأتية

أ بوجه ذلك لأسهم حساب في الشركة بصفه موافقة على بيع أسهمه،

وكتب أن يصح صحت اسمه وعنوانه وعدد لأسهم موضوع  
سائر وجوعه وضمن نفروص نشرته ويتم توجبه صلت أما  
بأنه المسجل أو سنده مشيرة إلى مركز شركة رئيسي مع  
أخذ الإيصال اللازم بتاريخ التسليم.

2. نعم الموافقة قد ثبت بدو بصفة رد شركة بالصور أو ترخيص  
حلال من يوم من تاريخ تقديمه عليه بنها - ونسب التاريخ  
بإيصال التريد المسجل.

3. دعه من مجلس إدارة شركة أو شريك أو شريكه المديرون  
بموجب لأحوال (أو قد سوج لشركة) على السبع، وكتب عنه أن  
سعد أحد (إحدى) لأية حلال مسين يوم من تاريخ صلاح  
صاحب الشأن بالاعتراض:

4. تقدم مسير إليه آخر، مؤيد من مساهمين أو من عنه أنه نشد في  
الأسهم.

5. شراء الأسهم مؤيد بمخصص من شأن أو غير ذلك من الأسباب  
مصوص عليها في القوانين وهذه بالانحة، وبسم حسب الشئ  
بالطريقة التي يصر عليها النظام.

6. إذا سعمل مجلس إدارة حقه في حد أحد (إحدى) من المشار  
بأنها حلال هذه نفروص، غير ذلك بمشاة موافقة على سائر

7. شراهم بحرب سائر بالأمر أو حرمات من بالمسوق لشركة  
أو بغيره وبسعد أو بمعملون على نفوقها ومثل ذلك أن  
يرغب أصحاب حريدة مساهمة معه في بقادي حطر ايصال ملكه  
أسهمه إلى جمعه مساهمة معارضة وقد بشرحه حريم سائر عن  
الأسهم إلى الأجانب

(1) د. عبد الغني محمد أحمد - المرجع السابق ص 83 87



هذه العقود يعني أولاً النص عليها في نظام شركة سواء عند تأسيس الشركة أو تعديل لاحق في النظام الأساسي بموجب قرار من جمعية العامة غير العادية، ويترتب على هذا النص الأساسي من هذه العقود خروج مساهمة دون اشتراط موافقة على الاسترداد في نصها بنقطة لعدم، ويقع بطلان كل قيد يرد بالنص الأساسي لشركة، وبعبارة أخرى، والأصل به ما دام ليس هناك قيد على تداول الأسهم، فإن سائر من صحيح ولا يجوز لشركة أن تعرض على سائر عن الأسهم ومع ذلك فإنه من مطلق عليه أن يكون مسؤولاً لشركة لا غير من على سائر إذا كان قد تم شخص صاحب الإعسار أو في حالة إفلاس، وذلك أن كتب فيه الأسهم بدفع ما يكمل أو كان عدم الأمانة أو كان سائر قد تم شخص صاحب عدة شركة ويعمل على تقويضها<sup>(1)</sup>.

وإذا كان عرخص مشروع من وضع هذه العقود هو مع أشخاص غير مرغوب فيهم أو مافس مشتركة، أي أن مشروع قصد هذه العقود تحقيق مصلحة الشركة وأنه لا يعني أن نص هذه العقود في حد مع مساهمة من حله في سائر عن الأسهم ولا يجب أن يضع شرط موافقة أو الاسترداد عمدة أمام تداول الأسهم بين أيديهم.

لأن التزامات المساهمة من جانب شركة عندما يضع شرط موافقة يعني أن خروج المساهمة سوف على موافقة شركة شخص سائر إليه، وقد حصل الشرط يمكن مساهمة من خروج من شركة ودخول شريك جديد بها وهذا لا تثار مشكلة به تثار عندما ترفض الشركة شخص سائر أنه سائر من توفير الشروط المطلوبة فيه فقد يعني أن مساهمة بعض حسب الأسهم داخل شركة بحث عن سائر به جديد يفسد الشركة شريك فيها،

(1) د. محمد عبد الحليم - مدافع - ص 15، د. عبد الحليم محمد عبد الحليم - مدافع - ص 15

(2) Andre Neuburger de l'Abus de pouvoir - op Cit P 7

و لا يوجد شخص مدرّس له نفسه بشركة وعديد توافقت لدى صاحب  
 الشركة بمرتب في شهر - أربعة في السنة في الشركة وتوافق معه أربعة  
 في اذنه شركة دائما فهي هي نتيجة محاسبات شركة بعينها

[illegible]

• التعسف الناتج عن أعمال الضيود الواردة على تداول الأسهم.

اولاً، التمسك الناتج عن شروط تقرير حق الفصلية للمساهمين او للشركة (شروط الاولوية)،

مورد شرع موافقه شرکه عن ائمه من شرط انفصله أم  
ورد شرع لأقصیه مسدداً، فإن ضعف محکم ومصوره، وبسبب في عدم  
شراء نسبه مقابل نفس عادل، في مباشرة حق لا وثوقه أو الأفضلية بصرية  
تتعلق بصره بمساهمة كل نحدد الشرکه حد أقصى لنسبه 33% وریک في  
حق ان المنحل له کـ مونی دفع 1600 یریت

(c) Pierre Coppens, *abus de majorité dans les sociétés anonymes* op. cit. (n. 83) 187.

(2) د. عبد محمد أمين - للرجوع إلى ص 68، 69

وهذا يوضح بوضوح عدم صحة ما ذهب اليه من أن كل سهم لا يمكن أن يفارق أن هذا عدد ثابت بين ما ينفذه وما يقدمه، ولكن، وكما هو معهود طفت لتطور عدد الأسهم نفس في العقود التي تزداد على كمال الأمانة لا يؤثر على العقد إلا في حالات استثنائية نادرة.

ومن ثمة، فإن طريقة نفس لا تسعف كثير هذا، ومن هنا تندرج قاعدة طريقة بضعف، إذ الأغلبية عددهم تعدد سعر شراء أسهمهم به مقابل على قيمته الحقيقية، به بخلاف مصطلحها وحدها على حساب ما هو الذي يريد التصرف في أسهمه، حيث حق الأولوية مباشرة ما هو لأغلبية ما يملكه وأما عن طريق معرفتهم وإقرارهم، كما يعني الدولة لأسهمه براد سائر عنها إلى عدد معين من أسهمه في شركة، الأمر الذي يخرق قاعدة مساواة بين المساهمين، لأن مباشرة حق الأولوية على هذا النحو سمح لهم على زيادة نصيب مساهمين سابقين في شركة بطريقة غير مشروعة على حساب بقاها نصيب مساهمين آخرين مساهمين على أسهمهم.

ومما شاهده حق الأولوية هذا على النحو المذكور بقانوني على صيغة مبدأ حسن النية بخصوص عنه في المادة 143 من القانون المدني المصري، حيث يجب للمدعي أن يثبت ومما عدده أسهمه حصة في الشركة عليه وبطريقة يتفق مع ما يوضحه حسن النية وحدها المادة 521 من القانون المدني المصري يجب أن لا تكون الشركة به بخلاف مصطلحها في الشركة وبطريقة يتفق مع العرض من الشراء وليس بمصلحة لبعض منهم ومن هنا يمنع على مساهمي الأغلبية استعمال حقوقهم التي تدفع بعض الشركة، إلى سائر على أسهمهم ووضعهم بين حبارين، أحدهما إما أنه في شركة رغم أنهم لا يريدون ذلك فيها وأما التنازل عن أسهمهم مقابل ثمن بخس.

وقد ذهب بعض إلى أن هذه حثية من مادة سمح حق الأولوية على طريق حسن النية لأسهمه بخلاف ما أن شركة عدده لا يمكن تعديل من قيمة أسهمها لكن ما يعبه ذلك من مبالغ عند التعامل في البورصة،

وإن ساء بقى فحكمي عند تحديد نوع شراء الأسهم لمراد أسرار عنها. وهذا في حدوده مثل نوع من حرية ضد ضعف ولكن يرد على ذلك التحليل بأن الأغلبية هي ذات مستعدة من منفعي حتى لأولوية وإن ساء بقى فحكمي لاعتناء هم مشتركين بالأسهم التي متى هم حدد معارف

وبصفة أخرى، لا يمكن القول بأن الشركة يجب أن تقرر مباشرة حتى شراء الأسهم بأسرار عنها بالأولوية التي وقد تسعر التي قدوة بأسرار إنه الذي تريد أن تكون حيا في شركة في شراء، بد أن صيغة تقدير الأسهم هذه قد يصح أن تكون تحت راحة عرض سعر بصفة تقدير مدى حذره، بد قد يكون التمتع حيا أو مسعر أو مبالغ في الشركة وله مصلحة كبيرة في حدوده متى في شركة أو مبالغ في الشركة بد أن ساء بقى فحكمي لاعتناء وإن ساء بقى فحكمي في راحة عرض في راحة نصيب في راحة شركة بأي حال وفي مثل هذه الأحوال فإن قيمة الأسهم معروضة من جانب المصارف أنه لا يعرف عن نفسه حقيقة الأسهم، ديو حذره، لإضافة إلى قيمة الصك العامة، قيمة مضافة هي عامة الشخصية التي يصحب مشتري في العامة الفعلية حسب الظروف

وراء هذا موقف شديد التعقد، والذي تعرض فيه قيمة الأسهم المراد بأسرار عنها لتعقيد من قسمة من جانب الشركة، أو لمصلحة في قسمة من جانب المصارف فيه، فقد قد حذره عدة موصوفين إلى القيمة الحقيقية للأسهم:

فذهب البعض إلى أن، جمعية عامة - متى كانت هي التي حدد قيمة الأسهم عليها أن يحدد هذه القيمة بعد استشارة هيئة من مجلس إدارة شركة بد أن هذا رأيي الحق عليه أن أعرض مجلس إدارة الشركة بيسو دس أشخاص محددين، بل هم ذات موصوفين حقيقيين لأغلبية مبالغ في الجمعية العامة، بل وكثيرا ما يكون هم أصحاب مصلحة في هذه الجمعية

(1) د. عبد القليل محمد أحمد - المرجع السابق ص 89

(2) Maurice Giegout, *Enales Groupements* op. Cit. P. 220-223

وذهب البعض إلى، الأحد بعد آخر، حيث يتم تقدير الأسهم وفق  
 الأخير جرد من على أساس واحد نصيب كل محلا لتحدد لأن تيرانية و جرد  
 لا يكتمل إلا عن قيمة نصيبه في يوم الأخير بعد جرد و تيرانية، ومن ثم،  
 منه في المرة سي تفصل مير بين مساهمين، لا توجد وسيلة لتحديد قيمة  
 نصيبه، وفصلا عن ذلك فإن مير به و جرد شيء قريب إلى بقاء حساب  
 وضع يكون ممكن لا يتجاذج به فيه بين شركاء، وليس هناك ما يفصل بين  
 مير به و جرد تترجمان عن وجه لدفه قيمة أصول و حصوه لشركه، حيث  
 توجد صهرة لأحيادي حتى، إذ تحدث مشكلة في صاع المستصلحة من  
 لأرباح حساب الاستهلاك في أصول لشركه شيه، أو زياده في معد  
 الاستهلاك، وقد يكون هناك أساس صهرة بدلت، وقد يكون المقصد هو  
 جرد تبصر حساب لشركه، وبدلت تحدد قيمة ثانية بعض عناصر أصول  
 لشركه و حصومها، ومنها قيمة شيه الأسهم الجرد صادر عنها، ومن هـ  
 فإن مساهمه يدي زياد أساس عن نصيبه يكون قد تعرض لتغيير ما دام  
 جرد و مير به بتحدد قيمة مساهمه على عن قيمة نصيبه فيه أو ضيبت لشركه  
 ووزعت أصولها.

وذهب رأي ثالث إلى، وجوب تقدير قيمة نصيبه وفق معمله أي عدده  
 أي يجب أن يؤخذ في الاعتبار التي يملكها السهم وذلك عند تحديد السعر  
 الذي يباشر بمقتضاه حق الأولوية.

وتحدد هذا سعر على أساس متوسط ما يقفه سهم في السنوات  
 لأحد مضيور في عشرة، بحيث يكون سعر السهم عشرة أمثا الربح  
 سنوي ولكن هذا رأي لا يأخذ في اعتاره لأرباح المستصلحة كحسابي

وفصلا عن ذلك إذا حدث وفي يكن هناك توزيع أرباح في السنوات  
 لتسعة على أساس، فمعنى لأحد بحرفية هذا رأي أن عدد سعر سهم  
 بلا شيء ونقص مدة 141 من مائة السبعة مضاوي رقم 159 لسنة  
 1981 على أن يتم حساب ضمن بطريقة التي ضمن عليها السهم<sup>(1)</sup>

(1) Pierre Coppens, L'abus de majorité dans les sociétés anonymes op. cit

ومما سبق، يتضح أنه، ليس هناك وسيلة مبررة من نقد متعدد قيمة  
لأسهم المساهمين فيها، وعلى ذلك فإن حق الأولوية، وإن كان قد تقرر أصلاً  
- نحن نقابلي - لاستبعاد غير برعوب منهم من أن يكونوا مساهمين في  
الشركة عن طريق شراء أسهمهم، فإن هذا حق من الممكن إنشائه مستغنياً  
بحيث حقق عن طريقه هدف حرم مثلاً إثراء بعض المساهمين على حساب  
المساهمين الذين برعوبون في سائر أسهمهم

ومن هذا، فإن رغبة أعضاء سلاح هام وضروري، قد يقوم أعضاء  
المؤسسة على حق مساهمة المساهمين في عدم تحقق حقهم عن طريق شراء حصة  
من قيمة أسهمهم عن طريق التوزيع العكسي بحسب من راحة، وحق الشركة  
في تدفع عن نفسها ثمن الدخلاء والتفليس وغير برعوب منهم ودوي  
المواهب السيئة من ناحية أخرى.

وعلى أي حال فإن حقوق كل دعوى هي التي تحدد بقية التوازن بين  
مصلحة مساهم ومصالح الشركة بحيث تترك المحكمة إذا كان السعر  
لدي عدد الشركة قد قصده بعض المساهمين على حساب بعض  
الآخر أم لا<sup>(١)</sup>.

ثانياً، التصف الناتج عن شروط موافقة الشركة على انتقال ملكية الأسهم،  
عدم مرد شره موافقة شركة على بيع ملكية لأسهم هكذا مجرد،  
فإنه يمكن أن يكون وسيلة بعض من حيث إثراء الشركة بموجبها أمواله  
على السائر، سواء أكانت هذه هيئة هي مجلس الإدارة أو جمعية العامة  
للمساهمين، وإذا أسبق استبعاد هذا الشرط، فإن معنى ذلك مثل حركة  
مساهمة وحريته في التصرف وضروريته رغبة لأسهمه

ومن هنا وحيث أن التوازن بين الشركة لا تحت حد مصلحت حكمها تستطيع

مقصود قانون أو رفض السداد مع التوقيع في لأحد أن شخصية مساهمة  
في شركات مساهمة لأحد أن لا أحد هـ

ونذكرت ومما ينبغي، ذهب بعض الفقهاء أن ضرورة أن يكون قرار  
رفض السداد مساهمة، وأن يكون حد السداد حدًا ومقتضى لا أن يترى  
مع البعض الآخر عدم شدة حد السداد لأن قرار رفض كثيرًا ما يسي  
عن عبارات شديدة تعقيد، يكون من ساد عدم إقرار الشركة على  
الإفصاح عنها<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك، فإن فائدة سهم بدون، ونو كس مفيدة لا زالت مساهمة  
أساسية مساهمة، ومن ثم، فإن حق المساهمة في خروج من شركة عن  
طريق التصرف في يملكه من أسهمه يعتبر مبدأً معينا بالنقد العام، يمكن  
لأغنية من عدم حصول أحد قانون لأغنية ويرتبط على ذلك أن القيد  
بوارده على بدون لأسهم تحت أن يقرر بأقصى قدر من الحد، ويجب أن  
تكون هذه القيد خاضعة لرقابة القضاء.

وخلص القول، أن توقيع بعض كتف على يدى الدور الذي يده  
مساهمة في حياة شركة، وقد أثبت مساهمة هذه الصورة من أصحاب  
تصكوت لأخرى، كحكمة السداد مثلا، الذي لا يهمل من الشركة لا  
الحصول على حقوقها وعرض أكثر معدن من الحقوق المساهمة يدى  
برعت في توصيف أمواله تحت على لأسهم التي تعطي أكثر معدن مخرج على  
طريق بورصة الأوراق المالية، فإدعاء مساهمة على شركة الأسهم من الشركة  
يعني فقد حصول على الأرباح ولا يعني بقاءه في هذه حياة الشركة في  
داره شركة، فقد منح مخرج مساهمة حقوق وأحد ما معقده بالنقد  
لعدم جعل المساهم بحدوثه تطلعا ويوجب هذه حقوق بحماية حانية  
وأخرى مدية.

(1) Maurice Gégout, op. Cit. P 223, 224

(2) د. عبد الغنى - السابق - ص 93

ولا أن الأمر متروك للمساهمين جمعيات هذه حقوق مجرد  
هذه لا يبرر سلب المساهمين في أجهزة إدارة شركة مساهمة مناهضة  
على ذلك سواء تعلق بمصالح شخصية في حسن أو سوء إدارة حقوق مساهمين على  
إدارة الشركة ومشاركة المساهمين في الإدارة

---

(1) د. محمد أمين - التجميع (المقصر) 69



## المطلب السادس

### التعسف عند إضافة الأرباح الى الاحتياطي

يلاشت فيه، بالهدف الأساسي من وراء تكوين أي شركة هو تحقيق أرباح بقصد توزيعها بعد أن تترك الشركة قد يرى بعد تصديق على الأرباح تصفية رجمعية لعدم الانخراط في الأرباح تصفية عن المساهمين، ومن يقرر الأحكام بحره، منها كمجموعة من الاستعدادات، قد يكون منها تكوين احتياطي، وتشر له حسب حره من أرباحها تصفية بصفة مستظمة وذلك لتكوين احتياطي<sup>(1)</sup>.

وهو ما يميز به شركة مساهمة عن غيرها من الشركات الأخرى سواء لأشخص أو ذات مسؤولية محدودة، ويحق على هذه الجمعية - أي لأعضائها من الأرباح التصفية يتوسع في مشروع الشركة - عليه تحويل قدرتي كوسيلة مهمة تصفية عند عجز رأس المال الشركة أو حدوث حصار يمكن مسخده لأحبصي الجمعية بثلث حصة بدلاً من البعوه إلى وسائل أخرى قد يكون مرفقة مادن بالشركة، ولما عده أن الشركة توزع أرباح شركة تصفية عن مساهمين ولكن الشركات ذرحب على تصفية حره من الأرباح تصفية تكوين احتياطي سواء بصل قائم أو تصفي أو بقافي بوجهة ما قد يخلق الشركة من حصاره برأس مال أو بوجهة تصفية غير متصورة

ويمكن تعريف لأحبصي بأنه هو "منع تصفية شركة من أرباحها تصفية المسوية بوجهة الحصاره أي قد تتجهب فيه بعد أو بقافي تصفية

(1) Jean du Carreau les droits propres de l'actionnaire these de doctorat Paris, 1927, p 118

(2) د. عبد محمد أمين - الزرع السنوي ص 61

Andre Neuberger de l'abus de pouvoir - op Cit P 133

لأمنته أو لوربها على شركة كرج في سبوت أي لا على الشركة  
في ربح أو خسارة سبوت في أعمال شركة

ويكون لأحدهما يعني أن شأه لا يحصل على كل ربح حصه  
أولا بأول بل يحصل على جزء منه في وقت محدد في سبوت معينة أو عند  
حل الشركة ويكون لأحدهما حصة في حصص شركت ومن ثم يسمى  
بالأحدهما مدبر مثل شركت شأه وقد يكون لأحدهما حصة

وبذلك فثبت بحكمة القضا أنه

أنشر في قضاء بعض أن ربح الشركة شأه، وحولت حصة  
جزء منها يكون حصة عدم وجزء آخر يحصل لمدبرين بأمانة نوع  
تأتي عن مدبرين كصافي لربح شأه

#### • أنواع الاحتياطي

الأول، احتياطي قانوني وهو ما يلزم المشرع الشركات بإنشائه وبفرضه  
القانون

بذلك بعد الإفصاح من لأرباح حصة يكونه من النظام عدم ولا  
حور حصص في نظام الأساسي على مسدده، وسهدف المشرع من ذلك  
أن شركت شأه تقوم على مشروعات كبرى تكلف في بناء القدرات  
لديهم لأند من محالفة على رأس مده، ومصادر هذ نوع من الأحدهما  
هو نص مادة 42 من قانون الشركات مصري وبعد لأحدهما القانوني  
في جانب حصوله بطريقة واحدة حكمه رأس المال وبالتالي لا يجوز أساس  
به باعتباره يمثل ضمانا عاما لدائتي الشركة.

(1) د. عبد الغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 95

(2) العدد رقم 511 لسنة 54 في مجلة 28 / 12 / 1992

الثاني، الاحتياطي النظامي ومصفوه نص في النظام الأساسي للشركة يتكون احتياطي نظامي يخصص لمواجهة الأغراض التي يحددها نظام الشركة، وهو ما نص عليه قانون شركات مصري (42 + 4 شركات مصري) ويدور الأحكامي النظامي في جانب حقوق ولا يجوز المساس به

### الثالث، الاحتياطي الاختياري،

وسمى تكملة بقرار من الجمعية العامة العادية عندما تقرر عدم توزيع جزء من الأرباح الصافية عن سنة سابقة، وهو ما نص عليه مادة 42 + 6 شركات مصري وهي أن تحت الجمعية العامة سواء على وجه مجلس إدارة تكوين احتياطيات أخرى.

وتخصص هذا النوع من الاحتياطي في الأغراض المحددة بالنظام الأساسي ويمكن استخدامه في غير الأغراض المخصصة له بعد موافقة من جمعية العامة، ويستخدم صفة عامة من جهة أمور عارضة يقع حائل لسه مائه لشركة أو من جهة نفقات غير متصورة أو مقابل استهلاك موجودات الشركة<sup>(1)</sup>.

وعن ذلك، فإن تكوين الاحتياطي قد يكون مبررا لشركة إذا وجد نص في النصوص على تكوين احتياطي وهو ما يسمى - في صلب - بالاحتياطي التقوي عندما تقرر شركة - فصلا - نسبة من الأرباح الصافية - جزء على عشر من مائة، ويجب تكوين هذا الاحتياطي بقدر التدوير عندما يصل إلى ما يساوي نصف ر من أصل ذلك لا يتصور فيه النقص من جانب الأعباء في جمعية العامة عند انقضاء هذا الجزء من الأرباح لتكوين الاحتياطي التقوي، كذلك الأمر بالنسبة للاحتياطي النظامي وقد وجد نص في النظام الأساسي لشركة لتكوين احتياطيات تصفية، فقد سمي على مجلس إدارة في هذه حالة أن يخصص هذه النسبة لتحديد مصداق الشركة، وعليه فإن النقص نص

(1) د. محمد أمين - للرجوع (المقصر 62)

غير مقصور عند تكوين هذه لأصحاب بوجود بعض في نظام الشركة ،  
ويعلم أنه مبدئياً بوجود هذا النوع من الاحتياطي وسيظهر البعض  
شكل واضح عند تكوين الاحتياطي الاحتياطي أو الخلفي من جملة  
لعمدة لعمدة، وسي لا تكون مصفوفة في تكوين لأصحاب الخلف، وبني  
بعض المصنفات الخلف بين ما قد كان تكوين من احتياطي موقف لموجهة  
حالات قريبة تفرع - كدور منكون بها - وجمعية لعمدة هذا لتحدد  
لورا تكوين احتياطي نسبة معينة لموجهة هذه حالة شرط ألا تؤثر على  
حقوق المساهمين في الحصول على حصة عدده من أرباح الشركة ولا كان  
لا على من على قرار الجمعية لعمدة سواء استعمل السلفة، وحصله توزيع  
لأموال التي منعت شركة عن توزيعها

كذلك في حالة ما قد كان تكوين الاحتياطي الاحتياطي في صورة  
دسبه ولا يظهر حصة الشركة لها وقت نشأة مبدئياً تقرير مركز الشركة  
وأنه من مصلحتها بعد ذلك خروج عن سلفة جمعية لعمدة، نظراً إلى بقوتي  
عنه من ماس بحقوق المساهمين في الأرباح التي كلفتهم هم المداون ونظام  
الشركة<sup>(1)</sup>

من جماع ما تقدم، فإن تكوين الشركة الاحتياطي الاحتياطي بدون  
ما لا بعد نمط من جانبها في تكوين الاحتياطي، وأبعد ماس يحل مساهمة  
لأساسي في الحصول على نصيب عدده من الأرباح، وقد صدر قرار من  
جمعية لعمدة تكوين هذه الاحتياطي وقد بعد نشأة أرباح مدخرة فيها  
أن لتحدد قرار لاحق توزيع هذه الأرباح عن أصحاب الحق فيها، في إحدى  
المسوت التي لا تحقق فيها أرباح، لذلك فمن المصنف لإبقاء على هذه  
لأصحاب دون عدد قرار نشر توزيعها، لأن تكوين هذه الاحتياطات

(1) Jean Parlascau Technique d'organisation de l'entreprise Paris 1967  
p184  
(2) Andre Neuburger, op. Cit P135, 137

بمثال من نسبة الأرباح موزعة على المساهمين، الأمر الذي تفل منه فقه سهمه عند تدوئه في سجل خاص ووجودي بالمساهمة في عدم هتفه بدرجة شركة، ذلك أن حواء في العقد، هناك حصول على نصيب عادل من الأرباح قد يكون بعض الوقت ورغم بعض مجلس الإدارة أن سمعوا وسائل احبائه بغير تكويه هذه لأحب صيات فيمو شعور لدى مساهمه بعدم قدرته في حصول على نصيبه الكامل من الأرباح بسبب نسبة المساهمة من جانب مجلس الإدارة.

الأمر الذي يقوده لاسمى في الشركة ولاعود إلى إدارتها بصعوبة ثمة حقه فيها وقد يقبل الأمر بالمساهمة في الخروج من الشركة عن طريق تسارن في أسهمه بغير حتى ياتل من فقه الأمانة، فكوي الاحتمالي لأحباري الذي لا مة رة بمثل وسيله صعد على مساهمه الخروج من الشركة.

ذلك يرى بعض كتاب ن شركة صحيح في اسمعوا وسائل احبائه على مساهمه عن طريق مبرية سليمة من بوجهة تدبيرة ومساهمه سمع فيها حقه في حصول على الأرباح، ولكن ليس حقه الأرباح الأصناف هي تحصل عليها مساهمه، ذلك أنه تحصل على عوائد مسيه أو ربح أو لا يحصلون على عوائد أصلا وليس لأصواتهم اثر في جمعية العامة ولا يرجع ذلك نسبة المساهمين في حصول وساهمة وري يرجع إلى أن أدء شركة مدبر حسب تدبيره على لإدارة وهم عادة يخفون في سمعوا هذه وسائل على المساهمين<sup>(1)</sup>.

#### التصف عند تكوين الاحتياطي الاختياري،

جمعية العامة تمثل عضو السبدي في سمعوا تخصيص الأرباح، فهي أن تكون ما شاء من لأحب صيات والتي ترى أنها صرورية بهدف دعم

(1) د. عبد محمد أمين - التجميع السبق ص 64، 65

ومما يدل بشان مشروع الأمر الذي يؤدي بالشركة في بيع مساهمة التوسع في تكوين الاحبيبات الاحبارية، والاحبيبات الحادوية أو التصدي محدود نسبة معينة قانوناً، وقد من استكميت هذه نسبة ليس بالجمعية العامة لتجاوز عنها وذاً ردت التوسع في تكوين احبيبات أخرى ليس أمامها سوى الاحتياطي الاحتباري.

وقد يبدو بديهية لأولئك أن جمعية عامة حين تقرر تكوين حبيباتي أو حتى مصلحة شركة على كمال وجه، قد تفصل لأغنية مصلحة الشركة لتدائه وتسلمته على مصالح مساهمين مدخلة في توزيع أرباح أكثر، ومن هنا كان حق جمعية العامة في قرار تكوين احبيباتي عادة محلاً للتدبير، ولكن أحبار قد لا يكون تكوين احبيباتي مقصود به تحقيق مصلحة الشركة ولكن لتحقيق مصالح الأعلى.

فمثلاً قد يكون هدف من تكوين احبيباتي هو إمكن استخدام هذه احبيباتي في شراء سهم شركة أخرى بحيث يمكن بعض بعض مساهمي لأغنية كمديري في هذه شركة بعد الاستحواذ على أغنية رأس المال وأغنية الجمعية العامة، وقد يكون هدف هو استخدام هذه احبيباتي في مساعدة وعدد شركات أخرى يكون بمديري ومساهمي لأغنية مصلحة خاصة بها، وقد يكون هدف هو تحب دفع بضرر نائب، وقد يكون هدف هو حذر مساهمي لأغنية على بيع أسهمهم مدخل ثمن بحسن نية مساهمي الأغنية بحكم أن عدم أرباح أو توزيع أرباح ضئيلة من شأنه يحفز قيمة أسهم الشركة في البورصة وفي مثل هذه المرحلية، فإن قرار لأغنية بحسب احبيباتي يخرج عن كونه قراراً داخلياً في نطاق الاستعلان أو الإدارة الداخلية للمشروع، بل يعتبر تعبيراً عن برغبة في خدمة مصالح فتوية وأغنية خاصة مساهمي لأغنية على حساب مساهمي لأغنية

وعلى ذلك، فإن تكوين الاحبيباتي الاحتباري قد يشكل حفر وعمل

(1) Andre Neuburger, op. Cit. P138, 140

عدم علي حق مساهمين في حصول على نصيبهم في الأرباح بصورة دورية، وجميعها هي الأرباح كل الأرباح على مساهمين لأن قراره يعني أن يكون مرور بمصلحة شركة، والمحاكم يمكن أن تدور بالمحصول أنساب حصول مقدمة من الأرباح بحيث على ذلك مرور بنصيبه بنصف من عدمه، بذلك تحت بعض محاكم الفرنسية في سطر رفضها على بعض القرارات التي تصدر بأعقاب المساهمين بجمعها عامة في بعض قرارات توزيع الأرباح أو عدم توزيعها على المساهمين بكونه حصة حصة حصة، فهي حكمة محكمة مساف باريس الصادر في 13 أبريل 1983 والذي قررت فيه بصلان قرار جمعية عامة للمساهمين حيث قضت "عدم توزيع الأرباح السنوية على مساهمين ما يطوئ عنه هذا القرار من نصف من جانب لأعقاب نظر بعدم حصة الشركة في كونها هذا الأحكامي وبوعدني لأعقاب به لإصدار بعض المساهمين بالشركة بعدم توزيع الأرباح بصورة أو السورج حرجي"

وبدون لأي نصف من جانب لأعقاب، لقد ربط الحق الفرنسي صحة كون أحدهما لأحباري بمصلحة شركة واعتبر أن الظروف الاقتصادية التي تدور بكونه أقرب في مدى الجدوى الجدوى التي تدور الشركة بكونها لأحباري، فهي حصة القيمة منه شحنة فوب غير بكون حصة حصة بجمعية عامة في كل مرة تعرض الشاح مصلحة شركة، وبذلك لمصاه مصري مع ما صدر عنه لمصاه الفرنسي الذي سبقت نظيره بنصف في استعمال السلطة كمعيار محكمة على تصرفات الأعقاب داخل جمعية العامة وقد تعرضت بعض الأحكام لمصاه حالات نصف لأعقاب الخاصة بوضع حصة كبر من الأرباح وعدم توزيعها على مساهمين بكونه حصة حصة واعتبر لمصاه أن هذه القرارات عامة بحلول مساهمين هناك أنه لا توجد ضرورة بكونه ويرتبط صدر بأعقاب مساهمين إذا وافقت مصلحة الشركة في كونها أحباري أحباري فإن لأعقاب قد ملك مساهم بغير مع أحكام تدور ولا أحد الأرباح في صورة نصف مدار يعرفه بخاصة شركة

(1) د. محمد أمين - المجمع الفقهي، 517، 518

وقد يكون تكوين الاحصائي مستنداً كثيراً ما لتغير جمعة واحدة  
 لبعضهم بعض في توزيع أرباح ويكون حبسات كبيرة تحت مساهبات  
 كثيرة منها، سهلا كات رأس مال واسع فيها بحيث يشعر مساهمو الأقلية  
 بأن أسهمهم لا تدر أرباحاً ولا ينفذون على التصرف فيها مقدس لهم  
 بحسب وعندهم يقوم مساهمو الأغلبية بشرتها، ثم تغير لأغلبية سياسيتها  
 وتقوم الشركة بتوزيع أرباح كبيرة بحيث يستأثرون بأغلبية الأرباح وترفع  
 قيمة لأسهمهم. وعندهم يقومون ببعض الأسهم مقدس لهم مرتفع. وهكذا  
 يعود جمعة نسبة لا أولى أي لا توزيع أرباحاً وهكذا مع عصبان انصاره  
 ويكتفب بعضهم في مثل هذه الأحوال بشدة بصعوبة. لأن اثر القرار  
 الصادر عن جمعة واحدة بحسب الاحصائي لا يظهر إلا بعد مرور فترة  
 طويلة. والحقه يري أن النقص عليه لذلك من ساعت على إصدار قرار  
 بحسب الاحصائي بحيث يراه هذا القرار تعسف مني قصد به فقط تخلف  
 مصالح الأعلى.

نعم في نهاية القول بصعوبة تقدير التعسف هنا، حيث الأقلية قد  
 يصيبها عجز عن عقد اتحاد يقرر تكوين احصائي. وقد يكون التصرف غير  
 مباشر أو غير مباشر خاصة وأن النقص يزيد كثيراً على عجز أن يدخل النقص  
 واسع فيه معارضي وحرية الإدارة في الشركات من ناحية لأصصادة، ومن  
 هذا قول روية النقص نعم أن يكون مصحوبة بكون قدر ممكن من الخوص  
 أو حذر حوص على حسن سير الشركة من ناحية أخرى ولا تصادف

وخلاصة ما تقدم أن التعسف في قرارات التي تصدر من جمعة  
 العمومية صورا متعددة، ويكون بتصوير من هذه القرارات يتجوز في  
 النقص من خلال دعوى انقضاء، ويكون على النقص مرافقه مدى تعسف  
 لأغلبية بحكمه بصلال بقرار يصورون عليه

(1) د. عبدالغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 97-99



## المبحث الثاني

### صور تعسف مجلس الإدارة والمديرين

لما كان أعضاء مجلس الإدارة وكلاء عن شركة فليس مبرمور بتعسف حساب عن أي شيء في شركة مثله في جميعها العمومية. بدسار رئيس مجلس الإدارة ولا أعضاء مستوية عدسة عن سوء إدراجه للشركة وعن إحصائيه ومحائله لأحكام ديون شركت وبهذه شركة، كما يتأثرون عن إساءة استعمال السلطة المأولة لهم<sup>(1)</sup>.

حيث قد سبب تصرفات مجلس الإدارة خاصة تصرف الشركة نفسها كشخص معوي. وقد يتخذ تصرف شخص بأحد مساهمين أو يفرق منهم، أو تحدث تصرف تعسف بعد ويستطيع كل من منه تصرف شخصي من جراء حصص صادر عن أعضاء مجلس الإدارة كنه أو بعضهم تحريك دعوى مسؤولية، والتصرف الذي يعسف شركة ذات كشخص فوري مسئلي بفتح نظريو مباشرة دعوى شركة (Action Sociale) وهي الدعوى التي يسببها تعويض الضرر الذي حو الشركة نفسها بوصفها شخص اعتباري وسامح عن خطأ مديري كنه أو بعضهم في أداء مهام بوكولة لهم وببشر هذه الدعوى كالحصل عدم ناسه الشركة كمنها دعوى أما التصرف الذي يتخذ بأحد شركة أو بغيره فيجبر بمصروف فامة دعوى فردية (Action Individuelle)<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك، يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الشركة عن حصص في الإدارة وعن جميع أعمال تعسف وعن كل بحالة يتأثرون أو تعسف الشركة،

(1) د. علي حبيب - شرح المبادئ في مصر - د. عبد الحليم جعفر - ص 17، د. حسن

طائي - المرجع السابق ص 328

(2) د. علي حبيب - المرجع السابق ص 464



ومن أهم هذه الصويف أو الحدود صايف الاعضاء والأعمال في  
تفصيلها إدارة الشركة وفقاً لأعرافها في حدود عقد تأسيسها وصايفها  
الأساسي أي أن عرص الشركة هو الصافي الذي يبق على محس الإدارة  
أو مدير أن يعمل ضمن حدوده. مراعي في ذلك أيضاً مبادئ حسن النية  
والأمانة والأعراف التجارية، ومدير أو محس الإدارة ليس وكلاً لشركة  
وحسب، وإن هو أيضاً يعتبر موثق على أموال الشركة ورعايه مصاحب

فيجب على محس الإدارة ألا يقوم بأي عمل على الأرم لتحقيق  
الأعراف التي أسست شركة تأسيسها ولا أن يحد من حدود ذلك  
الأعراف ومن ثم تكون غير مبررة لشركة

وعلى ذلك، فإن حق أعضاء محس الإدارة في حياضهم، أو حياض  
الحكماء والبر، أو عقد الشركة، أو نظامها، أو قرارات جمعية العامة  
بمقتضىها، فإن ذلك يعرضهم لمسئولية في الشركة، وقبل انضمامهم فيها،  
أو قبل بدء، وإنشأ أعضاء محس الإدارة ضد ما يترتب عليه من مبادئ  
أو مقتضىها على حسب الأحوال في الشركة أو لأجل أن يعرض على الضرر  
بما يتبع على (الحال) في حياضهم على عقد أو بغير

ومستولية أعضاء محس الإدارة في حياضهم على أفعالهم في الإدارة  
وإن بترتب عليها إضرار بالشركة أو بأعضائها أو بالتغير في مبادئ  
على تعريض هذا الضرر، وإنشأ به من أن يكون شخصه يملك أعضاء  
بما في كان الضرر بسبب خطأ وقع منه أثناء عمله في الأعمال الإدارية، كان  
يوقع خطأ من قبل رئيس محس الإدارة أو عضو يوقع بالتوقيع، وإن  
أن يكون مسئوله مشترك أو تضامنه من كان يضرر سببه خطأ مشترك  
لأعضاء محس الإدارة كان يضرر القرار الخاص بموافقة جميع الأعضاء، أم

(1) د. عصية شاذلي - مساهمة في المسؤولية المدنية للشركات التجارية - صفحة 410

شركة 1999 ص 215، ص 410

(2) د. حسين ناجي - مساهمة في المسؤولية المدنية للشركات التجارية - صفحة 410

إذا صدر القرار حاضراً بموافقة أغلبية لأعضاء ولا يُسأل عنه إلا لأعضاء  
 مُدعى واقفوا على القرار أم لأغلبية مُعارضة فلا تكون مسئولة عنه من  
 أنست اعترضها في محضر جلسة الذي صدر فيه القرار.

وقد يشكل فعل «عصو» أو «أعفاء» مجلس الإدارة جريمة يعاقب عليها  
 قانون العقوبات كارتكاب جريمة «عصو أو سدس» وجريمة «جاء  
 الأمانة»<sup>(1)</sup>

والأصل أن مسئولية أعضاء مجلس الإدارة تضامنية ابتداءً من مبدأ  
 وحدة شخصته الذي تخضع أعمال هؤلاء لأعضاء، ولا يُبعد سبب عن حيز  
 مجلس الإدارة بدون عذر مادي من مسئولية، ومن ثم فإن «عصو» الأعضاء  
 بدون عذر مقبول يُسأل عن القرار حاضراً الذي أصدره لأنه قد ارتكب  
 عملاً مثيراً في حق شركة وانتهك عن وعده.

وبعض مدعي تسادي من مبادئ حوكمة الشركات التي وضعها  
 مهنة تدون لأعضاء في وسيلة عن أنه ينبغي أن يمار حوكمة الشركات  
 أن يضمن بوحه والإرشاد لأن سعي مشترك بحسبة مجلس الإدارة عن  
 مسئولية أمام الشركة والمساهمين<sup>(2)</sup>.

(1) Selouk Ortek, la protection des actionnaires externes dans les groupes  
 de sociétés dirigés par une société Holding, Nouvelle imprimerie du  
 leman lausanne 1982 p 299

(2) د. محمد حسن - «مسؤولية» - د. عبد الله - «السبق» من 1999، ص 435  
 الشري - «دولة قانون الشركات الحديثة» - السابق ص 435

(3) د. محمد خالد ياسين - «الرجوع السابق» ص 160  
 G. les Gizard, la responsabilité du président du conseil d'administration  
 des sociétés par actions depuis la loi du 16 novembre 1940, thèse pour  
 le doctorat droit - branche générale de droit et de jurisprudence, Paris  
 1941, pp 47, 49

**ونصت الفقرة 3، 1 من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية على أن،**

"تمثل إدارة شركة مساهمة هو الذي يولي إدارة أمور شركة به عن تمثيل من جمعية لأعضائه. بذلك فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تقع لدى المجلس وتوكله بشكل جزئي أو تام على تعيين حارس في إدارة بعض أعماله".

ويشكل مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عنصر مهم من عناصر حوكمة شركة كس، ذلك أنه بد كس حوكمة تهدف إلى إحصاء الشركة لتدبير، فإن التدبير يقتضي أن من وف حصاً شال عن حصه، ومن ناحية أخرى فإن المسئولية تدفع هؤلاء المدبرين عن إدارة شركة في وحدة عملهم د بعضهم إلهة تدبير عن كل حصا يدعون له في الإدارة، ولا يقوم مسئولية أعضاء مجلس الإدارة لا عن الأعمال التي أركونها أثناء عضويتهم، أما إذا وقع تدبير بعد تركهم العضوية سبب ولا آخر فلا مسئولية عليهم، إلا إذا كان هذا التدبير جزءاً من أعمالهم أثناء مدة ولايتهم بالمجلس.

**ولقد حدد المشرع الكويتي في قانون الشركات أسباب مسئولية أعضاء مجلس الإدارة في المادة 148 حيث نص على أن،**

"رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مسؤولة تجاه شركة وأصحابها وغير عن جميع أعمال مجلس ومساهمة مساهمين مساهمة، وعن كل أعماله لتدبير أو لصاء الشركة، وعن إحصاء في الإدارة".

وبين هذا النص أنه لأعمال التي يركب على مجلس مسئولية أعضاء مجلس الإدارة، ومن أحضر هذه الأعمال أركب عمل من أعمال مجلس أو إبدئي، وإن كان العضو أو أعضاء المدبرين أن كس درجة هذا عمل أو إبدئي، وإن كان العضو أو مجلس إذا أضاف مساهمين مساهمة أو بحرف

(1) د. محمد خالد ياسين - للرجوع السابق من 184، من 185

بأن لا يصير بمصلحة شركة أو بمصالح مساهمين، إذ يجب على الأعضاء أن  
 يمتنعوا عن تأن أي عمل صادر، كإصدار مصلحة شركة ما به أو إسحاره  
 أو تدليس أموال الشركة أو بسوء استخدامهم، كما أن العضو ليس جدياً  
 إذا مدد أموال شركة أو مليون عليها لأربكة حريصة حياة الأمانة و قد  
 حثمت الشركة أن أحد فحيت على مجلس لا يسع دون مرور معلول على  
 توزيع الأرباح على المساهمين.

ونسأل لأعضاء نص إذا جرموا أحكام القانون أو بقاء الشركة،  
 كان سقوط المجلس حدود مصلحة أو التمسك التي يفرصها بدون أو بقاء  
 شركة أو قرارات الجمعية العامة، أو أن يكون مجلس أو أحد أعضاء  
 سابقين الشركة والاستعداد من أسيرهم حساب أو حساب الغير، أو أن  
 يكون له أو لأحد أعضاء مصلحة في عقودهم بدون إذن مسبق من جمعية  
 العامة أو أن يقرر لأعضاء مكتوب حدوث حد الأقصى

أما المشرع المصري، فإنه سنتت مسندت مخرج الكوسى في عدد من  
 لسنوية بكنه جاء بعض شمل جميع أسباب مسؤولية التي أورددها مخرج  
 ككوسى عدم قرر في مادة 102 شركات مصري أنه لا يرتب على أي قرار  
 يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى مسؤولية مدية ضد أعضاء مجلس  
 لإدارة بسبب لأعضاء التي يقع منها في تعدد مهمتهم

ومن ثم، يجب أن يجرى بعض و سوء سمعر مصلحة، وجمعية القانون،  
 أو بقاء الشركة، أو حصا في لإدارة، إذا ما وقعت من أعضاء مجلس لإدارة  
 أنه دارتهم لشركة، حصا ترتب مسؤولية ذلك ما وقع بسبب ضرر

(1) د. محمد شوقي - مجلس إدارة شركة مساهمة - رسالة دورية مقدمة في جامعة القاهرة  
 و. ب. ب. - ذات محمد الأمريكية - مجلة لأبي - مؤسسة حقوق تقدمه علمي 500  
 ص 210، الوسيط في قانون الشركات - لفرح السليح ص 436

(2) د. محمد محمد محمد - مسؤولية أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة على و. ب. ب. مجلس  
 لإدارة - رسالة مقدمة في جامعة القاهرة و. ب. ب. - جامعة القاهرة 2007

و قد حُفِظَت مسئولية أعضاء مجلس الإدارة فيه بخلاف شكل منحصر سواء كانت شركة أو شراكة أو غير أن يقوم برفع دعوى المسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة وذلك حمدا من اشرح مصلح الشركة والمساهمين والغير إلا أن حمدا في بعضها فبما شركة في شركة منحصر على تلك الحالات المستبعدة في بركات فيها الاعية بمدة مصوص بديون وقضاء الشركة أو تراكم عناصر حفا في تصرف صدر منها، فمثل هذه الحالات التي تراكم بديون حفا بصر دعوى الشركة أو دعوى شريك، ثم انما قرارب الاعية أو الحكم بالتعويض للأقلية.

تلك حالات شكوني لأقلية هي التصرفات التي تصدر عن أعية شركة، حمدا منها مساهمة بقدرة وقد مصوص بديون وقضاء الشركة فبما الاعية بمدة مجلس الإدارة وبديون البوصلة لإدارة في شركة ورفع رواب أعضائها وعرى لأقلية من أدرة الشركة ومن البوصلة بحسنة منها وبغير الأرب والأصدى، ولأعضاء في وصلة ثم عدم برفع رواب على المساهمين، حمدا تصرفت بصدور على الاعية حمدا منها مساهمة بقدرة وقد شكك حمدا لأقلية ديون أن يكون من السهل استعمال عناصر الخطأ منها".

وعلى ذلك، تعدد صور مسئولية أعضاء مجلس الإدارة في ديون شركات، حيث يسأل أعضاء مجلس الإدارة أمام شركة والمساهمين والغير، وكذلك يسأل أعضاء مجلس الإدارة في حالة فلاس شركة وهو ما مستواه على النحو التالي:

(1) Selcuk Oztek, op. cit. P 346

(2) د محمد علي حمدا - حمدا فبما مساهمة - حمدا في شركة مساهمة حفا وشركة ذات الشولة المحدودة عام 1987 من 28

Gilles Gizard, op. cit. P 38: 61





## المطلب الأول

**مسئولية اعضاء مجلس الإدارة امام الشركة**

بأن أعضء مجلس إداره أمد شركه عن جمع أعمال نعلش و مباءه  
ستعمل لسلطة، وعن مجمعة مندوبون أو بقاء شركه وعن اخصائي لإدارة،  
وعن تجاوز حدود لأحصاءات مضمون عنها في بقاء الأساسي أو  
بقاء بأنه بقاء عن مخرج عن بقاء الذي أنشأ من أحده شركه،  
والمسئولية ما تسد على اخصائي يقع من أعضء مجلس لإدارة و بقاء  
لدي بقاء الشركه، وأعضء مجلس إداره قد يكون أعضء بقاء  
شركه بقاء، مثل تقديم فروض من شركه لأعضء مجلس إداره أو  
عبر فروضهم، أو بقاء المبررات بمجمعة مندوبون، أو بوزيع أربع  
قد بقاء بشركه أو لا بدوع في معاملات غير مدروسة ذات في الإصرار  
بشركه، فعلا عن ذلك، تقع مسؤوليه عند وجود مصلحة مباشرة أو غير  
مباشرة هم في الأعمال والمعمود التي لا حساب شركه دون حصون على  
ترخيص من خيمه بقاء عدد كي منه، كم بوجب مسويه لأعضء عدد  
بهم لا شريك أو مساهمه في أي عمل من شأنه بقاء شركه، أو الإصرار  
في أحد فروض الشفاء الذي تروى الشركه، دون اخصيون على ترخيص من  
جمعية بقاء عدد كي منه وأعضء مجلس إداره بقاء عن الأصرار  
لبي بقاء شركه بقاء وكلاء مدحورين بقاء من شأنه بقاء  
تسير شئون الشركه لتحقيق غرضها<sup>(1)</sup>.

(۱) د محمد بن احمد غفر له - روح عن محمد بن ابراهيم حاتم -  
- د هغه په كتابونو كې وگړي - د هغه صاحب - د هغه مکتوب - د هغه صاحب  
ص ۲۰، ص ۲۳۵، د مهدي محمد حامد - لایحه السبق ص ۱۹۱

Pierre Bezdant, op. cit. P 241-243

## (1) التصرف وإساءة استعمال السلطة:

يقصد بالتصرف - مصلحا - أن يستعمل مدير أو أعضاء مجلس لإدارة شئتهم في غير صالح الشركة وتعد أكثر حالات المسؤولية شيوعا حيث تخون السلطة صاحب صلاحية الحد بقرارت وإجراءات لا تخدم الإدارة لتحقيق لأهداف التي من أجلها تم ترتيب نه هذه السلطة

وينطوي تحت هذا السبب من اسباب المسؤولية قرصان:

- الاول: لا تخور أن يمد عضو مجلس لإدارة عقدا مع نفسه أو مع شخص آخر باسم شركة وإحدى احوال (المصلحة المباشرة) كم لا تخور لعضو في مجلس إدارة شركتين أن يعقد باسميهما وألا كان التعقد مصلحا، وهو مطلق يسمى بصلح الإدارة الخاصة العامة.

- الثاني: أن يستند عضو مجلس لإدارة أو مدير من من شركة مبعلا نفسه "مصلحة مباشرة" أو "مصلحة غير المباشرة" في ويدخل تحت هذا سبب من أسباب المسؤولية معذلة أعضاء مجلس لإدارة في مدير مكافئهم، وما كتب هذه تصرفات كنها فاصرها على علاقه من مجلس لإدارة والشركة، فإن مسئولية في مواجهة عدم لا تدر في حده تصف إلا عند تفصال رأس من سبب سعي من مجلس لإدارة نه في بضعف صحت تدائين، والتصرف عدده من أسباب المسؤولية المرددة لا إذا ثبت أن أعضاء مجلس لإداره أو بعضهم فيه أو ما عدم عنه بزمهم

---

(1) د عبد الوهاب محمد بن علي - مساهمة منية بصفه مدير (د) شركة حاسم وماله فكتورك - جامعة بالاسكندرية سنة 2008 ص 73

(2) د مصطفى كرم، صفي - مساهمة منية لأعضاء مجلس (د) ومي (2) ص 42

Selcuk Oztek, la protection des actionnaires externes dans les groupes de sociétés dirigés par une société holding, nouvelle imprimerie du leman

وإنما أعضاء مجلس الإدارة من مساءة أسهميين السلطة أمام الشركة وتغير وتساوئين، وقد نص مشروع الكونسي على هذا النسب صراحة في المادة 148 شركات كويتي. وفي ترد في تشريع الشركات مصري مساءة أسهميين السلطة كسب للمسؤولية مدية لأعضاء مجلس الإدارة، إلا أن هذه مصري يرى أن ذلك يؤدي إلى مساءة أعضاء مجلس الإدارة من مساءة أسهميين السلطة. لكن تحذر (إشارة إلى أن مساءة أسهميين السلطة كسب للمسؤولية مدخل في مفهوم المادة 172 1 من قانون شركات مصري التي مساءة مجلس الإدارة عن حصص بصفة عامة، بخلاف مساءة أسهميين السلطة إحدى صور الخطأ.

وتدعون بعضي مجلس الإدارة لتعصب دائرة تحقيق عرض الشركة، وتحقيق عرض الشركة لتعصب صدور قرارات من مجلس الإدارة، يجب أن يكون هدف هذه القرارات تحقيق عرض الشركة، فإذا ما كانت القرارات تصدر من مجلس أو من أحد أعضائه بهدف عرض غير عرض الشركة، فإن هذا القرار يجب معيب يجب مساءة أسهميين السلطة، وإنشئ من ذلك حصول بعض أو المجلس على تعرض من جمعية عامة حيث تعصب محكمة التمييز كونه بهذه سياسة لأن

”وتسهي محكمة إلى أن حصول الخسائر هذه الأول على تعرض كذا ما على أن تعرض الصادر من الجمعية العامة لشركة التي أحييت غير تعرض وإنشائه وهدف منه وسيل مسجده، وعن لأحصل بأن أنه محلف لأعراض الشركة، وأنه سيسعمل في مقاربة به في سوق الأوراق المالية، ومن ثم فقد انتهى الخطأ“.

وتشريع بسهدف من وراء أعضاء مجلس الإدارة لتعصب جميع

Lausanne 1982, p.328. Pierre Bezzard, La Société Anonyme des Goudes Monichrestien, Paris, p.233

(1) الجير رقم 10، 14 لسنة 1997 تحري/ 3 حلة 27 / 11 / 1999

عروض شركة، وقد بشر مجلس الإدارة بسببه مسوؤلة به تحقيق عروض غير عروض شركة غير به بحرف بسببه عن هذا العروض كى بسببه عمده بعيب بمادة مسعور بسببه، ويعتبر بمادة مسعور بسببه من العيوب المقصودة التي تنص في مواعث والتوب التي دفعت مجلس الإدارة لاعداد القرار أو التصرف الذي يعارض مع عروض شركة وهي مسألة موضوعه حاصه بسببه السدرة عاصي موضوع

والتيك في استعمل بسببه من أنه مقدر مسوؤلة القديس حاشه ونص عن مقصه صور حربية حية لأما وقد يكون بالتروير إحقاء الأموال للاختلاس أو التديب<sup>(1)</sup>.

## (2) مخالفة القانون أو نظام الشركة،

يسر أعضاء مجلس الإدارة عن لأحصاء التي تصدر منهم بالتجديده لأحكام قانون والنظام الأساسي لشركة . وقد نص قانون الشركات مصري 1929، وقانون شركات الكويت 1487 عن هذا السبب بعينه المستولية.

ومشرع مصري أو الكويتي في عدد أي قانون يربط عن محاصه مسئولية أعضاء مجلس الإدارة مدية لأ أن أعضاء بذهب في مسوؤلة أعضاء مجلس الإدارة عن محصه لندون بصفة عامة، وقد نصت محكمة التمييز<sup>(2)</sup> بحكم لها أنه:

"ما كان ديث وكات مسدات رئيس مجلس الإدارة حين أوم عقد ابراع، وان كات نحوه وقد لأحكام قانون شركات ونظام الأساسي لشركة، لإدارة في بعض تسير نظام العادي لشركة، لا إنها لا نحوه

(1) د. محمد محمد حامد - المراجع السبق ص 177، ص 179

(2) Pierre Bezard, op. cit. P 239, 240

(3) Seleuk Ozick, op. cit. P 236

(4) الجير رقم 568 لسنة 1998 تحري جلة 23 / 1 / 2000



## حيث قضت محكمة التمييز<sup>(1)</sup> بالآتي:

"من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجلس الإدارة في شركة المساهمة هو المخصص بدارها، وأن رئيسه وباقي أعضائه هم وكلاء عن الجمعية العامة لتسييرها من ناحيتها بصفة باعتماد الإدارة مدى الحصول على أجرة، وأن لو كبل لأحد أعضائه أن يمد في رعيته مصالح موكده لخدمة المألوقة، فمقابل على بصفة معينة، أو إهماله أو إهماله بصفة أو غير ذلك في مباشرة أعماله وكالة".

والتفسير الذي أتت عليه هذه المحكمة في المادة 235 من قانون الشركات، هو أن الشخص المسمى باسم الشركة في دعوى، وهو الذي يكون مصدر الدعوى برفع باسم الشخص المسمى، وتسمى هذه الدعوى دعوى شركة.

ويرفع دعوى شركة باسم على قرار الجمعية العامة لخدمة وعلى القرار من مجلس الشركة أمام القضاء، وقد يرفع هذه الدعوى مجلس الإدارة وحده أو المجلس كله أو عدة أعضائه، والشركة يجب أن يكون لها مصلحة حرة وقائمة وحده في الدعوى التي يرفعها من دون عهد أمام القضاء، هذه المصلحة تنال في المحافظة على مصالح الشركة وحرية أسهمها وعيوبها، ومع الأساس بمصالحها، مع ملاحظة أن مصلحة حرة هي التي ترمي الشركة في حاليها هي المصلحة الإدارية، ونسب مصلحة لأعضائه.

إن مصلحة من رفع دعوى شركة هي في حاليها مصلحة مجموع الشركة كشركة، ومن ثم يمكن قبول أن دعوى شركة تعني على دعوى الشركة في كل مرة يدعى بأحد الشركة بمثل حرة من الضرر الناجم بالشركة فإذا كان الضرر الذي يصيب الشركة مستمرا على الضرر الذي هو

Pierre Bezdard, op. Cit. P 235

(1) من قرارات محكمة التمييز في 10/1/1950، مجلة قضاء، ص 100.

والثلاثون لخدمة الثالث من 100

(2) ج. ح. ل. د. - للرجوع السابق من 330

الشركة، أي أن هناك ضرر حاد قد حوّل بالشريك بسبب في بعض عدا صر  
عن ضرر للاحق بالشركة، ويمكن القول في هذه حالة إمكانية وجود  
مصلحة حرة وولنية ومنفعة عن مصلحة معينة بالشركة، الأمر الذي  
لا يعترف له بدعوى بعض عدا دعوى الشريك

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأنه حتى للشركة مصلحة شخص  
معين، أن تقيم دعوى مسئولية على أعضاء مجلس الإدارة مفردين أو  
جميعهم عن أفعال أو إعمال سي صدرت منهم أثناء إدارة الشركة وهي  
بشأن عدا ضرر، كان ترتب الضرر من عدا أعضاء مجلس الإدارة لأحكام  
التي توجب ودث بوجوب صلت مع الشركة فيها مصلحة مباشرة لرئيس  
مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هذا المجلس أو أن يكون أحدهم إدارة شركة  
مماثلة أو مافسة شركته أو أن مجلس أحدهم حرة من أموال الشركة أو  
أن يستعملوا أموال الشركة في غير أغراض محددة في عقد التأسيس، أو  
أن يقرضوا أموال الشركة دون صواب كفا، أو أن يقوموا ببيع أرباح  
صورة على المساهمين<sup>(1)</sup>.

ونظر لقيمة الشركة كشخص فاقول فإن مجلس الإدارة هو الذي يمثيها  
في رفع الدعوى، ولكن هذا لا يحدث ما كان يدعى عليهم (المسؤولون) هم  
جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، إلا أنه لا يصور عدلا أو مفاد  
أن يدعي الشخص نفسه ولكن مجلس قد يقوم برفع دعوى ما كان  
يدعى عليه أحد أعضاء أو بعضهم، ندث ما ردت الشركة مدعى جميع  
أعضاء مجلس الإدارة، فإن الأمر ما وث مجموعته العامة للمساهمين، وهي  
تقرر عزل المجلس وبحث مجلس إدارة جديد ويمكنه برفع الدعوى، أو  
يقوم هي مباشرة الدعوى عن طريق مكتب بعض المساهمين أو عدم برفع  
الدعوى بانه عن الشركة نظر بضرر حاد عدا الذي أصاب وشكل الشركة

(1) د عدا عدا مسؤولين حرة مدعى المساهمين

(2) Selcuk Ozick, op. cit P 330

مصاريف بدعوى مؤد كسبها أو حصرها بغير لاف هذه بدعوى ترفع بانه  
عنها واسمها وحسابها. ولان سقوطها في حالة حصول عبء بدعوى ان  
حربها. وقد يصعب على محس لاداره. ومن ثم قد يتمكن من السيطرة  
على عبء لأحزاب في جمعية العامة بمساهمته في بعض حدود قرار  
من جمعية العامة بمصادرة محس لاداره أمرا مسعدا. وبذلك فقد واحة  
مشرع هذه المشككة بان أعطي لكل مساهم نصيب فردية مباشرة هذه الدعوى  
ويسمى دعوى شركة بدو به على أن صاحب حق في رفع هذه الدعوى  
هو من تكون له صفة مساهم وقت رفع الدعوى. وان تصرف أحد مساهمين  
في أسهمه. فان دعوى بلاحقة بانه تكون غير مقبولة

وتتضمن المادة 148 شركات كويتية على ان،

”رئیس مجلسی (دادارہ) واقعہ مندرجہ ذیل کے شرکاء و اراکین  
و نمبر علیٰ جمیع شعبہ نفعی و آبادی و صنعتی و آب و ہوا کی کمیٹی  
مندیوں اور یہ شرکاء و علیٰ جمیع (دادارہ)

و بعد از این همه داده نه بخور بشیر که آن نفوذ برقع دعوی مدینه  
صد اعصاب محسوس (دره علی) فحاشات الموصحة فی داده و دیکت می حلال  
جمعیه عدمه نیکو همی بد کتب ندعوی معصومه بحسب اعصاب محسوس  
(دره) فصاحت الحق فی تقریر بومه داده ندعوی هو جمعیه عدمه سی  
یعنی تقریر میب من سیده ماسیره ندعوی و رفع

(۱) در باب محمد - رحمه الله - شرح دعوی سحر و جادوئی در صورت علمه حاجت  
ص ۲۳۵، ۲۳۶

[illegible]



و د أنلسب الشركة فون مدير الجمعية هو صاحب حق في اومنها  
و د كسب في دور مصلحة فون امصلي هو يدي يدي مباشره

وقد نصت المادة 102 من قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 على

أنه:

"لا يثبت على أي قرار يصدر من جمعية العامة سقوط دعوى  
مسئولية مدية ضد أعضاء مجلس لإدارة سب الاحتفاء نبي يقع منهم  
في سبب مهمهم. وجهة لإدارة الجمعية ويكل مساهم مباشرة هذه  
لدعوى، ويقع بصل كل شريك في قضاء الشركة بمقتضى بالتسري عن الدعوى  
أو تعين مباشرتها على ذلك من قبل من جمعية العامة أو اتحاد له جزءات"

ويصح من النص سبب ذكر أنه لا يثبت على أي قرار يصدر من  
جمعية العامة سقوط دعوى مسؤولية مدية ضد أعضاء مجلس الإدارة سبب  
لا حصه نبي يقع منهم في سبب مهمهم، و د كسب تعين بموجب المسؤولية  
قد عرفت على جمعية العامة بمرور من مجلس لإدارة أو مراقب الحسابات،  
فون هذه الدعوى تسقط بمقتضى سبب من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة  
بمصادفه على بمرور مجلس لإدارة، ومع ذلك و د كسب تعين استنوب في  
أعضاء مجلس لإدارة شكل لجنة أو لجنة فلا تسقط الدعوى لا سقوط  
الدعوى العمومية

فما في القانون الكويتي، فون دعوى مسؤولية أعضاء مجلس لإدارة  
سقط بمقتضى حسن سواب من تاريخ حيز جمعية العمومية نبي أدى فيها  
مجلس الإدارة حساب على إدارة نبي رفعت على أساسه دعوى مسؤولية

وبعد مدة محددة في سبب من تاريخ وقوع العمل الصادر أو من  
تاريخ اكتشافه و كسب حجب، و د كسب دعوى مسؤولية تعين بمحكمة نظام

(1) د. محمد خالد ياسين - المراجع السابق ص 166

(2) د. محمود سمير الشرفي - المراجع السابق ص 383



مباشرة بها، مما لا يؤثر بحكمته مجلس الإدارة، لأن هذه الدعوى تبقى دعوى  
شركة وما يتكلم به من تعويض في الدعوى يكون في الشركة على أن تعويض  
الشركة نفسه عن أفعاله من مبررات في مسائل رفع الدعوى ومباشرة

وحفظ مجلس الإدارة لا يتعرض ولا على مدعي أن ثبت هذا خطأ  
وتنصير الذي أصاب شركة وعلاقته حسنة به، وذلك بكونه طرف  
لائق وبعد أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن كل خطأ في الإدارة،  
سواء صرر للمساهمين أو بعضهم، حتى لو لم يتصور خطأه على عثر أو  
مخالفة للقانون أو لظلم الشركة<sup>(1)</sup>.

والأساس الرئيسي لمسئولية مجلس الإدارة قبل الشركة هو الإحلال  
بأحكام عقد التوكيد، وأن يكون تعرض أعضاء مجلس الإدارة على عثر  
أعضاء مجلس الإدارة وأن الإحلال به بعد إحلاله بغيره فيكون

ولكن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة تحدد بعدد وصيغتهم وذلك  
لا تسأل الأعضاء احياء عن أعضاء الإدارة المسؤولة في الأعضاء الذين  
نهت مدته ولكنهم تسأل عن هذه الأعيان، إذا كانوا قد صنعوا خطأ،  
وإذا سجدوا الدبر الضرورية بوقف معروف

وسمى مسؤولية الشخص الذي عُيِّن عضواً في مجلس إدارة بصورة عم  
دونه وثمة ما يسهل لأعيان الإدارة التي أنهت في بصورة وإعانة، ولا  
تغور لأعضاء مجلس الإدارة أن يدرجوا بعدد منهم في شئون إدارة الشركة  
رفعا للمسئولية<sup>(2)</sup>.

- (1) د. محمد - مرجع سابق ص 310 - عند ذلك مضمون - مرجع سابق ص 310
- (2) د. حسين الحوي - المرجع السابق ص 330
- (3) د. عبد الحفيظ - مرجع سابق ص 312 - د. عبد الحفيظ - مرجع سابق ص 312
- (4) د. جمعة النعمري - المرجع السابق ص 240
- (5) د. إلياس باعبد - المرجع السابق ص 312، 313

وما كان ما تقدم، وكان أعضاء مجلس الإدارة يسألون عن أعضاء هم في  
الإدارة أي نصيب شركة بخصم من عدد فروع من الشركة لأعضاء  
مجلس الإدارة أو توزيع ربح بخصم شركة أو خصم فروع بخصم أعضاء مجلس  
الإدارة وغير ذلك من الأحكام، وفي ذلك تعدد صور نصيب مجلس  
الإدارة في مباشرة حصصه موصوفة من قبل أعضاء لاسمي بشركة  
وما كان ذلك، وبما سطر في نظيره من صور نصيب من مجلس  
الإدارة في مواجعة الشركة، وذلك على سبيل المثال

### المسئولية قبل المساهمين

وتعتبر هذه الدعوة من دعوى مسئولية غير نافذة، فمسئولية  
عضو مجلس الإدارة في هذه حالة مسئولية شخصية لأن أعضاء مجلس  
الإدارة لا يعتبرون وكلاء عن كي مساعدة عن حده، وبه هم وكلاء عن  
الشركة بمقتضى شخصياتهم مستقلة عن أشخاص المساهمين فهذه  
مسئولية لا تستند إلى علاقة تعاقدية أو قانونية بين مساهم ومجلس الإدارة،  
كم هو شأن في دعوى الشركة، وبه يستند إلى حلف يدي وقع منهم وأحق  
الصرح بالمساهمة".

[illegible]

وعلى هذا الأساس يمكن على مساهمة أحد مباشرة الدعوى أن يثبت  
حصول خطأ وقع من مجلس الإدارة أو إضرار مدني أصابه وعلاقته السببية بين  
حصول الإضرار والتعويض الذي يحكم به في هذه الدعوى فحصول مساهمة  
دون غيره ولا شأن للشركة به<sup>(١)</sup>.

ومستوية مجلس الإدارة في الشروع بقضية مدنية مبررة ولذا ينبغي عند  
تدعيم أي دعوى عليها بمسؤولية إضراره والتي تنصب أن يكون هناك خطأ  
مسبب للإضرار وهذه علاقة سببية، حتى يكون أعضاء مجلس الإدارة  
مستوفين عن التعويض مساهمة الذي حصله إضراره، من مخرج كونه قد  
أورد نص في قانون الشركات حتى يتم إرضاء بوجوه مقضية أعضاء مجلس  
الإدارة بالتعويض عن الأضرار التي تسببها إضرارهم.

#### حيث نصت المادة 148 شركات كويتية على أن:

"رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مستوفون بخلاف شركة والتزامهم  
وتعذر عن جميع أعمالهم ومسؤوليتهم الشخصية، وعن كل محاولة  
للتدليس أو إضرار الشركة أو عن إضرار في الإدارة"

ويعرف دعوى مسؤولية أي شخص إضراره مباشرة أحد أعضاء  
مجلس الإدارة باسم "الدعوى المبردة"، وهو مساهمة في رفع هذه الدعوى  
هذا غير مرتبطة بدعوى الشركة، وهو حق مقرر له بحكم القانون ومن ثم  
يخبر بمسؤولية أن يرفع دعواه المبردة ويؤيد دعوى الشركة قد انقضت  
أو سقطت حق فيها، وكذلك حال إذا قام برفع دعوى شركة مدانة عليها  
وإضرارها، فلا يؤثر ذلك على حقه في رفع دعوى أخرى باسمه لتغطية الضرر  
الضرر الذي أصابه شخصياً.

وتخلف مساهمة بدعواه المبردة ولو سار على أسبابه، لأنه يستلزم

<sup>(١)</sup> ص 303، د. فهد محمد حامد - المراجع السابق ص 194

(٢) د. حميد العنكب - المراجع السابق ص 303

بصرف مستقل عن البصر في سنة طبقه مساهمة. وليس ثمة مانع من أن تجمع مساهمة بين دعوى الشركة والدعوى الفردية، إذ كان قد حقه من حصاً مجلس الإدارة صرف شخصي خاص بمبر عم حق باقي المساهمين من صرف وبالإضافة إليه.

ومن صور الأهم التي تنحصر صرفاً مباشراً بالمساهمين - كم منافع - منافع مجلس الإدارة دون وجه حق على توزيع أرباح على المساهمين، أو التعتي في استعمال منصفه التنفيذية في هذا الشأن، وحرمان مساهمة من مساهمة حق الأولوية في لاكتساب أسهم زيادة رأس المال، أو نشر بيانات كاذبة عن مركز الشركة حملت مساهمة على لاكتساب أسهم زيادة رأس المال وشراء بعض أعضاء مجلس الإدارة لأسهم بعض المساهمين مسعى من كرهه في إدارة الشركة ومنعجدين من أسرارها<sup>(١)</sup>

ومن صور مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة أمام المساهمين ما قصت به محكمة التمييز الكويتية حيث ذكر الحكم قائلاً:

"بحصل وفعه ندعوى في أن الشركة المصنوع صدره الأولى أومت على الشركة مصاعبه ونقصون صدره انسه اندعوى بعض احكمه بالوام الشركة مصاعبه بال بؤدي ه مبلغ 692.655.22 ذلك وفي بال ذلك وبت ان مساهمه بها سنة 1996.25 من محلي رأس ماله، وأن لأخيرة تعرضت لأصبر وادحة من حره لغرو الغرو في بنلا، وومت انسه نقصون صدره ثابته تصرف تعويضات ماله ه رعه موفقة جميعه المصاعبه الغير عادية مصاعبه تاريخ 1996.6.6 على أخيرة مساهمين فيها في مدصي مبلغ تعويضات، كل بحسب انسه مساهمه، لأن مجلس دربه ه بعد هـ بؤدي بؤدي وأمتع على بؤديه، وقصبت بحكمه أن درجه بؤدي ه مصاعبه بال بؤدي

(١) د. محمد عبدوي - "درجع مساهمين في شركة مساهمة" - درجع مساهمين في شركة مساهمة  
(٢) د. محمد عبدوي - "درجع مساهمين في شركة مساهمة" - درجع مساهمين في شركة مساهمة  
- للرجع السابق في 1995 وما بعده

في التصور هدف الأولى منع 226563692 د ن تساق تصدعه هدف  
حكمه، نصبت محكمة تأيد حكم تساق تصدعه تصدعه في هدف الحكم  
بصرف سميير ونصبت محكمة برقص الصغر

وقالت محكمة التمييز في ردّها، "وحيث أن هدف التبعي مردود - حيث  
أن النص في مادة 112 من قانون الشركات التجارية على أنه "الشركة  
تخصّص رأسها في رد عن حياضها، أو ضربات حياضها ورأس الشركة تخصّص  
رأسها في التبعي الموحدة فعلاً، ونحو أن تسدّد لتخصّص في قرار من  
الجمعية العمومية غير العادية".

والنص في المادة 158 من ذات القانون على أنه، "لا يجوز أحد قرار في  
مجال لأية لا من الجمعية العمومية متعددة تصدعه غير عادية

- أولاً، تعديل عقد تأسيس أو تصدّد لأمامي شركة
- ثانياً، بيع كل مشروع يدي وممت به شركة أو تصرف فيه بأي  
وجه آخر.
- ثالثاً، حل الشركة أو اندماجها في شركة أو شبه أخرى
- رابعاً، تخصيص رأس مال الشركة

تبدّل على أن المشرع اعتمد الجمعية العمومية غير العادية لشركات  
التابعة صاحبها تسدّد العقد فيها، ونحو ما يخصّص رأس مال الشركة أو  
رد عن حياضها، أو ضربات حياضها ورأس الشركة تخصّص في نفسه الموحدة فعلاً،  
كما أن هذا تعديل عقد تأسيس شركة وتصديقها لأمامي وبيع كل مشروع  
ييدي وممت به شركة أو تصرف فيه بأي وجه، وحل الشركة أو اندماجها  
في أي شركة أخرى - أي أن هذا هو كل ما تراه مجلس مصالح الشركة  
والمساهمين فيها - وأحرار المشرع في مادة 136 من القانون تساق تساق  
لأعضاء المساهمين في الشركة ولا يملك مجموع ما يجمعونه من لأسهم على  
15 من الجمعية الاسمية لرأس مال مكسب به، ولا يكون محل والقرار على



قرارات جمعية العمومية غير العادية أن يعرضو أمام المحكمة محضنة في هذه القرارات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها، وبمحاكمة تأييده أو تعديده أو بغيره و بوجه تعديده، ومودى منهوه محضنة هذا نص أن هذه القرارات في حالة عدم الاعتراض عنها في بيعة المحدد تعبر صحيحة ملزمة للشركة والمساهمين فيها.

لما كان ذلك، وكان السن من لأصلاح على صورة محضر جميع جمعية العمومية غير العادية متعددة تاريخ 6 6 1996 أنها عقدت في مسيورة لشجرة و بصفة وبصورة 41.45 من حصة لأسهم ومثل لوزارة - ووافقت على ما تضمنه عرض مساهمة رقم من سن 694 1996 مقدم من شركة لاستثمارات نصيبية، وقررت خصص رأس من شركة من 1250000 إلى 505338 د.ك، وخصصه من 505338 د.ك إلى 296823 د.ك مسداً من ما جاء بكتاب الشركة صاحبة العرض وبدي حدد قيمة أسهم بدفتره ببيع 300 ألف دينار فقط، وتم عند عدد لأسهم كى جاء في مبره 12 1995. كى وافقت على أحقية المساهمين حدد ندس ما هموا أو اشركوا في شركة يوم 6 6 1996 شأنهم في ذلك شأن المساهمين المدمى في حالة صرف التعويضات عن الأضرار التي أصابت شركة من جراء حريق المرفأ اذا ما حرق صرفها عن حسن حساب من التاريخ لأجله، وأحقية المساهمين المدمى من حصة أسهم في صرفها بدائسة مساهمتهم في شركة كى هي في مبره 12 1995. وذلك بعد موافقة الجهات المختصة - وكان السن من تقرير خبر استدب أن مقدار التعويضات التي صرفت لشركة من أهلية العامة لتعويضات مجموعها مبلغ 14430 د.ك على ثلاث دفعات تاريخ 8 7 2000، 15 10 2000، 29 11 2000. ما كان ذلك، وكانت لأوراق قد حلت من دليل على مناع التعويضات لمصرفية لشركة قد دحلت في رأس مده - كى حلت على تعبد لأعترض على قرار جمعية العمومية غير العادية ما عدا بيان أمام محكمة محضنة في التواعد بغير ذلك ومن ثم فإن قرار صرف بنك التعويضات

على ما هي، يكون صحيح من حيث الأثر، وإذا لم يحكم المصنوع في هذا  
 الخطر - فإنه يكون قد وافق صحيح القانون - ولا زال من ذلك ما أثرته  
 لصاحبه من تعمي سلال هذا القرار تصدوره دون موافقة كندية من جميع  
 المساهمين على سبيل من نفس المادة 53 من قانون شركات البحيرة - ذلك  
 أن توزيع التعويضات عن ما هي - لا يدخل ضمن حالات التصرف  
 عنها حصري في حد من نفس وصحي ليس يرميه على غير أساس ولا يقدم  
 بتعين رفض الطعن.

من جميع ما تقدم، فإن المواعيد العامة في القانون غير لكل من جهة  
 صدر شخصي أن يرفع دعوى صاحب هذا التعويض هذا التصريح الملاحق أو  
 لكسب الدائيات وهذا ما يقرره القانون بحسب نص نص في الذي له مصلحة  
 خاصة مسجلة عن مصلحة الشركة، الأمر الذي يعني أنه حق التدخل في  
 دعوى الشركة، أو رفع دعوى مسجلة خاصة به مثل دعوى التعويض عن  
 إضرار الشركة أو دعوى التعويض عن تصرف مدير خاص، وهي ما تسمى  
 "بالدعوى الفردية".

وهدف من الدعوى الفردية هو تعويض ضرر فردي حق بعض  
 الأفراد، لأن تعبير الذي سبب عليه رفع هذه الدعوى هو فكرة مصلحة  
 التي تمثل ضرر فردي دعوى. وهذه الدعوى قد يكون ذات صفة جماعية أي  
 تتصل بكافة الشركة، بمعنى أنها تقوم على نفس سبب وتهدف إلى تعويض  
 ضرر ومن ثم فهو هؤلاء الشركة، رفع دعوى الفردية والتي يكون  
 مستفيدة عن دعوى الشركة.

وبموجب ذات مجموع الشركة يعني وكل هذا يرفع الدعوى بانه  
 عنهم وترفع هذه الدعوى ضد مدير في شركة تضامن وبوصفه السبب  
 وبوصفه لأسمهم والشركة ذات مسئولية محدودة، وضد أعضاء مجلس  
 الإدارة في شركة المساهمة.

## ويجوز للشريك رفع الدعوى في الحالات الآتية :

- 1 في حالة تقرير الصادر من المديرين بالتدخول في صفقة تداول عرض شركة
  - 2 قرار برفع صفقة بالمجموعة لتداول لقاء أو فوريين لشركات
  - 3 بدكتة ذات قرار متعلق بالشريك مخرج لتبقيته وأنه يحصل على الأعلية المطلوبة.
  - 4 قرار لشركة ببيع لأرباح في صورة كويوت بالمجموعة لنظم شركة بدي بوجب دفع الأرباح في صورة بديه
  - 5 قرار مدير تنفيذي صدر بالمجموعة لقاء لشركة بالتزعم من الاعتراض عليه.
  - 6 تقرير بدي في معرض بالتصويت عليه، وأنه رفضه بطريقة غير صامعة.
  - 7 قرار مديرين بصدر الأسهم سواء صد مضاعف شريك
  - 8 قرار مديرين ببيع لأرباح سنة قبل من تقرير في لقاء شركة ويتربط على ذلك أن يكون دعوى شركة ودعوى شريك مقبولة ومع ذلك فإن رفع دعوى الشركة لا يمنع الشريك من رفع دعوى الفردية لأن صلب الشركة مبني على صلب الشريك وهو بدعي باسمه وليس بابه عن الشركة.
- وسواء على ذلك تخول للشريك رفع دعوى ضد أي قرار غير قانوني سواء كان صادراً من مدير أو جمعية التعميم منه أنه يجب تصديق ولا تخول حرمات الشريك بأي حال من الأحوال من حقه في مباشرة هذه الدعوى سواء بصلي في لقاء لأساسي لشركة أو بقرار من جمعية التعميم لشركة، فصلا

عن أنه لا يجوز تعليق مباشرة دعوى على دس من أحد أجهزة إدارة الشركة أو تعليقها على أي إجراء آخر<sup>(1)</sup>.

نخلص من ذلك إلى أن مجلس الإدارة في شركة محدودة يقوم بالعمل بموجب ما قد يحدث أن يرتكب أخطاء في حق المساهمين، ومن أهمها مناع مجلس الإدارة عن توزيع الأرباح دون وجه حق، أو حرمان مساهمه من مستحقة حقه في الأرباح في الأرباح مساهمه ريادة رأس المال

وبعبارة أخرى، لأن هذه تعدية حدوث في توزيع أرباح، لأنها ليست لوحدها، لذا مساهمه بالتصديق على سحر ساني

• الفرع الأول، قرار مجلس الإدارة بكونه احتياطي مستتر

• الفرع الثاني، معصف عند ريادة رأس المال

---

(1) Etienne Hommey, op. cit. P 149, 150

## الفرع الأول

### قرار مجلس الإدارة بتكوين احتياطي مستقر

قد يقرر أعضاء مجلس الإدارة بمهمة من مساهمة لأغنية دخل جمعية لعدم عدم توزيع أرباح على مساهمين بتكوين احتياطي

وذلك كسب الاحتياطي في شركة شريك في حاضيه واحدة به عذرة على أرباح غير موزعة تصفح من صافي أرباح الشركة وليس مساهمة أن يصاب به ضلله حياء شركة، فيسعى أن يظهر الاحتياطي في سنة تصفحها من صافي أرباح شركة في مبراهه سواء كانت قانونية أم احتبارة أم تصاميه حتى يكون المساهمة على سنة من حجم الاستقصاءات التي تكسب على صافي أرباح لشركة، وما يحصل عنه من أرباح على أسهمه، لا أن مجلس الإدارة يتبع أحداً من شاء حصصي حصص لا يظهر في مبراهه ويسمى "الاحتياطي مسير أو حصفي"، ولا يارب هذا الاحتياطي لا داخلاً لمجلس لإدارة في نفس مبراهه لإحدى هذه النوع من الاحتياطي، وهذا تعدد من الصور تحت مظهره، كالنفس من الأصول أو المانية في مقدار الحصول أو الاستهلاك، وسواء كان يحصل بمجلس لإدارة شريك وغير شريك عند تكوين مثل هذا النوع من الاحتياطي، فإن ما يتبع به مجلس هو عمل غير مشروع لأن فيه مساهم بحقوق مساهمة لأساسية، ولا يجوز نفس مبراهه حتى ولو كان غرض المجلس شريفاً.

وتتوقف مهمة الإدارة على حسن إدارة شركة أو سونها فوجود إدارة يعمل على نفس مبراهه لأجل تكوين احتياطي مسير كي لا يظهر في مبراهه نزيه عليه يحصل ما يحصل عليه مساهمة نفس من قيمة أسهمه، وبالتالي الحصول قيمة أسهمه لاسمي عند بدونه، وقد يقرر مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح في هذه الحالة، وهذا يعتبر وسيلة صعبة على مساهمة، فمن

أن يبيع أسهمه بأقل من قيمتها الاسمية أو أن يذهب لشركة بورصة هذا  
 لأحب ظني الذي لا مبرر له، وقد عجز عن إثبات وجود حيازات حصة  
 وليس أمامه إلا أن ينفي ما شركة إد إد، ولكن في هذه الحالة يتوقف همه  
 لرعاية في الإحاطة بحول إدارة شركة مرفق لموضع في شركة إنما إلى لأفضل  
 أو أن لأسوأ لموضع قيمة الأسهم مرة أخرى حتى سمع وخرج من الشركة  
 بحث عن شركة أخرى أكثر تعهد ببيع

ومن هنا يمكن تصور أن نصف مجلس لإدارة عدد تكوّن حبيب ظني  
 مسيرته دور تخدي عن أداء دور مساهمة في حصة شركة، لأن قيمة الأسهم  
 بل هي، بالإضافة إلى تحديد حق مساهمة في حصة لأرباح والتي هي  
 ست مقصود لمساهمة في دخوله شركة كما يؤثر سلباً على أداء دور مساهمة  
 لإدري، لأن لعدم مبررية لا يظهر فيها لأحب ظني المستر فلا يستطيع  
 مساهمة تعدادي كشف بعض أو بعض مهم أو من حصة لعدم دراهم  
 بالمسائل المحاسبية.

لذلك فإن واقع أن مساهمة لا يستطيع تصدي أمام هي حساب لمصعبه  
 من حساب مجلس لإد إد حتى وإن كشف حصة في الشركة أو أداه لأحب ظني  
 مسيرته، فإن هي مساهمة حق الوقوف والتعويض من تخدي مع الأساليب الاحتمالية  
 مجلس لإد إد الذي يصح بمسند أخرى حصة واقعة حصة أو حصة  
 الاحتياطي المستر<sup>(1)</sup>.

(1) د. عبد محمد أمين - المراجعة للمقصر 63، 66

## الفرع الثاني

### التصرف عند زيادة رأس المال

تخبر شركة مساهمة بزيادة رأس مالها إذا قبضت مصلحتها جراء مثل هذه زيادة، كان يجب في توسيع نشاطها وزيادة ربحها

وتنظم المادة 110 من قانون الشركات الكويتي احكام زيادة رأس المال فتتضمن على أنه:

"لا تخبر زيادة رأس مال الشركة إلا إذا كانت لصالح أسهم لأصليه قد دفع كلفة ويجب أن يكون بقيمة الاسعة بالاسهم جديدة معدة بنفسه الاسعة القديمة، وتسري أحكامه لأكثر لأصله عن الأسهم الجديدة" وفي تحديد ديون شركات الكويتي طريق زيادة رأس المال خلاف لبعض التشريعات العربية<sup>(١)</sup>.

وتحدد طرق زيادة رأس المال وللشركة اختيار الطريقة المناسبة لها ومن أهم هذه الطرق ما يلي:

#### ١. إصدار أسهم جديدة بمقدار الزيادة

٢. إضافة أرباح جديدة يتوزع على مساهمين، كذا و جزء منها في رأس مال وتوزع أسهم زيادة رأس مال في هذه الحالة على مساهمين بنفس مساحات شركات في مقدار ما يستحقه من أرباح.

٣. تحويل ديون شركة أو حساب ديون في أسهم د و من أصحابها على ذلك وتوزع لأسهم في هذه الحالة على دائري شركة ديون غيرهم.

(١) على سبيل المثال: شركات بحريني قد تم زيادة رأس مالها من ١٠٠ مليون دينار بحريني

4- تحويل جزء من حصص الشركة في رأس مال شرط مرة واحدة لأدنى تلاحص في التراسي (المحسوب) وتوزيع أسهم زيادة رأس مال في هذه حالة على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كل بنسبة ما له من أسهم في رأس المال".

وحيث صدر أسهم جديدة هي الطريقة التي يمكن أن يتوزع لأحد بها ظاهرة تعسف الاعلية.

وزيادة رأس مال الشركة على طريق إصدار أسهم جديدة يحظر في إصدار أسهم جديدة بعد زيادة رأس مال بقرار جمعية عامة في رأس المال وهذه هي الطريقة المتبعة في المادة (2).

وقد اشارت المادة 86 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981 الى هذه الطريقة حيث نصت على انه:

"تقرر من جمعية عامة غير عادية رأس مال مخصص به ونسبة زيادة رأس مال على اقرار مجلس الإدارة"

#### ونصت المادة 87 على انه:

"عقب على مجلس الإدارة أن يخصص اقراره بزيادة رأس مال مخصص به جميع حسابات المصروفات التي تدعو الى الزيادة، وكذلك تقريرها لغير الاعمال بالشركة خلال السنة التي تم فيها صدور اقرار بزيادة ومبرره أسسه في نفسها في حالة عدم هذا ويرفق تقرير مجلس الإدارة تقرير آخر من مرافق حسابات بشأن مدى صحة البيانات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة".

وسمي عن أسهم جديدة جميع المدد خاصة بالاشتراك في أسهم لأصحية التي تصدر عند تأسيس الشركة لأن الأمر يتعلق في الواقع بتأسيس شركة كى ما حدثت أن مجلس الإدارة يعمل على تأسيس

(1) د. محمد عبد الله - مساهمة في قانون الشركات الجديد - مطبع مطبعة مصر - 401



وحتى يردده رأس المال ومساهمة مساهمه وعلامة للأغلبية يدين برحبون  
 مع المساهمة من ينعكس على حساب شركتهم وفي هذه الحالة فإن زيادة  
 رأس المال تكون معروضة أو مقترحة سواء لأغلبية تأثر لأغلبية أو للأثر  
 المالي الغير مشروع بمضرة الأقلية.

#### (أ) زيادة رأس المال كوسيلة لإلغاء تأثير الأقلية،

إذا كانت الأغلبية لا تحتقر عرض زيادة في جمعية عامة، ومن ثم  
 ستلزم لأغلبية عرض مساهمة، إلا أنه من الصعب جعل دور لأغلبية في  
 قدرتها على إدارة أي تأثير على حساب شركته وإدارتها، ولا يجب اعتدال أن  
 تعديل النظم الأساسي لشركة كسيرة أغلبية خاصة وأكثر من تلك الأغلبية  
 للأثر في جمعية عامة لعدده فقد تمسح لأغلبية عن التصويت في هذه  
 حالة ويرتبط على ذلك أن لأغلبية حد يفسد عداوة عن اتخاذ قرار يصوي  
 عن تعديل النظم مثل الاندماج أو حالة مدة شركة أو بقية هذا الأمر  
 الذي يدفع لأغلبية أن يصدر قرار يردده رأس المال ويحدد اكتساب هذا  
 هدف تحقيق زيادة رأس المال حتى الجمعية العامة سواء لعدده أو لغير عدده  
 والتغلب من تأثير الأقلية".

كما أنه لا يجب أن يشكل قرار يردده رأس المال علة تؤدي إلى  
 بطلان، أي أنه ينبغي أن يشهد قرار يردده رأس المال مجلس به ويقصد علق  
 مصلحة عامة بأنه وأن لا يجب، لا مصلحة مجموع شركته وليس قصر  
 على شركته الأغلبية، أما وإن رجاء عمدة تصويت للأغلبية، إذا فصل  
 في التصويت المنطوق - بمثل إحدى حالات انعكاس لها فقصود حرمها  
 لأغلبية من مشاركة في عملية التصويت، ويلاحظ أن انعكاس رأس المال من  
 جانب الأغلبية وبموجبها من جانب مجلس الإدارة الذي قدح عن جمعية  
 لغاية إصدار رجاء عمدة تصويت وصدف عليه جمعية عامة، كما أن

(أ) د. عبد المحسن محمد حمد - مرجع سابق ص 100 د. عمر محمد من - مرجع سابق

ريادة رأس على يودي من جهة أخرى في ريادة همه منهم شركة، الأمر  
لندي يودي في حدوث مقارنه على منهم شركة ويودي في لنهه في صدر  
يلحق بالشركة<sup>(1)</sup>.

وقد أمد المصداق الفرنسي في هذا القرار ب إصداره بشأن ريادة  
رأس الشا حتى وان ثبت أن ريادة لا نسب قبل حرية الشركة أو حساب  
لاستعلان عدم هه، ولكن مسهدف نوحده نوضح لنحصى لأعضاء  
مجلس الإدارة وسهدف مسبقا بعد مجموعة من المساهمين من يحوى  
لقرار في صدر على الجمعية لعدم هه يكون محذور لنسقطه ونوضح  
أنه انتهاك لحقوق المساهمين.

وعلى ضوء ما سبق فإن ريادة رأس المال بهذه الطريقة تتم على مرحلتين،

• الأول، تعرض من مجلس الإدارة لنسقط جمعه ريادة رأس  
المال.

• الثاني، الريادة الفعلية في يخدمها مجلس الإدارة

وبدأت بمكتب بدون باعث لذي في بعض مجلس نسقطه  
على ريادة في رأس على نصيب بدون ثبت هه لأغلبية نصيب عدد  
كل ريادة - ولكن لأكثر مهونه بجمعية لعدم هه أغلبية يوفى أن بعضي  
وكنه لنه بمجلس لذي نصوب بدوره على ريادة بمكتب ههه  
مساهمين، ويردد لنسقط عدد صدور قرار ريادة رأس الشا مع مسعود  
حق الأفضه في لأكتاب وأنى نحقق بخصص لعضه بجمعية بمساهمي  
لأغله وه لا يكون نساهمي لأنه لنال لقرار بصدار ريادة رأس  
المال<sup>(2)</sup>.

(1) د. عبد محمد أمين - السابق ص 529

(2) د. عبد محمد أمين - المرجع السابق ص 530

Andre Neuburger, op. cit. P 147, 149.

(1) زيادة رأس المال كوسيلة لاثراء الاغلبية على حساب الاقلية.

ان زيادة رأس مال شركة عن طريق إصدار أسهم جديدة قد يصير بالمساهمين التقدمي أو بعضهم، باعتبار أن المساهمين احدث شركاء في الاحصائي الذي كونه شركة من ربح الأسهم لأصفيه في حين قصدت سنوياً.

ومن هنا، فإن زيادة رأس مال الشركة بربط عنه بخدمات القيمة جديدة للأسهم الأصلية وإبراج قيمة الأسهم جديدة دون وجه حق، وسحق التوزيع بين المساهمين التقدمي والمساهمين احدث بقر شركة عادة أن يكون للمساهمين التقدمي حق وبنو (أصفيه) في الاكساب في أسهم زيادة رأس مال كل منهم سنة ما يمكنه من أسهم خلال فترة محددة.

لأنه إذا ما سحبا مساهمين تقدمي في الاكساب في الأسهم جديدة بعدة نسب كعدم النعم بزيادة رأس مال، أو عدم القدرة خاصة لشراء الأسهم الجديدة، الأمر الذي يدعو جميعه عدمه إلى نقول نحن لإدارة في البحث عن مساهمين احدث بقر أسهمه ابرجه في شراء الأسهم التي لم يتم بعضها بالاكساب وسحق بنات لأغلبية القدرة لأغلبية بصور قرارات التي ترفع في حصول عده دون ابرجه إلى الاسدنة بصورت لأغلبية ويزداد الأمور تعقد وتزداد حدة النقص انما إذا ما اشترط نحن لإدارة شروط لإصدار أسهم جديدة، بد كذا ما حدد سعر الإصدار ونقص على أن الأسهم التي لم يتم بعضها بقر أعضاء نحن لإدارة احدث مكسب ما بقر سعر إصدار دون، وبما في تحصل لأغلبية أو من تزايدهم على أسهم مفدي سعر بقر كثر عن قيمتها اختلف، الأمر الذي يعني حصول مكسب احدث على جزء من دمه شركة دون وجه حق، وذا كان صدور أسهم جديدة بدون بعضه حق لأغلبية مساهمين تقدمي بشكل نصف من حيث الإدارة - على سحر بقره - فإن بقر بقرسي زيادة رأس مال من المرسوم 23

(1) د. عبدالغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 107

مارس 1967 بحسب نحرند الأسهم جديدة من حق لأووية إذ ما استرمت  
مصلحة شركة ذلك. كما في حالة فكيف لندن من مسدان ديه قبل الشركة  
أسهم أو تعرض لإحسان مساهمين جدد بالشركة ففي هذه حالة لا يشكل  
قرار زيادة رأس مال به لإصدار ساهمي الألفه بضعاف بأثره في  
جمعية العامة وهو ذات ما نشرت إليه مادة 95 من النصوص رقم 159  
نسبة 1981 شركات مصري بحوار أصدر أسهم جديدة بدون علم حق  
الأووية بحسب ساهمين مقدمي وذلك بحسب من الجمعية العامة بناء على  
طلب مجلس الإدارة بالأساس جديده لبي سديد مرفق بحسابات تقرير منه  
أن تصرف أسهم الزيادة كنف أو بعضه بالأساس العامة دون اعين حقوق  
الأووية لتقديم المساهمين<sup>(1)</sup>.

وهناك وسيلة أخرى غير مصرر لبي بحسب ساهمين تقديم من  
قرار زيادة رأس المال بحسب في أن يصدر الشركة لأسهم جديدة بأكثر من  
نصف الأسهم المتدري من رأس مال الشركة مكتسب به وحسب في نصوص  
يسمى بعلاوة الإصدار<sup>(2)</sup>.

وبحسب مادة 94 3 على أن علاوة لإصدار بحسب في لأحسب  
النصوص بشركة حتى يقع ما يساوي نصف قيمة رأس مال مصدره أما ما  
يريد على ذلك من مبالغ علاوة فسكور منها بحسب في حاصي ونحق بالجمعية  
العامة بناء على ما ح بحسب الإدارة أن تقرير في شأن هذا الأحسب في حاصي  
ما تراه مجلس بحسب في شركة على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح<sup>(3)</sup>.

وبحسب قول علاوة لإصدار سعي أن تتناسب بالعمل مع قيمة  
الأحسب ورأس مال لأكثر ربحا في قيمة وهذا لا يحدث عملاء.

(1) Andre Neuburger, op. cit. P 150: 152

(2) د. محمد محمد من - مرجع سابق ص 109 - د. عبد العزيز محمد أحمد - مرجع سابق  
ص 109. ص 110

(3) د. عبد العزيز محمد أحمد - المرجع السابق ص 110

ذلك أن إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال يؤثر بلا شك على الأسهم القديمة وقد نسب بعض المحققين في قبسها ما يقصر بانضمامهم لعدم على التوجه من أنهم يعتبرون إصدار مشروع في شركة وليس مقبولا أن يشاركهم في الأرباح مما هو من حدوده يسبق فيه عمل هذه الإصدار لذلك ينبغي أن يكون علاوة الإصدار بسحب لأسهم جديدة معدلة كما ينبغي من رأس مال شركة وصافي أصولها كي تنافى قيمة الأسهم القديمة مع الجديدة<sup>(1)</sup>.

فصلاً عن تقرير حول الأولوية يجب من عدمه وتقرير علاوة إصدار من مادة 95 نص على أنه "عور حص في نصاء شركة على تقرير بعض الأمارات للأسهم بحصة من زيادة رأس مال وذلك سواء في التصويت أو في الأرباح أو في التوزيع ويكون لتجميعه عدمه غير معدلة حتى يوافق على منح هذه الأمارات كنه وبعده بالأسهم بحصة من زيادة، وذلك بناء على قرار مجلس الإدارة مؤيد بتقرير من مرافق حساب هذا تقرير خبر يشاء أسهم عمارة والأسهم بمادة بوعاد

### الأسهم الممتازة.

وهي التي حول صاحبها حصول على الأرباح كان يحصل بحصة من الأرباح وما تبقى يوزع على الأسهم عبق استوي، وقد حول هذه الأسهم صاحبها مرة حصول على قبسها أولاً من موجودات شركة عند حبها، وقد حول الأمرين معاً أولوية في الأرباح، وأولوية في قبسة موجودات شركة وذلك بمقدوره بحروف انضمامهم عدمه من من سدادهم أرباحهم إذا زيد رأس المال.

كما أنها هي التي حول صاحبها حصول على أكثر من صوت في جمعية

(1) Pierre Coppens, op. cit. P 223

(2) د. عبد الحميد أمين - التوجه السابق ص 532

لعدمه وببعض أسانيد تذكور عند بعض على أنهم ذات حقوق  
تعدد باعتبارها خمس حقوق متساوية لأحرار، ومن هنا تحريم الكثير من  
توزيعات إصدار الأسهم ذات حقوق التعدد

ويبدو تعسف الأعلىية هنا وصحح لأنه عدا ما تحفظ لبعضها بحق  
الأفضلية، لأن أغلب المتضمنين بالشركة لا يدركون هذه الطريقة المرتبطة بعملية  
الكتابات أو عدم قدرتهم على فهم الأسهم الجديدة أو فهمها في حصول  
على هذه الأفضلية، لذلك فإن زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة مع عمل  
حق الأولوية للمتضمنين المتدني في شراء متساوي لأفضلية في شراء  
لأسهم الجديدة وزيادة قدر متضمنهم في الشركة للحصول على أرباح نسبة  
أكبر ويبدو التعسف وصحح عند صدور قرار الأعلىية بأهميته لعدم زيادة  
رأس المال الشركة بدون مبرر مصلحه الشركة وإنما قصد به خلق مصانع  
شخصية للأفضلية وحصر رافعية المتضمنين، كما أنه من ناحية أخرى فإن زيادة  
رأس المال لشركة يؤدي إلى زيادة قيمة الأسهم صادرة عن الشركة ويمكن  
أن يستفيد منه أعضاء الأعلىية بإجراء مصاربات على أسهم الشركة تخلف  
صانع هؤلاء الأعلىية<sup>(1)</sup>.

(1) د. عبد الغني محمد أحمد - المراجع السابق ص 112

(2) د. محمد أمين - المراجع السابق ص 532

### المطلب الثالث

#### دعوى الغير ضد أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة في شركة وهم باثرون مسؤوليتهم قد يصدر عن  
قرار أو يقومون بصرف قد يمتحن مدير الشركة، ويقتصد بالغير على ذاتي  
الشركة، كحجة سندات ديونهم وغيرهم من المبرهين قد أو من يتعاملون معها  
ومن يتعاملون باسمها في سوق الأوراق المالية

كم يرى البعض أن مسؤولية الشركة يقع على من الغير، ومن ثم تسأل  
رئيس وأعضاء مجلس إدارة عن الغير عن جميع أعمال الغير وأعمالهم  
التي تفتقر، وعن كل أعمالهم بغير أو تضام شركة وعن أعضاء في الإدارة

والتي قد يكتسب سندات من شركة بـ على أساس كدته أو معلومات  
خاصة بدرجة أعضاء مجلس الإدارة في شركة لاكتساب أو عده

وأعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس قد يخرج عن نطاق أو حدود  
سلطانه ويخرج عن حدود مع الغير حسب نسبة، كما قد يؤدي إلى إضرار شركة هذه  
التصرفات ومن ثم يحدى تصرف بالغير (استخدام لأخر) ومجلس الإدارة أيضا  
قد يتجأ إلى نشر سندات كدته أو حادثة على مركز الشركة على ما يصحح  
معلومات كما يدفع الغير إلى شراء أسهم الشركة أو بيعها في سوق الأوراق المالية  
معدلا على هذه السندات أو معلومات، ومن المحتمل أن يصار من جراء ذلك  
كم أن تبرز مع أرباح صورته على مساهمين بغير بمصالح ذاتي الشركة

وتجوز بغير مصادرة رئيس وأعضاء مجلس إدارة بجمعين أو مفردين  
على حسب الأحوال وبصلته بتعويض لأضرار رئيسي حقه عن طريق مباشرة  
دعوى انفسويه، وتجوز بدس الشركة أيضا أن يستخدم حقوق الشركة  
باعتبارها مدنية في ذلك مجلس الإدارة قد قام بتصرفات صارفة بمصالحها  
ويجوز عليها صيرر بمصالحها، إذ يجوز له في هذه الحالة رفع دعوى غير مباشرة

صد أعضاء مجلس الإدارة متى توافرت شروطها، كما يجوز له رفع دعوى عدم  
عاز التصرفات إذا توافرت شروطها<sup>(1)</sup>.

ودعوى تعبر بعدم على أساس مسئولية شخصية، ومن ثم خصص  
لأحكام القانون مدني، وعلى غير أن ثبت تصرف حاد من الذي وقع من  
مجلس الإدارة أو مدير الذي أصدبه وعلاقته بسببه من حقد والتضرر

وجوز تعبر أن يرجع على شركة بغيرها متبعة ومسئولة عن  
عملها (مجلس الإدارة) أو كسبه معاً، وهذا يتوقف على ما إذا كان  
لعمل خسار قد صدر من الأعضاء أثناء باديه بر حادهم أو بسببه  
ولكن مسئولة شركة لا حب مسئولة أعضاء مجلس الإدارة أو مستعرفه أو  
حل مكاتب بدها فثبت شركة تعويض تعبر بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة  
فهي أن يرجع عليهم بكم من ماله من تعويض، ولكن إذا أدى لأعضاء  
تعويض تعبر فلا حاد من أن يرجعوا على شركة لأن مسئوليتها لا تعدو  
أن تكون مسئولة ضمان<sup>(2)</sup>.

والأساس القانوني في مصر لمسئولية أعضاء مجلس الإدارة أمام الغير هي،  
لنوع عدم عدمه وحصول نص داه 163 من قانون مدني الذي يعبر  
مسئولة التي تقوم على أساس الحق الشخصي والتي تعبر من أصدبه مدير  
سبب به عضو مجلس الإدارة يرجع عنه ومصدبه بالتعويض

كما في قانون الشركات الكويتي، فإن أساس مسئولية أعضاء مجلس  
الإدارة أمام تعبر هو نص داه 48 شركات كويتي والتي نص أن رئيس  
مجلس الإدارة وأعضاء مسؤولون تجاه تعبر<sup>(3)</sup>.

وكلا من مخرج مصري و كويتي يتعدن عن صفة مسئوليته أعضاء  
مجلس الإدارة أمام تعبر، لكن يتعدن في الأساس لتدوير بالمسئولية، لكن

(1) د. جمعة المصري - مرجع سابق ص 242، د. محمد علي - مرجع سابق ص 243.

(2) د. طه المصري - المرجع السابق ص 242، 243.



المشروع المصري في قانون الشركات يورد أحكاماً خاصة بغير حسن نية، حيث يعتبر مبرراً للشركة أي عمل أو تصرف يصدر من مجلس الإدارة، ويكون بغير حسن نية أن يقع في مواجهة شركة، ولو كان تصرف أو لعمل صادر بالمحور نفسه مجلس الإدارة، أو به شغل شأنه الآخر، أو التدبيرة المبررة أو بجمعية نظام شركة، أو ب عقد الشركة، أو بغير نية، أو صدر من شخص له نية تعينهم على توجه بغير نية قانون ونظام الشركة.

وحدد المشروع المصري في قانون الشركات، من هو الغير حسن نية عدم نية في مادة 58 الشركات عن به "لا ينعى حسن نية من بغير بالفعل أو كان في مقدوره أن ينعى بحسب موقعه بالشركة، أو علاقته به، بأوجه نية أو الغيب في تصرف مبرر أو نية به في مواجهة شركة وقد عانى المشروع المصري في جملة بغير حسن نية، حتى أنه أصدر ما يشتهر من جهة، عدم نية في الفقرة 58 من المادة 58 شركات على أنه: "ولا يعتبر الأشخاص عدم مسؤوليات به ونية أو عدم مجرد بغير أو بغيره بغير الوسائل المخصوص عليها في هذا القانون.

ومستند المشروع الكويتي مستند مشروع المصري بمراد أحكام خاصة بغير حسن نية، بل أن المشروع الكويتي في قانون الشركات (م 148) قرر مسئولي أعضاء مجلس الإدارة عدم بغير دون نية من الغير حسن نية وسعى نية، ونزلت المشروع بغير شركة بأعين مكنسها محذورات أمام الغير بخصوص حسن نية من عدمه بمواعيد العامة".

(1) د. محمد محمد حامد - للرجوع السابق ص 197 ص 299

ومن صور مسئولية أعضاء مجلس الإدارة أمام الغير ما قصت به محكمة التمييز<sup>١</sup> بقولها أن:

"وحيث أن نعي في محله ذلك أن النص في المادة ١٤٨ من قانون الشركات ( ) وفي المادة ٤٩ منه على أنه ( ) حدد هذا أن يتعاون حدد أفعال معينة بشأن عهد رئيس و أعضاء مجلس لإدارة هذه شركة و مساهمين وتعبيره وهي جمع عهد العيش والساءة مساهمين تسببه

---

١ - انظر في هذا الشأن ما جاء في مجلة المحاماة العدد ٢٠٠ وما يتعلق به للرجوع إلى ما سبق من ٢٠٠ وما يتعلق به.

## الباب الثاني

### النظام القانوني لإبطال القرارات التعسفية

لقد جهد أعضاء بوساني عديدة جهنة لقبه مساهمين في شركات  
تساهمة، وفي سبيل تخليص هذه الأخيرة قرر مساهمة بعض حقوقهم  
أو أحدهم ومنع مجلس الإدارة أو جمعية التمام مساهمين، كذلك أعطي  
حق إصدار مساهمين في جميع سائيف حد لأدنى تعداد الأسهم المقررة في  
نظام الشركة حضور جميعات التمام، ولكن دور الأعضاء في حصة لأغلبية  
بعض عدد حد بغير حقوق مساهمين في مواجهة مجلس على الإدارة، بل  
إن أعضاء له دور فعال في حصة لقبه مساهمين في شركات تساهمة في حصة  
صدور قرارات من لأغلبية ويكون هذا عدد مصالح لأغلبية في الشركة،  
لأنه في حصة بعض على هذه القرارات يمكن أعضاء أن يثبت بوجاهة هذه  
القرارات ويصدر حكمه بطلانها دأين له بـ بعضين حدود حقوق  
الأقلية.

كذلك قد يعترض لأغلبية هذه أعضاء على قرارات سي تصدر من  
لأغلبية في جميعات التمام، وفي هذه الحالة يكون أعضاء آخر في تأييد  
القرار المعترض عنه أو بعبارة أو الرجاء بعبارة حتى يتم بصفة ابراع بعبارة  
بين الأقلية والأغلبية.

وبالحصانة إذا كان من منصبه لأغلبه صدر قرار بخاصة بإدارة  
شركة مساهمة فإن هذه السلطة يجب أن تمارس في حدود النموذج الذي يقرره  
القانون أو نظام الشركة.

وعلى ذلك، إذا صدر عن جمعية عامة قرار بتجديده لتقانون أو  
بعدم شركة أو كان يهدف منها خدمة فله معية من مساهمين أو الإصرار  
بعض مساهمين - كما سبق - فإن هذه القرارات تكون فنية بعض فيها  
بالتصالح وذلك ما أدى إلى بعض المادة 6-1 من قانون الشركات رقم  
159 لسنة 1981 حيث يجرى هذه المادة أنه "مع عدم الإخلال بحقوق الغير  
حسن نية يقع بطلان كل قرار يصدر من جمعية عامة بتجديده لأحكام  
تقانون أو بعدم الشركة وكذلك يجرى بطلان كل قرار يصدر بتصالح فله  
معية من مساهمين أو الإصرار به، أو حيث يقع حصول لأعضاء مجلس  
الإدارة أو غيره دور مجلس فسخه شركة".

وبناء على هذا بعض من قرارات لأغلبه التي تصدر عن جمعيات  
لعمامة وبصوتي على إقرار حقوق فنية مساهمين يكون فنية بعض فيها  
بالتصالح وفي هذه الحالة يجب أعضاء في التواضع وراء إصدار هذه  
القرارات فإن تأكد أن هدف منه هو تحقيق يقع حصول تصالح فله معية من  
المساهمين أو الإصرار بعض المساهمين ففي هذه الحالة حكم بالتصالح، وهذا  
بموجب حرمه بعضه لأغلبية مساهمين من خلال رؤيته على قرارات الصادرة  
من الأغلبية، حيث يجب بالتصالح إذا كان لا تحت وراء بعض مقصده  
خاصة للأغلبية أو الإصرار بحقوق بعض المساهمين في الشركة

ويكن سوان الذي شور في هذا المقصد ما هي المحكمة المختصة بمصر  
دعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية؟

(1) د. أحمد بركات مصطفى - المراجع السابق ص 47 ص 49

لقد وضع القانون أحكامه وهو يعد لأحكام محكمة بطلب دعوى  
البطلان وهو ما سنتبعه في الفصل الأول.

وسنجد دعوى البطلان في قانون مصري يعني به، وسنجد شهرين  
في القانون الكويتي، من تاريخ صدور القرار، ولا بد من رفع الدعوى  
وقبل تنفيذ القرار ما لم تأمر به المحكمة.

وبدأت على حكم بطلان قرار القرار كان لم يكن بالنسبة إلى  
جميع المساهمين، وعن مجلس الإدارة بشر منصوص الحكم بطلان في إحدى  
المصالح اليومية وفي صحته الشركة، أما بالنسبة إلى الغير الذي تعامل مع  
الشركة استناد إلى القرار السابق، فلا بد من حكم بطلان القرار أي أثر  
في مواجهته متى كان حسن النية.

إذ أن صدر المادة 76 صريح في عدم إلحاح الحقوق الغير حسنة  
لها، وبغير غير حسن النية متى كان لا يبعد أو لم يكن في مقدوره أن يبعد  
بأوجه النقص أو العيب في القرار<sup>(1)</sup>.

وبعد وضع مشروع الكويتي في المادة 25<sup>2</sup> من قانون الشركات رقم  
25 سنة 2012 والمعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 أمام محكمة سي  
تصرف غير حص لا يسه على قرارات جمعية العامة عدة حقوق عن النحو  
التالي:

1. إما أن يؤيد القرارات التي اتخذها جمعية العامة

2. إما أن تعدلها بما يوافق مع نص المادة

3. إما أن تلغيها وتحكم ببطلانها.

(1) د. مصطفى بن محمد، د. إبراهيم بن سفيان - حقوق المساهمين في الشركات - الطبعة الأولى  
2012 - ص 477، ص 479. د. مصطفى بن محمد - مساهمة المساهم في الشركة - الطبعة الأولى  
الطبعة الأولى - 2008 - ص 15، ص 316.

4. ما أن ترحى، وتأمرو بوقف نفعه، حتى تنه السوية مائة بشار،  
أسهم المرحى أو حتى تحري في تسوية أخرى مائة

وهو ما تناوله بالبحث على النحو التالي:

• الفصل الأول، محكمة محقة لإصدار قرارات مسبقة في  
القانونين المصري والكويتي.

• الفصل الثاني، لأثر مرتب على عدد من المسمي

## الفصل الأول

### المحكمة المختصة لإبطال القرارات التعسفية في كلا من القانونين المصري والكويتي

يسود في هذا الفصل محكمة محصنة مصر دعوى خلال قرارات  
جمعية لجمعية في كلا من القوانين مصري والكويتي، ومبدأ رفع  
الدعوى في كلا القوانين ومن ثم صحة في رفع هذه الدعوى على محور  
التالي:

- المبحث الأول، محكمة محصنة ومبدأ رفع دعوى في القوانين  
المصري.
- المبحث الثاني، المحكمة محصنة ومبدأ رفع دعوى في القوانين  
الكويتي.





## المبحث الأول

### المحكمة المختصة وميعاد رفع الدعوى في القانون المصري

أعطي مشرع للمدعي دوراً مفضحة حو في حبب مهلا، وكذبت الحق في مباشرة دعوى الطلاق بأنفسهم.

و لأصل أن حصص محكمة لا تصادف مصر كفه دعوى مهلا سي تعدل قرارات جمعية اعدمة شريك ماهرة

وهو ما ستأوله عل النحو التالي:

- المطلب الأول، محكمة محقة مصر دعوى
- المطلب الثاني، ميعاد رفع الدعوى.







وبمضي مدعوى عن هذا القرار عدلته لأحكام المدعى رقم 159  
نفسه 1981 يكون حيز جميعه مقعده في 12 5 2004 حصل بعدم  
كسب اصابات، وتصدور القرار المذكور مشوب بعبث وسوء استعمال السلطة  
والاحراف ما من حيث هيئة المدعى عليها وحيث مدعوى عريضه  
الدعوى بالطلبات سالمة البيان.

وبطرب محكمة المدعى بحسبه 15 9 2004 وحلاه قدم احضر  
عن فيه لعمدة الاستشر مذكرة دمج طلب في حادها حكمه أصليا بعدم  
فون مدعوى لاسدء القرار الإداري وحسبها رفض المدعى

وبجلسة 4 12 2004 كتب المحكمة فيه مبرضي بدولة اعداد  
بقرار بأراضي المدعى في المدعى بنفسها بحدود وخصوصي. وأودعت  
فيه بقرار بأراضي المدعى رتب فيه حكمه بكون المدعى وفي خصوص  
بإلغاء القرار المصوب فيه، مع ما يترتب عن ذلك من آثاره وإلزام جهة  
الإدارية التصرفات.

وبجلسة 2/19 2005 قررت المحكمة حيز الدعوى للحكم فيها وبصت  
على انه، "ومن حيث أن مدعوى بحدود حكمه بوقف بسد وإلغاء القرار  
المصوب فيه الصادر من جمعية العمدة بشركة (س) الممثلة برئاسة ممثل  
جهة المدعى عنها تاريخ 12 5 2004 وذلك في نصه من عرف المدعى  
الأول من رئاسة مجلس إدارة شركة المذكورة مع ما يترتب عن ذلك من آثار  
أهمها تأثير ذلك في سجل التجاري وإلزام جهة الإدارة التصرفات

ومن حيث أنه عن مدى حصص المحكمة ولأنه بقرار المدعى، فون  
نبي من لاطلاع عن لأور في وسيد أن شركة (س) هي شركة مساهمة  
مصرية حاصلة لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981



بعدم حصص المحكمة ولأن نظر دعوى، وإحدى بحسب بنى محكمة  
 حوت الدائرة الابتدائية صاحبة لأحصاص عملاً بحكم مادة (112) من  
 قانون المرافعات وباعتبار أن مقر الخطة لإدارة المدعى عليها (هيئة العامة  
 للاستثمار) يقع في دائرة حصص المحكمة المذكورة

وبعدم لأسباب فقد حكمت المحكمة بعدم احتصاصها ولأن نظر  
 لدعوى، وأمرت بإحالتها إلى محكمة حوت الدائرة الابتدائية لأحصاص،  
 وأبقت الفصل في المصروفات".

وبإضافة ذهبت لدات المقصد المحكمة الدستورية العليا<sup>(1)</sup> إلى عدة أحكام  
 لها بأن، "الشركات التجارية من أشخاص عدوان خاص ونخص (أحكامه،  
 ومن شأن قانون المرافعة في إجراءات المصادر بصفاتها وبعض مضمونها تعد من  
 مبررات تدويل الخصم، ولا تعد من المبررات الإدارية، ولا يعد من  
 ذلك صدور قرار من وزير محقق بعض المضمون وذلك أن مجرد صدور  
 قرار معين من جهة إدارية لا يجعل عليه وبحكم بدوره وصف بقرار إداري  
 وإن بدور حتى يتحقق هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه  
 والحواله، فإذا ما قرر المبرر حوت مسألة من مسائل التدويل الخاص خرج  
 لقرار من عدد المبررات الإدارية أن كان مصدره، ومنه كان موقعه في  
 مدارج السلم التجاري".

وبالرغم من أن ذلك حكمه يخرج بعض المصطلحات عن قرارات الجمعية  
 العمومية من ولاية المقصد الإداري ويندرجه في ولاية مقصد العادي، إلا أن  
 ذلك يبقى مع ما حدث عملاً بد أن المقصد الإداري هو الذي ينظر دعوى

(1) د حوت دحلر - جمعيات عمومية ذات طابع غير ربحي - 1990/2 - 1338  
 - حكمه المقصد - طبعه الأول - د طبعه الجديد - 1990/2 - 1338

(2) المقصد - طبعه الأول - د طبعه الجديد - 1990/2 - 1338  
 - طبعه الأول - د طبعه الجديد - 1990/2 - 1338

بطلان قرارات جمعية العمومية إذا ما كان محجبه لإدارة دخل بقرار الجمعية العمومية<sup>(1)</sup>.

احتصاص المحاكم الاقتصادية بنظر دعوى بطلان قرارات الجمعية العامة،

نص المشرع بالمحكمة رقم 20 لسنة 2005 بخصوص إنشاء محكمة لأقتصادية في مادة (4) من اختصاص محكمة لأقتصادية بنظر دعوى التي تنشأ عن محجبه تطبيق أحكام قانون شركات رقم 59 لسنة 1981 وقانون هيئة العامة برفقه مادة قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992. ومن ثم يخص هذه محكمة بنظر دعوى بطلان قرارات جمعية لعمومية شركات مساهمة عندما كانت برفع أمام مدویر بحارثة لمحكمة لعمومية لعددي - أن ما كان مسبب بفساد على القرار - في عدم من لإشارة به من اختصاص بمصاه الإداري في حالات التي يكون فيها قرار هيئة الإدارة محجبة (هذه لعمومية للاستمر أو هذه برفقه حايه) هو المطعون عليه.

وبناء على ذلك ووفق أحكام المادة الثانية من قانون محكمة لأقتصادية رقم 20 لسنة 2005 على محكمة برفقه إذا كانت هناك دعوى مدعونة أمامها حايه بطلان قرار جمعية لعمومية شركات مساهمة، أن على ذلك محكمة ما يوجد لديها من مدارعاب ودعوى فصحت بمقتضى أحكام المحاكم من اختصاص محكمة لأقتصادية وذلك بحالة التي يكون عندها وبدون رسوم، وفي حالة غياب أحد أطراف دعوى فتم إعلانه بأمر لإحالة مع مكتبه بالحضور أمام المحكمة التي حلت فيها دعوى بطلان قرارات جمعية لعمومية (محكمة لأقتصادية)

(1) د. وحيات فاعلي - المراجع السابق ص 495

(2) د. سميرة خويطر - المحاكم الاقتصادية - مجلة حامي - ص 27

ص 955، د. وحيات فاعلي - المراجع السابق ص 496



حيث أنه من المستقر عليه بقضاء محكمة النقض (١) :

"لا اختصاص بسبب نوع الدعوى من نظام الدعاء بتقضي به محكمة  
نصوص من بنده نفسه، ويعبر بالحكم الصادر في موضوع منسباً حين  
عل قضاء ضمنى في شأن الاختصاص".

وبه حكم صادر عن المحكمة الاقتصادية قد قضت فيه بأنه :

"في عدد مذكرات وادعاءات التي تخص بها مجلس ندوة،  
تخص ندوة ترأسه به محكمة الاقتصادية دون غيره، بغير مذكرات  
و ادعاءات التي حاور فيها حصة ملاين حسب أو كات عد مقدرة القيمة،  
وسي ينشأ عن تخص ندوة حاصن شركت مساهمة وشركة بوحصة  
بالأسهم وشركت دت مسؤليه محدوده رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

وبه عل ما ورد به حكم محصل نحكم الاقتصادية ليس قص  
بغير في الادعاءات حاصه بطلان ويررر جميعه لغو، ولكي حص  
بغير ندعاءات التي يكون أحد آخر بها شركة مساهمة والإضافة أن يكون  
قيمة من المبالغ عليه بالادعاءات بحدود حصة ملاين حسب أو عد مقدرة  
القيمة.

(١) الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٦٥ في جلد ٢ / ٥ / ١٩٩٥

(٢) جلد صادر عن المحكمة الاقتصادية في دعوى رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١ في جلد ٢

2011/10/23



## المطلب الثاني

### ميعاد رفع دعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية

لقد قرر المشرع مدة قصيرة تنقضي فيها دعوى البطلان إذ تنص الفقرة الخامسة من المادة 76 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 على أن، "تستند دعوى بطلان معضي منه من تاريخ صدور القرار، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما دام الأمر لمحكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها مركز الشركة بذلك".

وتنص الفقرة الثالثة من المادة 161 من قانون الشركات على أنه، "لا يجوز لدوي خذ رفع دعوى بطلان بعد معضي منه من تاريخ عسبه بالقرار المحالف للقانون".

و يوضح من هاتين مادتين أنه يجب في مدة التي يجب أن ترفع خلالها دعوى بطلان وهي مدة سنة، لا شيء حدث في تاريخ بدء احساب هذه السنة، فهي قررت مادة 76 أن احساب مدة سنة يبدأ من تاريخ صدور القرار، ومن ثم وفقاً لذلك يجب أن احساب مدة السنة من آخر يوم أسبوعي فيه جميع جمعية العمومية التي أصدرت القرار يصحون عليه بطلان، فإن مادة 161 حددت بداية هذه مدة تاريخ معته بالقرار، ولكن ما لا يكون تاريخ صدور القرار هو تاريخ المعته به وإنما ذلك المعترض الذي أنى به مخرج معسي بعدم توضيح هناك بعض ملاحظات على ذلك

ففي المدة التي لا يستطيع أن يؤيد ما جاء به المادة 161 في شركات فيه بعض احساب مدة سنة السنة التي ترفع خلالها دعوى بطلان قرارات جمعية العمومية من تاريخ معته دوي الخصال بالقرار المحالف للقانون وعده ذلك يرجع إلى أن:

- إن السنة بدأت من بعد عتمة تمام مقدسة بتعجيل دور

الجمعية العمومية، حيث أن ذلك النص مستعمل مساهمة غير  
 خاضعة على حضور الجمعية العمومية ومعرفة القرارات  
 التي صدرت عن الجمعية لا يجب ترك الأمر لعدم إمكانية الاحتجاج في  
 بعض الظروف والأحوال.

• ونبذ في نصيبه هذا النص المؤدي إلى عدم توفر الاستقرار  
 لقرارات الجمعية العمومية، حيث لا يصح مبددة ذلك في أي  
 وقت ومن في مساهمة يجب أن تكون معه بالقرار، كما يصح  
 عنه اتصال، وقد لا نحقق واقع الأمر عند ذلك المساهمة لا  
 بعد مرور سنوات على صدور القرار حيث يكون القرار قد تم  
 تنفيذه ورأى ناره العادية، وفي تلك الحالة سيكون هدف من  
 دعوى اتصال هو سحب بعض فقط بد أن هناك صير دور  
 صلب اتصال القرار الذي هو أساس الدعوى

• إن الادعاء بأن مساهمة التي تخلف عن رفع دعوى اتصال  
 في موعد محدد كان بعدم علمه بالقرار مطعون عليه، دعوى  
 قد يكون مخروح بالحق والبرهان ولا جدوى له سوى في  
 الحالة في عدم حضور جميع أعضاء الجمعية العمومية، وأما قوله  
 لا يمتشي مع ذلك بعدم العلم في حال الاتصال الذي جعل  
 بمرور مسددة معرفة أي معلومة في تلك وفي أي وقت، ومن  
 ثم فإنه يجوز التمسح أن يصح مدة محددة بمساهمة التي لا تحضر  
 الاحتجاج بعد مرور بعض يمكن فيها أي تصرف سواء كان ذلك  
 بوحدي التصرف حديثة بالانقضاء أو غيرها من معرفة ما صدر عن  
 الجمعية العمومية من قرارات وبعد هذه تلك مدة بدأ الحساب  
 تاريخ رفع الدعوى، كما أنه يجوز مشاركة أن جعل في موقعه على  
 شبكة المعلومات الدولية بشر من خلاله لقرارات التي اتخذها  
 الجمعية العمومية وتعمل بذلك بواقع رقم سري يعطيه المساهمين  
 فقط وذلك لمراقبة على أسرارية شريكه، وبذلك لا يجوز بدوي  
 الشأن الادعاء بعدم العلم.

- إن مشروع جاء بقرره لا مبرر له حتى جعل نطاق طلب الفصل في مادة (161 في شركات) مقصور فقط على القرارات المتخذة بتدبير سي لا يعممها أصحاب الشأن، فهذا لا يجعل عدم صحة طلب الفصل في قرارات متخذة بهذه القرارات التصفية<sup>(1)</sup>.

وبرى د. رضا السيد - ويتفق معه في هذا الرأي - أنه، لا يوجد تعارض بين مادتين منغلي تذكر ولكن مهم نطاق تطبيق كل من الأخرى، حيث يعلق المادة 76 بدعوى فصل سي ترفع ضد القرار الذي صدر معها مع أحكام التدبير ولكنه منشوب بالتعسف في استعمال حق الأغلبية، أما المادة 150 فتخص دعوى فصل التي ترفع ضد قرار الذي صدر بحكم التدبير ويحدد ذلك بقرره من أني

- إن المادة 161 قد جاءت حذرة في تحديد نطاق تطبيقها، حيث ذكرت صراحة أن دعوى الفصل لا ترفع بعد سنة من تاريخ العلم بالقرار المتخذ بالتدبير ومن ثم فهذا النوع من القرارات فقط هو الذي يجب تطبيق هذه المادة منه من تاريخ العلم به
- وتحدد تاريخ العلم بالقرار المتخذ بالتدبير كونه لا حسب المادة السنة بدو الأمر منظمي في ضوء أحكام هذا الفصل ولاشخصي تدبره حق الطعن على هذا القرار، فقد أعطت المادة 161 المذكورة حق الطعن لكل ذوي الشأن ولم تقتصره على المساهمين في شركة سي أصدرت بحسب المادة قرار التصويب عنه، وبالتالي فإن الطعن من غير المساهمين يجب أن لا يعلمون بالقرار من تاريخ

(1) د. رجب فاعلي - للرجوع السابق ص 480 ص 483

Jean Hemard Francois Terre Pierre Mabialt op cit P 542

(2) د. محمد عبد الوهاب - فصل في أحكام الفصل في شركات سي - مجلة  
العربية ص 114

صدوره، وناسبي لونه من عصي أن سد حنقه في بعض عبه من تاريخ علمهم به وليس من تاريخ صدوره أما ناسبه بمسالمين الذين يريدون بعض على قرار جمعه بعمدة بحدف لتدبون، فإن الأمر لا يخرج من أحد فرجه، بما هم حصرو اجمعهم بعمدة لشركة أو بغير عدد مرسوم، فتي هذه حدة فوهم بعمول أو بعد من بهم بعمول بالقرار من يوم صدوره، وناسبي تاريخ اعمه بحدف تاريخ لإصدار، وما أهمه بعمول بموعد بحدف اجمعهم بعمول من هم لا بعمول بالقرار يوم صدوره، ويكون العبرة إذن بتاريخ علمهم به.

• إن مادة ٢٦ من قانون المذكور قد حددت بوجاه من قرارات اجمعهم بحوز الطعن عليها بالطلاق.

**النوع الأول، القرارات التي تصدر بالمخالفة للقانون وجاء النص عليه في فقرتها الأولى.**

وهذا النوع هو الذي ورد نص عنه في المادة ١٦١ وخضع ناسبي حكمه هذه المادة فيما يخص تاريخ بدء حساب مدة كسبه التي ترفع في حالات دعوى الطلاق، وهو تاريخ بعمه به ومن ثم فلكل الأول بالمرجع لأكد، نص المادة ١٦٠ وحذف البقرة الأولى من نص المادة ٢٦ لأب بعمه من قبل نريد ندي تحت ن بعمه بمرجع بعمه

**النوع الثاني، القرارات التي تصدر متفقة مع احكام القانون ولكنها تبطلوي على تصف في استعمال حق الاطلبية.**

وجاء نص عبه في البقرة الثانية من المادة ٢٦ وهذا النوع من الطلاق وقد ن بعمه الثانية من هذه المادة لا يستطيع أن يثبت به سوى فتان فقط من المسالمين هم بعمول من حصرو لأحيي، وعرضوا على المزار وأنشوا ديك بمحضر اعمه، وبعمول الذين بغير على لأحيي بحدف

مقبول، وبسري هذا القرار في موجهه هؤلاء من تاريخ صدوره، باعتبار أنه  
 حصرو جمعية لعدم أي نصرة وكان يعمدون تاريخ معدده وبسري  
 من نصير نص المدة لأحد من مادة 76 التي تقرر احساب مدة نسبة  
 من تاريخ صدور قرار في ضوء نص لفترة الشاه من هذه مادة يؤدي إلى  
 القول بأن احساب مدة نسبة من تاريخ صدور القرار يعني فقط بقرار  
 أي نصير معتمد مع عدون وبسري على نصير لأغنية

وبالاحصان مدة نسبة مخصوص احسا في مادة 76 هي مدة سقوط  
 وليست مدة تمدد فلا يرد احسا الوقت أو لا تصح، أما مدة نسبة الواردة  
 بمادة 161 فهي مدة تمدد تخص بوقت أو لا تصح وقد استبعد لعدم في  
 العدون عدني، ويرى انفس أي مدة تمدد حتى لا يقع تافض بين خصوص  
 العدون بوحده حتى لا يكون هناك تعارض بين خصوص المادتين 76، 161  
 من العدون رقم 159 لسنة 1981 لأن الرجح - وهو ما يؤيده - بها مدة  
 سقوط وليست مدة تقادم.

وهو ما أكدته المحكمة الاقتصادية في حكم لها حيث قضت بأن، "دعوى  
 بطلان جمعيات لعمومية نص بمرنة معدون حتى عام كامل من تاريخ  
 صدورها وبعد العام تسقط".

وفي هذا صدد قضت المحكمة بسقوط احق بمسائل الثلاثة في  
 دمة دعواه التي بصادون فيها بطلان محصر احتج اجمعه بعمومية  
 بشركة "بش سبيري" وبطلان بمرات لصدرة في هذا لاحتج وعلى  
 رأسها بعض محمود برهيم محمد رئيس مجلس الإدارة

وكان مستثرون ثلاثة قد ذكروا في دعواهم أنهم عمدوا بصادون  
 مكنون مع فكري فوري حاوي رئيس الشركة الكانية في أكتوبر 14 مرسى

(1) د. رف البند - للرجع السابق ص 115، ص 116

(2) حدد محكمة مدوة الاقتصادية مدوة الاستدعاء ص 24 - 25

عند البيع الأخر لشراء 90 من مجموع أسهم الشركة على أن يظل المثلث يمثّل نسبة المساهمة وقد بيعت هذه حصصه مقابل 52 مليون جنيه تم سدادها بمجلس العقد.

أصدروا بعد وفاة سائح فوجو بغير ترحيبية في استحقاق استحقاقه على قرارات جمعية العمومية ووصف هؤلاء المساهمين هذه الإجراءات وتعبيرات بأنّها باطلة ووصفوا هذه القرارات بالتصادف وادّعوا دعواهم قائلة أمم القضاء تؤكد بطلانها لكن المحكمة أصدرت حكماً بعدم سقوط الحق في إقامة دعواهم.

وقد استأنفت في استئناف حكمت أن القرار لأجرة من المادة 26 من القانون 159 سنة 1931 يؤكد أن دعوى الطعن تلتزم بمضي عام كامل عن صدور هذه القرارات حيث نصت جمعية وأصدرت قراراتها في 25 أبريل من عام 2009 ثم نصت دعوى الطعن في 23 6 2010 أي بعد مرور أكثر من عام عن صدور القرار فاعتبرت المحكمة أن نص المادة قبل قبول الطعن لم يرد على أي من هذه القرارات المستمرة وحاصلها فيه تأكيد بطلان عقد شراء أسهم الشركة لأنه غير مرتبط بموضوع الدعوى لأصالة وحسن في موضوعه.

أما القانون الفرنسي، فقد حدد هذه سقوط الدعوى ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ إبراز القرار، حيث نصت المادة 633 فرنسي بأن مدة المطالبة برفع دعوى الطعن بقرار جمعية العمومية هي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار جمعية العمومية مرد الطعن عليه بالتصالح.

وعلى ذلك فقد كان دعوى الفرنسي أكثر وضوحاً وهدداً من دعوى مصري في شأن ميعاد رفع دعوى الطعن، فقرار ميعاد واحد بدأ به حساب مدة التي تحت في حلال رفع هذه الدعوى، بأن كان نوع القرار مصحوب عليه بالتصالح مصري هذه مدة على دعوى الطعن لشركة وقرارات والتصرفات اللاحقة على تكوينها، ثم في ذلك قرارات تعديل



نظم الأساس، ونص هذه مدة على جميع قرارات جمعيات المساهمين  
وقرارات مجلس الإدارة، ودون تفرقة بين حالات بطلان نصيب وحالات  
بطلان نسبي وهي مدة سقوط لا تقبل وقف ولا تعبير

بحسب من حيث أن مدة التي حددتها تدوين عرشي بمسك كثير  
مع عبارة ترفع من حرية مصلحة من بطلان ومبدأ استقرار  
معاملات في حين تعبر مدة التي أيها التدوين مصري رهينة باسمه  
لصاحب المصلحة<sup>(1)</sup>.

وقد قصد المشرع من تحديد مدة نسبة ترفع دعوى البطلان هو وضع  
حد لحالات بطلان التي يحدد قرارات جمعية العموم، ومدة نسبة هي  
مدة مفعلة ترفع دعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية بوعيد العادة  
وغير العادية، وأنها مدة نسبة مفعلة نصيب على بطلان أن ما كان  
سبب النصيب سواء كان محالة التدوين أو نظام الأساسي أو نصيب في  
استعمال الحق<sup>(2)</sup>.

وحدد الملاحقة أن مدة نسبة تفرقة ترفع دعوى بطلان على  
قرارات جمعية العمومية مقصورة فقط على دعوى بطلان نصيب على  
قرار صادر من الجمعية العمومية بالتدخل لأحكام تدوين أو نظام، أما إذا  
صدر القرار من جمعية العمومية صحيح وغير مخالف لأحكام تدوين أو  
نظام ولكن تم نصيبه بمخالف أحكام تدوين أو نظام من جانب مجلس  
إدارة شركة في نصيب عنه لأحكام خاصة ترفع دعوى بطلان قرارات  
الجمعية العمومية وخاصة ما يتعلق بالمدة.

**حيث قضت محكمة النقض المصرية** بأن: "حق مجلس إدارة الشركة

(1) محمد عمر - مجمع البحوث الإسلامية - 1402 هـ - 1981 م - ج 1 - ص 480

(2) د. وحيد قاضي - المراجع السابق ص 480

(3) حكم محكمة النقض الصادر في 15/1/1402 هـ - 1981 م - ج 1 - ص 480

مساهمة في إصدار قرار بزيادة رأس المال تصدر مؤداة قصر حصص  
رئيس مجلس الإدارة في حالة تعرضه بزيادة على استكمال الإجراء  
نظامه (بموجب بقرده في إصدار قرار بزيادة رأس المال بقرده على  
الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة) أنه عدم حصول هذا القرار لثابت  
شروط دعوى بطلان قرار صادر من جمعية العمومية

### وتتلخص وقائع ذلك الحكم فيما يلي:

إن نص في مادة 33 من القانون 159 لسنة 1981، وفي مادة الأولى  
من القانون رقم 93 لسنة 1992 ومادة 17 من القانون رقم 159  
سنة 1981 ومادة 18، 20، 33، 35 عن أنه "وإن نص في المادة  
18 من النظام الأساسي لشركة مبرمج لتوزيع سمسكة الصادر بتأريخ  
قرار رئيس الجمهورية رقم 60 لسنة 1989 ومادة 19 منه عن أنه " "  
معددة أن زيادة رأس المال الشركة مساهمة لا يكون إلا بناء على قرار صادر  
من جمعية العمومية غير معدة لشركة بأغلبية لأسهم نشئة في اجتماع  
وقد تبين من النظام الأساسي مس كذا زيادة في رأس المال المرحص به  
ويكون مجلس إدارة شركة هذا حق بزيادة رأس المال بقرده  
من صحيح بمعددة عند إصداره هذا القرار وذلك مع موافقة مداد رأس  
مال بقرده بأكمل قبل بقرده، مع مساهمة الإجراء بقرده على  
من القانون رقم 159 لسنة 1981 والمادة رقم 93 لسنة 1992 والنظام  
الأساسي للشركة.

ولما كان ذلك، وكان ثابت من الأوراق حسب حصص حكم المصنفين  
به وسائل الأوراق بقرده شركة مبرمج لتوزيع سمسكة أصدر  
بتاريخ / / قراراً بالآتي:

"قرر مجلس الإدارة بموجبه السيد المذكور رئيس مجلس الإدارة  
في الحد الإجراء بقرده رأس المال بأسهم بمعددة بقرده 18 من النظام  
الشركة..."

عنه أن قررت الجمعية العامة شركة تارخ  
رئيس مجلس الإدارة في اتحاد إجراءات زيادة رأس المال باسمه بعبارة أعلاه  
أن أرسل رئيس مجلس الإدارة في مرفق حسابات شركة حصصه المؤرخ  
مجلس تكميله بيان الإجراءات اللازمة لدى جهات معينة لأعباده  
زيادة رأس المال بمقدار أسهم بقيمة عدد عشرة آلاف سهم بقيمة أسسمة  
15 حساب مع علاوة صدقة 15 حسب قرار من الأخير كونه المؤرخ  
موضحاً أنه لا يورق بخصوب مسكها لاتحاد إجراءات زيادة رأس المال  
مرفق صورة بحافضة مستندات مقدمة بحسب أسماء محكمة الاستئناف  
من الطاعن في الطعن رقم لسنة ق.

وهو ما يؤيد أن يتوصل صادر من مجلس الإدارة سواء من  
جمعية العامة أو من مجلس الإدارة كونه صادر على مجرد مسكها المستندات  
و (إجراءات اللازمة بزيادة رأس المال دون أن يتصل إلى مصلحة هذا حق  
مفرد سواء ما يتعلق بتحديد عدد الأسهم المطلوب بزيادة رأس المال  
و قيمتها وتحديد علاوة الإصدار من عدمه، ومدى صحة مساهمين تقدموا  
في هذه الزيادة وإجراءات عرضها عندها، وهي أمور في حيزها تعرض على  
مجلس الإدارة أو جمعية العامة بعبارة أو عبر التذكرة بموقفه عنها على  
أمر من أهميتها مع الإجراءات اللازمة مسكها وفق ما جاء بكتاب مرافق  
حسابات التذكير نصيحة وسلامه هذه الزيادة وتداولها في حق المساهمين  
و جهات معينة ومنها مصلحة شركات وموقوفات

وكان المص في المادة 6 من القانون رقم 159 لسنة 1981 على  
أنه "مع عدم (إعلان حقوق غير حسن نية يقع بالأعلى قرر بصدور  
من جمعية العمومية بالجمعية لأحكام قانون ونظام الشركة ويستند  
دعوى إعلان بطلان منه من تاريخ صدور القرار" معاده أن الإعلان  
الوارد في هذه المادة أنه بوجه قرارات التي تصدر من جمعية العمومية  
من صدرت بالجمعية لأحكام قانون ونظام الشركة، وإذا كان قرار بزيادة  
رأس المال محل خلاف به صدر من رئيس مجلس الإدارة متجاوز نطاق

التعويض الصادر به سواء من مجلس أو جمعية العمومية، وإذا تعذر احكام  
بمضمون هذه القرارات قد صدر من هذه الجمعية ورتب على ذلك قضاءه  
مستوطح حق في طلب تعويضه بمضي سنة من تاريخ صدوره فإنه يكون قد  
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### اصحاب الصفة في رفع دعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية.

حور رفع دعوى بطلان قرارات جمعية العمومية من كل من به  
مصلحة سواء كان من مساهمين أو من غيرهم، وإذا كان بطلان مقرر لكل من  
له مصلحة كما هو واضح من عبارة نص المادة 161 فإنه لا يجوز بتدعي  
أن تخلف به من يدعي نفسه لعدم بعينه بالعدم سواء كان يكتفي بحسب كل  
من له مصلحة في بطلان قرارات الجمعية العمومية أن يكون ذلك مصلحة  
فعلة أو محتملة، أي أنه يجوز طلب بطلان إذا كان هناك مصلحة فعلة  
و مؤكدة سوف تحقق بطلان البطلان بعد إصدار القرار، كما يستوي في ذلك  
أن يكون مصلحة طلب بطلان من مجلس أو غيره أو عدم وقوعها بعد  
بطلان القرار، كما يستوي في ذلك أن يكون ذلك مصلحة مادية أو أدبية، وقد  
نظم المشرع المادة 76 و المادة 161 شروط تحديد الأشخاص الذين يحق  
لهم رفع دعوى بطلان، حيث أن هؤلاء الأشخاص حسبهم اختلاف نوع  
القرار المطعون عليه بالبطلان.

بالنسبة لقرارات التي تصدر لصالح فئة من مساهمين أو بخاصة إدارتهم  
أو حيث يقع حرص لأعضاء مجلس إدارته أو غيرهم دون غيرهم لمصلحة  
الشركة، أي لقرارات المصوبة على مجلس في استعمال جمعية العمومية  
حيثما في صدر القرار فلا يشك الحق في الطعن في هذه القرارات إلا من  
من مساهمين وهم الذين اغتصبوا عنها في حصر الجمعية أو الذين يعمرون  
الجمعية التي صدر به القرار بعد مضيها، أما من حصر الجمعية ووقع  
على القرار فلا يكون له الحق بالبطلان لأن موقعه تعي أنه قد أنجز القرار  
ليس فيه إصرار بمصلحته، كما يحرم من هذا حق أصحاب من تعي عن حصور

بدون عدد مقبول. لأن عامة بلا مبرر يعتبر هملاً من جهة ونقاعده أن  
لمره لا يفيد من العمدة وأن لا يصح أن يكون مصدر مشوه نحو  
وبنت احدة هي بطلان قرارات جمعية ندوة سنة مع حكم النديون  
ونكتب منظري على بعض في شعره نحو لأعنية

اما في النظر ان ابي نصر من جملة مدعي بالحدثة لاحكام  
الاصول او انشاء الاساسي. فان حق رفع دعوى بطلان مقرر لكي يتي  
ثبات صوره كذب من مستعمل او من غير مستعمل بغير انصر عليه في كل  
مستعمل حصري و لا يخرج او يغير بغير مقرر و غير مقرر و غيره و هو  
على تقرير او رفضه، كما ثبت انما بدت في شركة، كما انه انما خلق حمله  
الحدوث و حصصه ما بين ان يصر بصل و ان لا يصر بصل جميعات بموجبه  
بالحدثة الاصول او انشاء الاساسي و بدت في انما به صير

وقد قضت محكمة القاهرة الاقتصادية "بأن" حرم حرم جامعة

العمومية شركة مساهمة محدودة  
رأسيتك عن أن يحدد جميعه العمومية قد تم دون إعلان المدعي وحقه  
إخطار الدعوة من بيان جدول الأعمال.

حيث ان المادة 76 من القانون رقم 159 لسنة 1981 تنص على انه، "ومع  
عدم اعلان حقوق غير حسن النية مع بطلان كل قرار يصدر من  
جمعية مدونة للمحاكمة لاحكام مدون او بعدم شركة، وأنه يترك على  
حكم بطلان في هذه حالة اعتراف بغير كتابه يمكن تأسيسه في جميع  
مستحقين، فمن قد يثبت بكون قد ثبت بطلان احدى الجمعية العامة  
سجل في 30 3 2009 و محكمة تحت مدعي نضه وعقبي بطلان

( ) ر د - د جمع - ص ۱۴، د + د خد - د جمع - ص ۲۸

۳۹\*

(٢) حالة محكمة لدمشق (المجلس الدستوري) في ٢٠١٤ سنة في القضية  
أغسطس/حزيران ٢٠١١ / ٢ / ٨

محضر جمعية الندوة العددية لشركة شركة محامى العرب لخدمات المحامى  
معلوماتية مورخ 20 في 2009 وتصلح جميع القرارات الصادرة عنه  
وعلى ذلك، فإن دعوى اتصال ضد القرار 11 لا تخلف لغيره  
وتكن شروطها تعسف في سعيه حرمه بغيرها المساهمون الذين حضرو  
الأصابع وعة صوا عنها أو غير بعد مقبول، أن القرار 11 لى حرم  
عن خلاف أحكام القانون فإن حرم في بعض عنها شك نكل ذي مصلحة  
سواء كان من المساهمين أو من الغير".

---

(1) د. رضا البند - للرجع السابق ص 120

## المبحث الثاني

### المحكمة المختصة وميعاد رفع الدعوى في القانون الكويتي

نص المشرع الكويتي في المادة 251 من قانون الشركات الكويتية رقم 25 لسنة 1962 المعدل بالقانون رقم 97 لسنة 1973 على أنه

"يجوز النقص عن قرار جمعية عدمه العادية وغير العادية التي يكون فيها بحذف حقوق الأمانة وبقية أعضاء من قبل عدد من مدعيي الشركة يتكون خمسة عشرة نائبا من رأس مال الشركة، ولا يكون ممن وافقوا على تلك القرارات، ونسقط هذه الدعوى بمضي شهرين من تاريخ قرار جمعية عدمه وبمحاكمة في هذه الحالة أن يحدد القرارات أو بعد أو بعدها، أو يرحل بعدد حتى تجري النسبة مائة شركة وأسهم غير حصص شركة لأسس هذه الأسهم من رأس مال الشركة

ويصبح من هذه مادة أن المشرع الكويتي أعطى حق تعداد من المدعيين شركة أن يمسكوا 15 من رأس مال شركة بصفة ولا يكون ممن قد وافقوا على تلك القرارات، أعطى حق قرار جمعية عدمه العادية وغير العادية التي يكون فيها بحذف حقوق الأمانة ويصبح من ذلك أن النقص عن تلك القرارات يكون أمام المحكمة المختصة وبمضي ذلك من عدها وبمحاكمة أن "أي أن القضاء يكون هو المدعي به المشرع في نقص عن قرار جمعية عدمه ولكن السؤال شور عم هي محكمة المختصة سطر الطعن على تلك القرارات؟

كما أن المشرع الكويتي قد حدد مدة معينة للنقص عن هذه القرارات وهي مدة سقوط كيم قرر في مادة 251 " ونسقط هذه الدعوى بمضي شهرين من تاريخ قرار الجمعية".

وهو ما ستأوله بالبحث عل النحو التالي:

- المطلب الأول، احصاء محكمة الكوسة سطر دعوى نطلان
- المطلب الثاني، مدة سقوط دعوى البطلان.







## المطلب الثاني

### مدة سقوط دعوى البطلان

لقد قرر المشرع الكويتي مدة قصيرة حدد نسبي فيها دعوى بطلان حيث نصت لفقرة الثانية من المادة 251 من قانون شركات رقم 25 لسنة 2012 المعدل بقانون رقم 7 لسنة 2013 - وهي مادة مستحدثة في قانون الشركات قدم نص عليها قانون الشركات رقم 15 لسنة 1960 - على أنه "حوز الطعن على قرارات جمعية عامة - وبسبب هذه الدعوى مضي شهرين من تاريخ قرار الجمعية.."

وعلى ذلك فمدة شهرين وقد نصت المادة 251 في شركات كويتي أنه حسابها من تاريخ صدور قرار معالفة الجمعية العامة سواء كانت عادية أو غير عادية وهي القرارات التي تصدر مقبلة مع القانون ولكنها يصوتي على نصف الأعضاء وحوادث حقوق لأهله وبلاحد أن مدة شهرين منصوب من عنده في مادة سابقة ذكر هي مدة سقوط ونسب مدة بطلان ولا يرد عليها ذلك ولا يصحح

وبلاحد أن مدة سقوط دعوى بطلان وهي مدة شهرين كم حدد في مخرج الكويتي هي مدة قصيرة حدد نسبي في حدود مخرج مصري في المادة 76 من قانون شركات رقم 59 لسنة 1959 وهي مدة سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة يصوتي على نصف الأعضاء

وكذلك قانون المصري الذي حدد مدة أكثر من ذلك اعتباراً من مصري وكوني فقد قرر في المادة 167 شركات مصري أن المدة بطلان دعوى بطلان قرارات جمعية العمومية هي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية المراد الطعن عليه.

وبالاحص أن مشروع الكويتي قد سنت مهنج مشروع الكويتي في كونه أكثر وضوحاً وتحديداً عن مشروع مصري في حين حصل ميعاد مدة احتساب مدة سقوط مخصص عبثاً في شأن رفع دعوى بطلان قرار ميعاد واحد بدلاً منه احتساب مدة سني تحت خلاف رفع هذه الدعوى. إلا أن المشروع الكويتي أيضاً كان أكثر تحديداً من مشروع الكويتي في هذا الصدد. فمشروع الكويتي قرر مدة سريان مدة ثلاث سنوات سني ترفع خلاف دعوى البطلان من تاريخ صدور قرار جمعية العمومية أن كان نوع القرار مقطوع عليه بالبطلان - فوفقاً لمقتضى الكويتي - سني هذه المدة على دعوى بطلان الشركة والقرارات والمقررات ملاحمة على كونهما سني في ذلك قراراً بتعديل هذه الآلية، وهذا هذه مدة على جميع قرارات الجمعيات المساهمة وقرارات مجلس الإدارة، ودون تفرقة بين حالات بطلان مخصص وحالات البطلان السبي.

أما مشروع الكويتي فقد كان أكثر وضوحاً قرر في الفقرة الأولى من المادة 251 ميعاد سقوط دعوى البطلان وهي شهرين أيضاً ملاحمة قرار جمعية العمومية بتدوين أو عقد شركة ولكنه جعل في هذه حالة مدة احتساب مدة شهرين من تاريخ صدور قرار جمعية أو عقد مساهمة بقرار مجلس الإدارة، أما في الفقرة الثانية من المادة 251 وهي خاصة ببطلان قرار جمعية العمومية لا يفرقة عن بطلان من لأغلبية قرار سريان مدة شهرين من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية فقط.

وبالخص من ذلك أن مدة سني حددتها تدوين الكويتي تسامح كثيراً مع اعتبارات توفيق بين حرية مصلحة من يقرر به البطلان ومبدأ استقرار المعاملات في حين تعدد هذه السني فبرر مشروع الكويتي هذه حداً بالسياسة صاحبة نصيحة إلا أن مشروع الكويتي قد يكون به حكمه في ذلك وهي حرية مصلحة شركة من رغبة مصلحتها، حيث أنه نص في رفع هذه الدعوى من لم يوافقوا على هذه القرارات، وهو يقرر من حضورهم أو غيبتهم هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة.

و تخدير - ملاحظة. أن مدة شهرين من تاريخ صدور قرار جمعية  
لعدم تسري فقط على القرارات التي يكون فيها نصف من الأعضاء أو  
القرارات الصادرة بالجمعية لأحكام قانون أو نظام أما إذا كان القرار  
قد صدر من جمعية لعدم صحيح وغير محقق لأحكام قانون أو النظام  
ويكن له نصيبه من حقوق أحكام قانون أو نظام من حيث مجلس إدارة  
الشركة فلا يصح عليه لأحكام خاصة برفع دعوى بطلان قرارات الجمعية  
العمومية وخاصة فيما يتعلق بالمدة.

#### من له الصفة في رفع الدعوى

نص المشرع الكويتي حول في رفع دعوى بطلان قرارات جمعية  
العمومية التي يصدر عن حذف حقوق لأغلبية لعدد معين من المساهمين  
ونقصه عنهم فقط دون غيرهم وثالث شرط مهم معنى لكي يكون هو حو في  
رفع هذه الدعوى نص في المادة الثانية من مادة 2013 على أن " وفي  
رقم 25 لسنة 2012 المعدل بقانون رقم " 9 لسنة 2013 على أن " وفيه  
نص على أن عدد من مساهمين شركة يمكنهم خمسة عشرة مدعى من رأس  
من شركة المصدر، ولا يكون ممن وقعوا على تلك القرارات "

ويصبح من نص هذه المادة أن من له حق رفع دعوى بطلان قرارات  
جمعية العامة بنصف من الأعضاء هم مساهمون مدعى يمكنهم 15 من  
رأس من شركة المصدر، ويجب ألا يكون قد وقعوا على تلك القرارات  
المنظرون عليها.

وبما كان الحق في رفع دعوى البطلان يستند على من له مصلحة من  
تلك المساهمين المدعى يمكنهم 15 من رأس من الشركة وله أن يوقعوا على تلك  
القرارات فله لا يجوز للمدعي أن يجادل في عدم صحة عدم صحة ما تقدم  
العام.

أن من يجب على الأحكام بدون عدم مقبول تحريم من هذا الحق، وأن

عنه بلا مبرر يعتبر عملاً من جنه، وانما عده أن مرء لا يقدر من جهته وأن  
لا مبرر لا يصح أن يكون مصدراً لشوء حق

**وقعت المحكمة المدنية الكويتية** "تعدم قبول دعوى ترفع من  
غير ذي صفة وأُثِّمَت امدعى بمصروفات وعشرين دينار مقابل ثلث  
المعاماة"

### وتتلخص وقائع الدعوى في أن:

"وم يدعون مدعوى بموجب صحيفه أودعت دارة لكتب في  
8 5 2012 وأُثِّمَت قبول صحت حكمه أولاً بترم مدعى عليه بتدوين  
كافة المستندات منه بصحيفه، ثانياً بتسكينهم من فحص دفاتر شركة  
( ) ووثائقها وحرق صندوق الشركة والصبايح والأوراق المالية والوثائق  
منه حقوق الشركة والشركة وإبرم مدعى عليه بمصروفات والألعاب  
اللعبية ووثائقها إلى أنه بتاريخ 2 12 2013 باستت شركة ( )  
بموجب العقد الأساسي المنشور برقم 51643 جلد 4 ب تاريخ 11/11/1432  
شركة ( ) وباتاريخ 23 6 1989 تم دمج تأسيس الشركة وجميع عقود  
التعديل تلاحقة به أصبح العقد موثق برقم 31 جلد 217 وقد يقع في  
مادة 14 من العقد على تعيين مجلس رفته بشركة مشكل من  
27 3 1996 موثق في رخصة له تعدى ثم تدارك الشرط على كامل  
حقيقته بموجب عقد التعديل رقم 3925 جلد 1 بتاريخ 30 5 2006،  
في حداسه في رفته مدعوى رقم 6520 6 2008 ضد شركة مدعى عليه  
صلى بإبرم مديره استولى بدعوة الجمعية العمومية لتسكين نصيب  
المحوي لتشكل مجلس رفته بشركة بدلاً من العضوين السابقين الذكر  
أو تعيين مجلس رفته جديد صدر احكامه في الصل بالتعيين رقم 407  
2010 بخاري 4 بتعيين حكم الصل رفته وفي موضوع الاستئناف رقم  
2022 2 2009 بخاري بصد احكام الاستئناف وبالإبرام استئناف صده بصد

( ) جلد 2022 صفة 2022 بخاري 2022 جلد 2022

مدير مسئول شركة ( ) بدعوة جمعية لعمومه تشكيل مجلس رافة  
للشركة.

وبعد ان ثبت حكم عدد جميع جمعية لعمومية شركة المذكورة  
تاريخ 26 6 2011 بحضور مقرر السيد حادي 4 تاريخ 87  
من الشركة مالكيين لرأس مال شركة ووافق ما نسبته 25 من الشركة  
حاضر على تعيين مجلس رافة يكون من مدعين وموافق ممثل المأجور  
لشركة وقد دلت بحضور توقيع جميع حضور وعم لا بد منه 207 من قبول  
الشركات بانه بحق لمجلس رافة فحصل مدير الشركة ومجالس ومبرسها  
وقد دلت مدعى عليه بصفته في حجب تلك المعلومات عن الشركة وعدم  
تشكيل مجلس رافة من اداء دوره فقد اقوى بدعوى بصفته اسباب

وحيث بدو ان بدعوى بالحساب على المأجور ثابت بحضوره مثل  
حالات لظروف كل بوكيل وقدم وكيل مدعى ثلاثة حروف من مسدود  
من بين ما صوب عليه صور صونية من 1 عدد تأسيس شركة المدعى  
عندها رقم 1643 هـ حدة 2 عدد مجلس شركة رقم 31 حدة 217  
تاريخ 22 6 1989 3 حضر ورثة المرحوم 4 احكم  
لصادر في الظن رقم 400 2010 حادي 4 تاريخ 26 5 2011 3  
محضر الدات حاة بهذا المحكم السابق مورخ 26 6 2011 6 احكم  
لصادر في الاستئناف رقم 1150 2011 معجل 2

كي قدم مذكرة بدعوى صمموها بها عن الحساب وقدم وكيل الشركة  
مدعى عليه أربعة حروف من مسدود من بين ما صوب عليه صور  
صونية من 1 محضر جميع جمعية لعمومية لغير عادية لشركة تاريخ  
26 6 2011 2 حكم صادر في الدعوى رقم 4137 2001 تحاري  
كي 22 3 كتاب من مدعين وحريين مدير ذره السيد بصب ارسال  
كتاب الى وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل لتأشير بقرارات الجمعية  
لعمومية في 26 6 2011 تعيين مجلس رافة 4 صور احكام وصحب

دعوى مداولة بين المدعى وخصمه و ممثل الادعاء لشركة المدعى عنها  
 وبموجب صحيفة معنه اذ حسب مدعى عنها كلا من وكيل وزارة العدل  
 لشؤون المحاكم العدلية ووكيل وزارة التجارة والصناعة بطلب بمدينه ما  
 تحت يدعى من مسببات دالة على اضرار في معاملات عقد تأسيس الشركة  
 بعد تعيين مجلس رفاة هذه كم قدمه مذكرة يدعى عنها بها في طلب  
 حكم بعدم قبول دعوى ترفعها من غير ذي صفة و حسب رفض الدعوى  
 والبرء رفقها بمصدرين و لأعدت و محكمة قبرت حجر الدعوى للحكم  
 خمسة ايام

و حيث ان المدعى بعدم قبول دعوى ترفعها من غير ذي صفة  
 فهو في محله ذلك بأنه من المقرر في قضاء محكمة التمييز ان الخصم في دعوى  
 نفوذ بالمدعى متى كان هو صاحب حق فيها حال ثبوت اثره مدعى عنه  
 به ومسئولية عنه و ان تحريه بغيره في عدم نفوذ هذه الخصم هو من مسائل  
 الترفع التي تبتل محكمة الموضوع بالبحث فيها من حيث انساب  
 عبوة.

ما كان ذلك وكان المدعى قد قدم دعوى عنه بطلب فكيفهم من فحص  
 دفتر الشركة ووثائقها و اراء ممثلي الادعاء بمدينه مسندات لآراءه بذلك  
 مسند الى المادة 237 من قانون الشركات وما كان المدعى قد استندوا الى  
 كتاب صفته في الدعوى ان محضر انشاء اتحاد مورخ 26 6 2011  
 وبدي حجر بعد محكمة الصادر في الظعن بالتمييز رقم 43 2010  
 حربي 4 بدعي مصدرة بآراء مدير مسجون بدعوة جمعية تشكيل مجلس  
 رفاة لشركة و ذلك ان كتاب من مطبعة محضر انشاء اتحاد المذكور وكد  
 صورة محضر جمعية عمومية لشركة مدعى عنها بدت تاريخ ترفع  
 صورته هي مسندات حربي الدعوى أنه تم بصيوبة على تعديل المادة  
 14 من عقد تعديل شركة مدعى عنها امونتي برفقه 13 جلد 21 تاريخ  
 22 6 1989 خاصة بتعيين مجلس رفاة لشركة مكون من مدعى وكد  
 و ان من يمثل 25 من الشركة على تعديل ذلك المادة و ان يوافق لشرية



( ١ ) على تعديدها وسهي محو محض إلى أن السوابق تقرر بتعديل المادة المذكورة وتعيين مجلس روية جديد وهو ثلاثة أرباع مائة رأس من الشركة في كسب وء تعديل تلك المادة كما يوقع من واقع على تعديدها على محضر اجتماع جمعية العمومية لأمر يدي يخص من المحكمة إلى عدم صدور قرار من جمعية العمومية بشركة المدعى عنها بتعيين مجلس روية جديد ها و ذ أول المدعوى دعواه بأنه يصفه أعضاء مجلس روية الشركة مدعى عنها وهو ما نسب بالأوراق من الدعوى يكون قد قُبلت من غير ذي صلة ويصحى المدعى من مدعى عنها قد وقع صحيح توقيع المدعوى وبقيت له محكمة على ما مبه ذ بالمعروف



## الفصل الثاني

### الأثر المترتب على إلغاء القرار التعسفي

كما لا شك فيه أن بطلان قرار مجمع إدارة شركة المساهمة  
بسبب تصديق حارس بطلان القرار كونه سمي برئيس في انحصار بطلانها

ويعبر دعوى بطلان في بعض صور هي وكما دعوى الشركة باعتبار  
أنه يكون هي العكس من نفس الشركة جميعها ويعبر أيضا دعوى فردية  
بمسبب أصحاب المصلحة حرية مصالحهم الشخصية، بذلك لم تعد مباحكة  
لنظامي برفض الدعوى سوى في مواجهة لأصناف الخصومة أو فئتي في  
الدعوى، ويستطيع منه أصحاب تصحيح من مساهمين أو المدعى بوجه دعوى  
حديثة، ويرى البعض أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون هذه الدعوى مسبة  
على حساب مشابهة بدعوى متعصبة، وإلا فإع أن هذا الرأي يبدو أنه يسبب  
في حاد ضرر وفقدان من محاصر بدعوى ومع ذلك يؤكد أن الضرر في  
الحقيقة لا يكون إلا نظريا إلى حد ما<sup>(1)</sup>.

ونزاع عن حكم بطلان، سواء كان موقفا أو سلبا، أن يبع أثره  
داخل شركة أثر مضمنا، وذلك باعتبار أن قرار الخصوم فيه كان لم يكن

(1) د. محمد خير قنيل - المراجع السنوي 881

Jean Hemard, François Terre - Pierre Mabialt, op. cit. P 524 - 525



وهو ما ستأوله في مبحثين على التوالي:

- المبحث الأول، اعتبار القرار كأن لم يكن.
- المبحث الثاني، سلطة محكمة في إصدار حكم كدليل لقرار الباطل.



## المبحث الأول

### اعتبار القرار كأن لم يكن

د صدر قرار جمعية بصفة بالأغلبية مصته ومسوف شكل  
بصوت ولكنه صدر مثوب بأغلب فيه يكون قرار بصفه وحراره  
تدني تعرض على القرار التعسفي هو النطال صد تراتي بصفه التعسفي وأن  
القرار ليس به أي نأه كمنوع فوي أو كوسيه تعرض عن مة هي الأغنية  
ولا يمكن تعيده بعد نذته و د تدأ في سعيده فإن النطال بعد إلى القرار  
بوقف تعيده بأثر رجعي، وبمثل نطال حمة تساهمي الأغنية صد استصه  
مصته بالأغنية عندما يستعمل في غير مصته حرلاه مة هي أو الأخرى  
في غير مصلحة الشركة<sup>(1)</sup>.

وبصدني المشرع المص في حمة بقرار ب التعسفية في نص المادة 6 من  
ال قانون رقم 159 لسنة 1981، وكذلك مشرع كوسي تعديني ها في نص  
مادة 251 2 من القانون رقم 25 لسنة 2012 معدل القانون رقم 97  
لسنة 2013.

وعلى ذلك، بعد النطال هو حره لأش و تعسفي محاذية قرارات  
الجمعية لغوومه لأحكام القانون أو بصفه أو تعسف في سعيه آخر،  
حيث أن المصا بالنطال بعد الأمور في مصاب بعدل عن صريه إعادته  
مة هي إلى حمة التي كبر عنها قبل صدر القرار المثوب بالتعسف  
وذلك بأثر رجعي.

ومنى صدر احكم بالنطال فيه يرتب انه بصفه بصفه بصفه عن جميع  
لأصرف ذات الصلة بقرار، حيث إنه بصفه يكون بأن قرار جمعية

(1) د. محمد عبد الله - للرجع السابق ص 544

العمومية تكون ماضيا سابقة لأحد الأصرف وصحيحة سابقة لغيرها،  
ذلك فإن قرار الجمعية العمومية يرتب أثر سابقة للمدعى وبسبب  
معتبر

ومن ثم، يمكن القول بأنه يجب أن يحكم بطلان قرار جمعية  
العمومية عند انحراف ذلك عن كون سابقة جميع المدعى

ويصبح من ذلك، أن أثر حكم بطلان قرار شامل بمعنى انحراف  
سابقه لجميع المدعى سواء من بشر منهم دعوى البطلان أو من لم بشره  
وسواء كان من المدعى بطلان أو من مدعى بطلان، ومع ذلك فقد  
حرص المشرع على حماية غير حصري أية مدعى مع شركة حيث لا  
يستلزم أثر البطلان بالضرورة بطلانهم في كسبهم من خلال دعوتهم مع  
الشركة على صوة قرار جمعية عامة ومن صدور قرار البطلان، ونظر لأن  
انحراف محل البطلان صادر عن الجمعية العامة وهي سابقة لغير الأخرى في  
الشركة فإن ذلك يصبو من محل سواء به غير المدعى بطلان مع الشركة  
على صوة هذا القرار، ذلك يجب أن يوسع في تفسير حسن النية في هذا المقام،  
فإنه يمكن هذا غير على صفة مصلحته ونفعه مع من أسهموا في اتخاذ القرار  
المدعى وادار المدعى مع شركة معني ما يستلزم من مقتضيات نية على  
انحراف المدعى، أو كان المدعى على صفة مجلس الإدارة وقد عمل مجلس على  
صدور القرار حيث يتبعه حصة مدعى لا بعد المدعى مباشرة دعوى  
البطلان فربما وصحة على سواء لئلا يترك على رفع دعوى البطلان  
وقد تنبأ بقرار ما في تأمر محكمة مدعى

(1) د. عبد الرحمن دحل - مرجع سابق - ص 47، د. عبد العزيز محمد حمد - مرجع سابق - ص 160

Andree Puttemans - Actualités En Droit des sociétés, Paris 2006, p 87

(2) د. علي محمد علي - المرجع السابق - ص 47، د. شركة مدعى في المدعى - مرجع سابق - ص 160  
رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة 1994



## المطلب الأول

### اثار بطلان قرارات الجمعية العمومية بالنسبة للمساهمين

لقد أورد المشرع مصري نص صريح في المادة 76 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 يقضي بالنقض لقرارات الجمعية بصادرة عن الأغلبية، وبما جحد أن المشرع مصري بقصر حق طلب البطلان على الأغلبية معارضة أم لا همون المسجون مدني معبر بدون عدد مقبول، أو حصروا لاحتجاج وقد يكن هو رأي قديم لا يستطيعون طلب البطلان، فالمشرع قصد حمله لأغلبية الخدعة، وبصفة أخرى يجوز أن يطلب لأغلبية بطلان من يوافق هذا المشرع، وبو غلب الأغلبية في مساهمة واحد، وأن كان قدر مساهمة في رأس مال الشركة، أم مساهمة نسبي ليس له أن يطلب البطلان

وتتحدث الفقرة الرابعة من المادة 76 سالفه الذكر عن اثر الحكم بالبطلان فنص على انه "تثبت على حكم البطلان اعتبار القرار كأنه لم يكن" بالنسبة إلى جميع المساهمين، وعلى مجلس الإدارة بشر منحه حكم البطلان في حدى مصحح التزوية، وفي صحيفة شركات

أما المشرع الكويتي فقد أورد نص صريح في المادة 251 من قانون الشركات رقم 25 لسنة 2002 بعدد المسجون رقم 9 لسنة 2003 يقضي ببطلان لقرارات صادرة من جمعية التزوية ويكون محقق بحقوق الأغلبية حيث نص على انه:

"تجوز المصالح على قرارات جمعية عدم التزوية وعدد التزوية التي يكون فيها، بحذف بحقوق الأغلبية ويتم المصالح من قبل عدد من المساهمين لا يشترط أن يكون خمسة عشرة بزيادة من رأس مال الشركة بصدرة، ولا يكون

(1) د. عبد الغضيل محمد أحمد - المراجع السابق ص 160

میں واقفوا علی ثلث بحر رب، وشفقتہ علیہ لدعویٰ بمصیبتی شہریں میں تاراج  
قرار احمیہ، وحقکے فی ہدہ حہ نہ توبہ بحر رب او تعدد او تنعیم  
او ترحی: تعدد حتی ثغری اسوہ امانہ شراہ اسہ معتز صی شرط  
الایہ شراہ ہدہ لاسہ میں راس ماں التریکہ"

والمصحح من هذا النص أن مشروع الكويبي قد سيج مسدّد يهدف إلى  
مشروع مصري فقد شتط طبعاً لعلّ في رأيت جمعية العمومية أن يقدّمه  
عدد من الطبّاء بمسكوك 15 من رأس مال شراكة ولا يكون من واقع  
على بيت المزارع كم أن مشروع الكويبي لا يفي صراحة على أثر الحكم  
بالصلح كم فعل مشروع المصري في هذا التصدي في مفره أثره من مادة 76  
من قانون رقم 159 لسنة 1981 حيث نصّ أن ترتب على حكم بالصلح  
اعتبار القرار كأن لم يكن....

ثم ان شرح الكوسى وضع منطاب و معه بمحكمه التي تصور  
دعوى العدل فقرر ان المحكمه في هذه حده ان تؤيد القرارات او  
تعهد او تنعيب. و ترحق تعيده حتى تحرى التسوية بالصفة الشد و تسهله  
لمعه حين شرعه لا يشد شره هذه لأسسه من رأس مال شركه

إلا أنه وفي السور بعد منه مفهوم استقلال هو عدة حركات في كل  
عليه.

والتأني لمالك يقول أن الشريعة الكونية قصد وضع عدة حقوق أهم  
 بحكمته التي يصر بصلاحها فإن صدر حكمها بصلاحها بقرار وبإسناد  
 عند تقرير كذا وكذا، وما من تقرير إحدى الحقوق التي وضعها الشارع  
 كبدل لمحكمته بصلاحها التي أن الشارع الكونية قد وضع من سلطات  
 بحكمته التي يصر دعوى بصلاحها بحكم الشريعة الصادرة التي قد نص من  
 سلطات المحكمة.

وَعَلَّ دِيْنًا، وَمِنْهُ دِيْنٌ عَنِ حَكْمِهِ وَتَحْصِيْلِهِ عَنِ الْمَرْبِّ كَالْمَكْرِ

بأنه جميع المساهمين، فهي أقصى نطاق لحدث أثره بأسسه في جميع مساهمين من صلبه منهم ومن له نصيبه ومن عارض القرار ومن أيده، فيعتبر القرار كأن لم يكن بأسسه بأنهم جميعاً لأن حكم نطاق مصدر في مواجهة الشركة وهي شخص معنوي يمثل مساهمين بأنسهم.

لأن نطاق هذا المصعدة يحدد في الغير التي تعقب بالشركة شحنة هذا القرار بحسبي وفي هذا الموضع فإن هناك مصطلحين متعارضين كذا هي حقيقة الحرية والمحل يرجع فعل حياض لأن المساهمين - معارضين أو عائش على جميعه العامة أصحاب مصلحة في نطاق القرار بحسبي لأعدائه على حقوقهم، وعن حياض الآخر غير صاحب مصلحة في المسلك بالقرار المعيب وورغبته في إنتاج أثره<sup>(1)</sup>.

وقد استقر قضاء عربي على أن نطاق سح أثره إذا ترتب على بعض الأهلية أو أحد عيوب نقص، كذلك لا يكون لنطاق القرار يعكس على نطاق مسؤولية أي يرفع شركة بالعد، وبالتالي لا يستبعد غير المسكت بالدفع بالنطاق في مواجهة الشركة من أجل الشخص من الالتزامات المفروضة عليه<sup>(2)</sup>.

(1) د. محمد سعيد - المساهمة في نطاق القرار بحسبي - مجلة جامعة القاهرة - 1997  
 (2) د. محمد سعيد - المساهمة في نطاق القرار بحسبي - مجلة جامعة القاهرة - 1997  
 (3) د. محمد سعيد - المساهمة في نطاق القرار بحسبي - مجلة جامعة القاهرة - 1997



## المطلب الثاني

### اثر الحكم بالإعلان بالنسبة للغير

إن أثر الحكم بإعلان هو أن شامته لكل المساهمين، فوجب أن  
يعني القرار الصادر عن الجمعية لعدم بطلان جميع مساهمين - كما سبق  
- سواء من نشر منهم دعوى الإعلان أو من لا ينشرها، وسواء كان من  
يؤيدون أو من المعارضين لصدور هذا القرار.

لأن حرص المشرع - مصري ونكوسي - على حرية تعبر حسن  
نية التعامل مع شركة، قد جعل أثر هذا الإعلان لا يمتد إلا لمصرار بحقوق  
الغير التي اكتسبها جراء عدمه مع شركة - وذلك بقرار جمعية عامة  
لشركة قبل صدور هذا الإعلان - مما يكن هذا القرار على دائرة واحد هذا  
القرار البطلان، وذلك يعني أن لا يكون هذا القرار على صفة وثيقة مع من  
أسهموا في إحداد هذا القرار البطلان، أو كان هذا القرار على علاقة بحسن  
إدارة الشركة، وقد عمل هذا مجلس على صدور هذا القرار البطلان حتى  
يخلط مبيعة خاصة بصاح هذا القرار، ولا يربط على وقت بطلان القرار، و  
بأنه محكمة بدت، هذا لإصداره أن حكم بإعلان لا يخلو الحق في  
المطالبة بالتعويض عند الانقضاء".

وهذا القرار التعسفي الصادر عن لأغلبية لا يجب أن يمتد لغير  
باعتبار حسن نية مدعي وثقوث الشركة، وم يكن في استطاعتهم تقدير  
مدى وقع أي حركة مباشرة لأغلبية قبل دعوته في معاملات ورواها  
قانونية مع الشركة.

ومن هذا فإن حرية مصداق القرار تعبر بغير الأثر الرجعي للإعلان

(1) د. مبره حنيد - المراجع السابق ص 215

يكفي ثانياً، ونقرر شعبي نحرص أنه صحيح من ناحية الشكل ولا يمثل أي مجموعة مدعوي أو انهاء شركة فهو قرار معيب بسبب اندفاع إصداره ولا شك أنه ليس في مقدور غير عدد من مدعوي بالأمر أن يعدم بدفع الأغلبية عند اتخاذ القرار، ومن ثم يكون من حقه أن يستدعي التماساً، ومن هنا فإن اتصال القرار يمثل سبباً مقبلاً ضد تغير حسن نية، وقد يكون حقوق غير ذوي السيادة من حقوق مباحة لأولية

عند المشرع أنه لا يكون غير حسن نية لعدم الاعتداد بالاتصال في مواضعه، أي لا يعدم أنه لعدمه مع تمثيل شركة بمجموعة القرار لأحكام المدعوي أو انهاء لأساسي، ويعبر حسن نية متى كان لا يعدم أو لم يكن في مقدوره أن يعدم بوجه شخص أو تحت في القرار، وهذا ما أكدته صراحة المادة (167) و المادة (161) من قانون شركات مصر رقم 159 لسنة 1981 في عدم الاعتداد بحقوق غير حسن نية

بعد أنه في بعض حالات قد يكون غير متين أنه، فقد يكون هذا غير قد تعاد مع شركة وهو يعدم بمجموعة القرار المدعوي أو انهاء أو أن ذلك القرار يعدم بمقابل بوجه مع شركة قد تحصل عن نصف من جمعية العمومية، أو حتى كان بمقدوره أن يعدم ذلك الجمعية التي كانت حادثة من الاتصال برب آثاره في مواجهة ذلك غير متين أنه، وسجلت تعات ذلك بالكامل.

و خديراً بالذكر، أن مجرد التعمد برفع دعوى اتصال القرار لا يهبط فريضة عن سوء نية الغير ذلك أن المشرع مصر في دأته قد قرر في المادة (167) من قانون شركات رقم 159 لسنة 1981 أنه "لا يترتب على رفع دعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك".

- (1) د عبد الحليم محمد عبد الحليم مرجع سابق ص 44
- (2) د محمد عبد الحليم مرجع سابق ص 44 د عبد الحليم مرجع سابق ص 44

ويرى البعض أنه حتى إذا تكن لدى الغير معلومات كافية عن  
 قرار الفصل، فإنه يجوز استدعي أي مساهم أو شركة ذات سوء نية  
 لغيره في حق يتي بعض لأجر صورة أو توسع في حق حسن النية  
 بحسب أن صدور قرار من جمعية لعمومه على سبيل في شركة المساهمة  
 يصيب من يحسن سوء نية لغيره، إلا إذا كان هذا الغير كمي سلف بعده  
 سب الفصل، أو أنه صفة مصحبة وثيقة مع من أسهم في حاد لقرار  
 الفصل، أو كان من سعي مع أعضاء مجلس الإدارة لاستصدار قرار حاد  
 لمصلحة خاصة به<sup>(1)</sup>.

وحدد لإشارة إلى أنه لا يجوز لغير التمسك بعض مبادئ  
 على إدارة شركة، يستخلص من نية منه عددا يكون قرار معين قد  
 أشهر بصورة قانونية، وإن لم يكن لا تستطيع شركة التمسك في موجهه  
 لغير الفصل قرار معين أو غير أو سلفه هؤلاء مشرفين الذين بشرت  
 قرار عليهم بصورة عد قانونية، ولكن إذا كان شهر قرار معين  
 مشرفين يساعد على كشف أحداث المدونة هذه لقراره، فإن شرع  
 الفرنسي أراد هذا (لشهر يصحح نيت لقراره معرض إدراج أسكبه  
 والأمان في العلاقات التجارية)<sup>(2)</sup>.

وفي جميع الأحوال وقد نص دده (6-4 شركات مصر في) قوله معين  
 على مجلس الإدارة بشر من بعض حكم الفصل في حدى صحف التوجيه  
 وفي صحيفة الاستمر، حيث أنه يجب على مجلس الإدارة حادته المتعين  
 لكل بطورات قرار جمعية لعمومه، ومن أنه نيت بطورات احكم  
 الفصل قرار جمعية لعمومه أو عدم بطول، كمي أن الفصل ليس هو  
 جزء أو أحد أحداث قرار جمعية لعمومه تحكم بطول أو بطول

(1) د. عبد الحفيظ - مدع من 1947، د. محمد عبد الحفيظ - مدع من 1952.

(2) د. محمد عبد الحفيظ - للرجوع للمق من 883

أو بطلب الأسماء، بل يجوز بحدس حكم بطلان قرار جمعية العمومية  
بمصلحة بالتعويض عند الإفلاس، وإن صدر قرار جمعية العمومية بالتحريم  
لتشروط صحة شكليه وموضوعية جاز من نصه بغير من مساهمين أو من  
غير حسن نية بطلب بطلان القرار أو إجراء من القرار الذي وقعت فيه  
المخالفة مع طلب التعويض غير نصه من بغير الذي وقع عليه من إجراء  
عنده قرار جمعية العمومية لتشروط صحة شكليه

ومن جماع ما تقدم فإنه يمكن القول بأنه إذا كان الغير قد دخل في  
معاملات مع الشركة وصدر قرار جمعية العمومية بشأن التصديق على هذه  
المعاملات وذن حسن النية أي تعهد بصفته الذي ثبت القرار والعبث  
الذي حل به، فإنه هذا التصرف بطلان بغير من يمسح لأن له ربحه  
معارضة مع الشركة على بغير من يمسح أو المعارضين لأن مصلحة  
الغير هذا أو بالتبعه ولا يكون أمه لأفقه سوى الأكيدة بالتعويض عن  
الأضرار التي لحقت بهم.

ويكون في بعض حالات قد يكون غير سعي به، وقد يكون مسخر  
من جانب لأغنية أو شركة أو وعدد يكون للأغنية ذات سوء نية قد  
غير وإن ثبت سوء نية من خلال الوقائع التي أسسها القرار فإن إجراء  
يكون بطلان، ولا يكون بغير السمك بالقرار الصادر بالتصديق على  
التصديق مع شركة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة مثلاً، ويكون ليست همين  
لتحريم من أعضاء مدعوى بطلان القرار مع تعويضهم عن الأضرار التي  
لحقت بهم.

ولا أن التصرف بكم في معرفة نوع حسن نية الذي يقع لديه  
مدخلون مع الشركة في معاملات، فيبدو وصحاح حسن النية لا يمكن  
إدراكه عند تنحور لأغنية بسببها محاولة من مدعوى أو نصه لأن  
معاقدتين بغير من بينهم الغنى بناءً على مدعوى أو بطلان الشركة

(١) د محمد محمد بن - مجمع البيان - ص ٤٤٤ ص ٤٤٥ د عبد الله محمد محمد



وعلیٰ ذلک د حدت لأعبه ویر ر بصرف فی بعض أصول الشریکة  
مدنی ثمن بعض یوں ہوا ضرر بد کتب لأعبیه مہدف منہ ان اشعار  
لأعبہ نہ دتی توضیح شریکة۔ ومن ثم لا سجد مہذا یونہ یكون فرار  
تعمد ہمکن صحت مہدف بد کتب ر بصرف بہ کتب شحہد سنی انہ  
بصرف یوں لأعبہ۔ ان علی انعکس من ذلک ان کتب ان ہذا تصرف بہ  
کتاب حسن نہ یوں کتب بعض نہ غری صلیتہ راجعہ یوں لأعبہ ہا غیب ان  
تقسم بالتعویض۔

و لا حظ له عند زيادة رأس مال الشركة بمقتضى قرار قصد منه حصول  
مكاسب لبعض المساهمين عن طريق حق الأرباح لا أن يذهب هو أو  
مساهمون لا يمكنهم من استيفاء حصصهم كالمكسبات حدد. أي عيوبه بالنسبة  
لقرار زيادة رأس مال شركة لأن مبدءه هو مبدأ حرية التملك في حيز  
أو حيز خاص للمساهمين المتدني لا يعمهون غير بالنسبة للمشاركين  
أي ضارت أسلافهم في حدود نصيبه بزيادة أن شخص لا يستأثر بعض  
أكثر مما يملك<sup>(١)</sup>.

وكذلك في دعوى حصة الشريك في حصة أخرى من العلاقة  
المعقوبة من الشدة كما وانما خصص بقانون لأحسب، وقد يدعى في الدعوى  
لعدم قيام أن خصص هذا يكون لتداول الأحسب لأنه من شأن دعوى  
هذه حصة دعوى لا يتكسبون بموجب أية حقوق وبسبب عدم التصويت،  
وبما أن ذلك كان غير ناجح عن مقتضى محو للأمانة بجميعه وعدمه  
وأن لم يثبت أو انحرط بغير بدو معسدة فيه، فإن دعوى بدو سائمه أو  
صحيحه وأن دعوى لا يثبت عن دعوى دعوى دعوى دعوى دعوى  
ومن شأنه لا يثبت دعوى دعوى دعوى دعوى دعوى دعوى  
على أن حصة من دعوى دعوى دعوى دعوى دعوى دعوى

= لایحه قانونی ۱۶۳

( ) د عددی محاسبه په برخه کې د هر یو شخص د معلوماتو د ثبتولو او ساتلو لپاره کارول کېږي.

لشأن في ملك حقوق أئمة مساهمين في الشراكة، وفي هذه الحالة فإن الأئمة هي المستولة على التعويضات ما ثبت أن استمرار مشروب عاصره على تعسف و بغيره حتى عدم مساهميين بسوء بنية منصفهم في التصويت

ويتم هذا عند إثبات على مدعي وهم مساهمين لأئمة سوء بنية سوء بنية أغصاء الأئمة عند إجراء عملية التصويت وعند صدور التصويت في عملية لإثبات كم مبلغ لا أن التعاضي يمكنه بداهة خير بصفه خاصه عدم لا يوجد دليل على وجود التعسف ويصح هذا بصفه خاصه عند قرار توزيع الأرباح، لا أن التعاضي عنه الأمر يوقف المدعى د كان صادر الأوراق تدل فعلا على وجود تعسف من جانب الأئمة عند مساهم في التصويت في التصويت مستعيب بالتصويت بشه بعبه أو في بعض حالات ذلك شرع التعاضي أنه منصفه في تقدير ما إذا كان القرار مشوب بالتعسف كما في حالة انتهاك الحق عند سبي حكمه بصفه حضور للأئمة و انتهاك الحق عند عدمه لمدعوه والأعمال على حضور جمعية عامة

وقد يرى مدعي أن الأسس هو حكم بالتعويض ببدل بدلاً من حكم بالتعويض حيث يكون مدعي حصار حصره خير نصير لأكثر ملاهه

وقد أكد المشرع الكويتي على سلطة المحكمة في اتخاذ وسائل بديلة عن البطلان ففرض في نص المادة 251، 252 أنه " وللمحكمة أن تورد القرارات أو بعدد أو بغيرها، أو بمرحى بغيره حتى تخفى نسوبه مساهمة شره أسهمه معارضين شره الأسس شره هذه الأسهم من رأس مال شراكة"

(1) د. عبد محمد أمين - المراجع السابق ص 545، 546

Pierre Coppens, op. cit. P 117

## المبحث الثاني

### سلطة المحكمة في إصدار حكم كبتيل للقرار الباطل

إن حكم بطلان قرار لأغلبه يؤدي إلى حجب التصريح الذي حقق لأغلبه مساهمين عن طريق إعادة توضيح بن ما كان عليه، غير أن الحكم بطلان لا حل باحوى في مقابلة التعويض عند الانقضاء ويجب على مجلس الإدارة بشر حكم بطلان ودلت وقد نص المادة 250 من قانون شركات مصرى رقم 159 لسنة 1981 كم يجوز للمساهمين طلب حل الشركة قضائى وهو إجراء ينص على تقدير المحكمة.

ثم ندرج نكوسى فقد نص صراحة على وثائق مدنية لمحكمة بطلان ودلت في المادة 251 من قانون شركات رقم 25 لسنة 1981 معدي القانون رقم 97 لسنة 1981 حيث نصت على أنه "كم يجوز للمساهمين على قرارات جمعية عدمه إعادة وغير العادية التي يكون فيها بحواف يحتوى الأغلب وسه المساهمين من قبل عدد من مساهمين شركة يسكنون خمسة عشرة مدية من رأس مال شركة المصدر ولا يكون على واحد على بنت لمراتب، وسقط هذه التدعى بعدى شهرين من تاريخ قرار جمعية لعدمه والمحكمة في هذه حالة أن تؤيد لمراتب أو يعدها أو ينفذها، أو يرحى بعهدها حتى تحرى نسبة خاصة لشراء أسهم امعة صين بشرط ألا يسه شراء هذه لأسهم من رأس مال شركة"

وعلى ذلك، يمكن القول بأن محكمة تنص على صواب وسعة لأغلبه وهو ما يتواءم في هذا المسحت على النحو التالي

- المطلب الأول، تعرض مساهمي الأغلب على لأمر بطلان على القرار التعسفي.

- المطلب الثاني، احل عصاني لشركه كحرمه تعسف لأغلبه
- المطلب الثالث، لاستحباب من شركه عن طريق اسرار عن الأسهم.

## المطلب الأول

### تعويض مساهمي الأقلية عن الأضرار المترتبة على القرار التعسفي

بعد صدور عقد لعمامة فإن كل من سبب ضرر بتعريض مساهم بالتعويض،  
والتعويض عن قانون الشركات واجب قرار لأغلبية مساهمي الأقلية  
فلزم الأغلبية بتعويضهم عن الأضرار التي لحقتهم من جراء هذا القرار  
أي أنه بقصد بالتعويض هذا عن الأضرار الناشئة عن القرارات التعسفية  
الصادرة من الأغلبية جاز ضرر ساجع عن الإحلال بالتفاوت بين مساهمي  
الأغلبية ومساهمي الأقلية بصورة تكفي بصورة مساهمين مضطربين على  
عدم المساواة مع باقي المساهمين ذلك أن الضرر يلحقه قد يسبب حلالاً  
بالتفاوت بين المساهمين كقرار إصدار توزيع أرباح على بعض المساهمين  
دون بعض الآخر أو كسحب بعض مساهمين في الأسهم المصدرة من  
الشركة دون باقي مساهمين، أو بقرار إصدار بعض قسمة الأسهم لتؤدي في  
الإضرار بمساهمي الأقلية متى أن أدوا تصرف في أسهمهم

عندئذ فإن جاز ضرر في المثال الأخير لا يحل إلا بقرار الأغلبية  
بدفع تعويض بعدد الفرق بين سعر البيع والسعر الذي كان يمكن البيع به  
في يوم إصدار القرار التعسفي، وتعويض بعض عمدة الأوراق بين مساهمي  
الأغلبية والأغلبية وذلك بموضوعهم الذاتي عن الفرق بين البيع والسعر الذي  
كان يمكن البيع به قبل صدور القرار، أي أنه يجب على مساهمي الأغلبية  
أن يقوموا برد ما حصلوا عليه من مزايا ومناخ مادية، وأن يعاد توزيع هذه  
مناخ على كل مساهمين وذلك من ناحية بصرية، ولكن من الناحية العملية  
حرب تحدث عن بعض بدفع مبلغ يمثل الفرق بين حسابات المدة  
لمساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية<sup>(1)</sup>.

(1) د. محمد محمد من: مرجع سابق، ص 144. د. محمد محمد محمد: مرجع سابق.

ولكن هذا يعوق بعض مسيرته لإمكان حكمه أن ثبت مناهة قصر ور  
أن قصره محقق قد حوّل من حرمه بحكمة قرار جمعية لعمومية لأحكام  
المعروف، وعن المقصود أن ثبت أيضاً مقدار هذا قصر لواقع عنه، ولكن  
لا يمكن اعتبار الصعوبات العديدة بعينه التي جعل حكمه بالصعوبة  
أمر بالغ الصعوبة، فضلاً عن صعوبة إثبات القصر وقدره، وصعب تحديد  
الأشخاص الذين يمكن استبعاد حقائبهم، ولأغنية بصفه أغنية، هي  
التي أحدثت تكراراً لنفسية وحسن مجرد مجموعة من الأشخاص يمكن  
نظر إليهم بدورهم ومعهم في واحد عن أفراد، ولأغنية هي المسونة  
وهي بذلك مجموعة من الأشخاص معنويين منهم في ذلك مثل الأصوات  
التي تنشأ هذه لأغنية وذلك عن خلاف حال بالنسبة لمسونه اندرس  
الذين يسهل تحديدهم.

وعدد صاعبي الخمر به عن صریح البحث عن مسند من الخمر  
نقدیه و مسند من الخمر هو عادة ابدی یعنی علی مسند زده و می نقد  
صاعبو الخمر انصافی و به سحری و خدعه که می انصافی صاعبو و به  
علاقه انصافی بین الخمر انصافی و خمر زده حق بالافیه و انصافی  
لا یحدد بحسب مسامحه کی من صاعبی الخمر فی رأس ما انصافی و لا  
یحد بل هی مسامحه علی کی من الخمر انصافی علی مسند و مسامحه  
صاعبی الخمر فی رأس ما انصافی و هی مسامحه بصافی و قد انصافی  
نقدیه بدلت نقد ذهب مشرق انصافی فی حده من الخمر انصافی مسامحه  
یکون مسامحه علی انصافی و به سحری

وعلى ذلك فمعلومه لأعمه هذا نصامه في العوالم التي حب حب  
لنراي ان حب في نفسه ليرى ان هؤلاء مناهي به رسول نصامه

( ) د جلد دس - د سیمې په ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳ او ۱۴ کليو کې د محمد حبيب الله خان د مريدان  
لخوا په ۱۶۵، ۱۶۷

تصدره رئيسه من المصارف والتأمين وقد يكون لأعضاء مجلس إدارة  
سيطرة في الجمعية العامة خاصة إذا كانوا يحضرون أغلبية رأس مال مثل  
الأحرج ولا يوجد حظر على تصويتهم وتصيح لأغلبية في بد أعضاء مجلس  
الإدارة وبالتالي يكون قرار الجمعية ملزم مع ما يهدف إليه أعضاء مجلس  
الإدارة ويعيدا عن مصلحة شركة. وقد استعمل مجلس الإدارة سيطرته  
على هذا النحو عند منحور حدود مساهمة ويكون قراره مشورا بالتصويت  
ويكون ملزمًا من الناحية الخاصة به من الناحية بر أعضاء برفع دعوى  
المستولية على أعضاء مجلس الإدارة.

وقد أكد شرح الفرنسي على أن أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء  
مجلس إدارته صوت بالجمعية العامة ويجب أن يكون لهم سيطرة الأغلبية  
بموجب التصويت على الأمر المتعلقة من جراء القرار الصادر عنهم  
وأعضاء أعضاء شخصية متعددة من حيثهم يستهدفون منها تحقيق مصالح  
دنية بعدة عن مصالح الشركة وبالتالي يكون التصويت مسيحًا في إدمه  
بأنه هؤلاء مساهمي الأغلبية الذين استفادوا من القرار سواء مساهمين أو  
أعضاء مجلس الإدارة.

وبرى بعض الفقه المصري أنه، يمكن تحديد هؤلاء الذين يسو في  
صدور القرار التعسفي حتى يتجنب باقي مساهمي الأغلبية دعوى مسئولية  
ومقتضى التصويت وذلك عن طريق تحديد نسبة من القرار لأن التصويت  
من القرار يسمى دنيًا لا مسندًا، وفي حالة وجود علاقة مسببة بين القرار  
التعسفي والقرار تبنى مسئولية على هؤلاء.

(1) د. عبد الفضيل محمد أحمد - الفرجع السبق ص

(2) د. عبد محمد أمين - الفرجع السبق ص 547، ص 548





## المطلب الثاني

### حل الشركة كجزاء لتعسف الأغلبية

يمثل حل الشركة قضاء جزاءً مستنداً على تعسف الأغلبية لأن جزاءه هو بطلان قرار تصادر عنها فضلاً عن التوقيف فاستلزامه من مصرورين، فإن الأغلبية هي نصف صلب حل الشركة قضاء إذ ثبت تعسف لأغلبية من سب غير المصلحة الشركة وأغلبية مساهمين

ويستند حل الشركة قضاء إلى نص المادة 530 / 1 من نص مصري والتي تنص على أنه: "أحرر المحكمة أن يقضي بحل شركة ما، على طلب أحد الشركاء، لعدم وفاء شريك به العهد أو لأي سب آخر لا يرجع إلى شركة ما، ويصدر القاضي ما يقضي عنه هذا سب من حصة شريك حل ويكون له حق الاتفاق يقضي بغير ذلك".

ويصبح من ذلك أن أغلبية مساهمين تسمع بحل طلب حل شركة قضاء إذ كان منها من الأصوات عادية من غير ذلك، على أن مسجلة المحكمة لذلك بطلب معروف عن قدر نصير الذي حق لأغلبية وعدم وجود أية حيل أخرى غير ذلك نصير، وعلى خلاف بين الأغلبية والأغلبية بالإمارة في مختلف ظروف المحطة بشركة

ومن ثمة، فإن نص المادة سابقة الذكر ما هو إلا نص على عدم وبطلان على الشركات مساهمة والأغلبية حتى تستخدم بطلب الدعوة ما لا يكون أو تصادم محقق آخر من شخصية على حساب مصلحة الشركة أو مصلحة أغلبية مساهمين وما ذلك يكون قد أحبط سيد شر ماها الدعوة ما لا يكون أو استخدم استخدم بطلب ذلك أن استخدم لأغلبية بطلبها

(1) د. عدي شريف - للرجوع السابق ص 431

بأنه على شراء عقدي بقائه شراء لأفدية يكون قانون الأعنية وأن صدور قرارات لا تصيب الأفدية مثل إحلالاً عقد يكون معه لأفدية السحوة في المقصد مخصص حل شركة إذا كان من شأن القرارات الصادرة بالأعنية شوب المقصف وحل إحلالاً بمصلحة الشركة وحل بأفدية المساهمين ويكون تداعي سلطة تدبيره في مدى الاستحالة في مقصد الأفدية حل شركة بسبب وجود قرار تعسفي، لأن وجود قرار تعسفي قد لا يكون من حدة ما يستدعي حل شركة بسبب وجود مثل هذا القرار وأن التصريح الذي قد يتحقق بمصلحة شركة مؤلفه ويرون مستملاً وثقت لأفدية حل الشركة بسبب هذا عن مقصد من حيث وجود قرار بالأعنية أو شركة لأنه ضد لنمو عدمه أن استعمل حل يكون مقصد فيه إذا ثبت أن من استعمل حقه لا يستعمله بغيره يخص في مقصده به وبما فخره بحق التصريح به في مقصده مجموع شركة لأحزاب الشركة بهدف الاستفادة منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وإذا كان مخرج أعني لأفدية حدود مثل أية حصة هؤلاء في مواجهة مقصد الأعنية لأنه لا ينبغي أن يستعمل هذه حقوق بغير حرفة من الشركة بغيره صدور قرار بأحزابه لعدم فهم حده شركة

لحل الشركة مساهمة مقصد وعن خلاف شركة لأشخاص مساهمة غير مأخوذة من المساهمة المقصود وهو حل بدر بوفوع في عمل كحرم على تعسف الأعلى<sup>(1)</sup>.

وبناء على ما تقدم، فإن صلب حل الشركة مقصد مقصد لأعنية يخص تدبير تداعي، فلا بد أن يتحقق تداعي من أن لأفدية قد خفي صريحاً لا يمكن حرمه بمجرد انحصار القرار التعسفي أو التعويض عنه، فيجب أن يكون لأفدية مصلحة في حل الشركة لا يتحقق بغيره القرار التعسفي أو

(1) د. عبد محمد أمين - المراجع السابق ص 350، ص 351

(2) د. عازي شبيب - المراجع السابق ص 431

المعوض، أو فاء مساهمي لأفقه سائر عن أسهمهم في الغير و خروج  
 من الشركة سائر. وقد لا يكون من يسور مساهمي لأفقه تصرف في  
 الأسهم إما لزود قبوود مصدبة على مداورة، وبه لأن تصرفات تصفية قد  
 أحقت بأنه أنه أرهضت معف قيمة أسهمف في سورصف هبوصا شدد  
 وقد يكون مساهمه مصدحه في حل الشركة كأل ستعبد براءه احواف كأل  
 قد دهمف كحصصه عسبة في الشركة وقد يكون شركة قد كربت حببضاب  
 كبره وكرب أصوصا دت ففمة صصحه بحيث بربد اساهمه اقصور على  
 نصبه في بعض التصفية بدلا من مجرد اقصور عن ففمه أسهمه عند سائر  
 عنها.

و حل أن صلب حل شركة مدو حرة عسف وشدد نفع عاففة لسف  
 فقط عن بعض مساهمين ولكنه نصيب كل مساهمف، ونصع مهابة مشروع من  
 يمكن أن تكون أعففة حدة، ومن ثم فإن نصباء لا سسحب من صاحبه  
 لعفمه نصيب حل، إلا بد كأل عدم سقبد بعض مساهمف لأسرافتهم قد  
 ترتب عنه فشل حبة شد كة، بحيث يحد كأل ففم في امكففة ستمرافف  
 ومن هه فإن حل شركة قصء مدو حلا بادر بوقوعف في عمل كحراء  
 حل تصف الأعلفة<sup>(1)</sup>.

(1) د. عبد الغفل محمد أحمد - المراجع السبق ص 171، ص 172



### المطلب الثالث

#### الانسحاب من الشركة عن طريق التنازل عن الأسهم

نعد حق مساهمة في شركة عن أسهمه من حقوق الأساسية التي يتمتع بها مساهمه وهو من الأصول التي يقوم عليها نظام شركات المساهمة، وقد حرص المشرع المصري والمصري على تأكيد حق المساهم في التنازل عن أسهمه، كما أنحر في بعض نواحيه وجمع بعض المبادئ على تداول الأسهم بشرط ألا تؤدي تلك المبادئ إلى حرمان مساهمه بصفة مصلته من حقه في التنازل عن أسهمه.

لذلك نقرر لأهمية المساهمين في انسحاب من الشركة عن طريق صرف أسهمهم من أسهم الشركة في ذلك مصححهم

والانسحاب من الشركة أمر وردا أحداث كثير في شركات الأشخاص والشركات المدنية، وقد حذرته المادة 329 أ من بعض القوانين صراحة، إذ نصت على أنه "تسهي الشركة بالانسحاب أحد الشركاء، إذ كانت مدتها غير معينة، على أن يعين شريك آخر في الانسحاب في حالة الشركة قبل حصوله، ولا يكون انسحابه عن غير أو في وقت غير لائق" والشريك في الشركة مدته وشركات الأشخاص المتحدرة حرة أن تسحب من الشركة بإرادته المفردة.

وكل اتفاق غرم شريك من الانسحاب من الشركة بعد ذلك، بعد أن حق شريك في الانسحاب من مصلته من الممكن أن تزد بعض القيود على حق الانسحاب، كما يرد نص في نظام شركة الانسحاب بصدور حكم من القضاء بقبول حدوث تعسف في قرار الانسحاب، وأن لا يسحب الانسحاب

---

(1) د. حسن علي، مساهمة المساهمين في الشركة، د. الانسحاب منها، د. عبد الحليم، القاهرة 1985 ص 80، د. هادي شيف - المرجع السابق ص 428

خلال مدة معينة من صدور هذا حكم، كان يشترط أن لا تسحب حلال  
الشهرين التاليين لصدور الحكم.

أما في شركات المساهمة، فإن الشريك لكي يهيى علاقه بالشركة، قبل  
تصفه مدب مصوح عنده في المساهمة، ليس أمامه إلا وسيلة واحدة، تمثل  
في التصرف في أسهمه.

أن خروج المساهم من الشركة عن طريق السارن عن أسهمه أمر  
مخصوص بعض العيوب فقد يكون أسهم الشركة غير مقبده في حدود جدد  
بورصات الأوراق المالية وعندئذ يكون السور محصل لأسهم الشركة  
صيف جدد، ومن يكون المساهم الذي يريد التصرف في أسهمه يجب راحة  
تدبر ومنهمى لأغنية، د يصحون هم منه من التحدث للأسهم،  
وفصلا عن ذلك، فإن قيمة أسهمه حقيقه قد يكون أن من سعر البيع، د  
من المعلوم أن هناك ظروف عديدة يساهم في تحديد قيمة لأسهمه منها سبعة  
الشركة ومكسبها، ومقدار ما يورعه من ربح، وما تملكه من أصول، وقيمة  
الأحاطي، وقيمة الاستهلاك التي تم استقطاعها، وعصر مصاريف في  
مستقل المشروع.

ومن هذا، فإن السارن عن لأسهمه قد لا يكون السبب لحصل عدم  
المساهمة بالحصول عن نصيبه في الشركة، إذ قيمة أسهمه السوية قد يكون  
أقل بكثير من قيمته في صافي موجودات الشركة، وعندئذ يتصل أن يحصل  
عن قيمة أسهمه عن طريق تقدير صافي أصول الشركة، وهو ما نخره بعض  
الشركات وقد يكون بوسيلة مثل هي حصول المساهم مسحب عن حصة  
في قيمة أسهمه مقدرة، وهذا لأخر مبرر به

وعن هذا يجوز، يكون الاستدراك من الشركة إذا صيغة مردوحة فهو  
من ناحية عصر عداك لبعض لأغنية، ومن ناحية أخرى، عصر حربه  
لأغنية، والاستدراك وسيلة صعبه بمردوحة نفسها لأغنية تمكثها من البراء  
لأغنية راحة م حروف لأغنية، والاستدراك يعني بوعا من الاحتجاج عن

مساهمة شريكة، ومن ثم يمكن أن تحدث نوعاً من الأثر السلبى على شريكة، وهو ما لا يقبله مذهب الأغلبية.

وبالاجتماع أحد أن الاستحباب من شريكة لا يعدم إلا حلاً ورد، مشكلة ذات طابع جمعي، وهي تعصف بالأغلبية بوضع على الأقلية، والاستحباب لا يمحض عنه إلا حصة مصالح خاصة بمسحب، على حين أن حقوق الأقلية تحمي فكرة رئيسية مودها أن مباشرة حقوق الأقلية، بهدف في عدم الأول في مباشرة نوع من برونه عن منطق الأغلبية، الأمر الذي يعود بالتأثيره ليس فقط على مساهمي الأقلية بل على شريكة ذات

---

(1) د. عبد الغني محمد أحمد - التوزيع السوقي ص 176 : 178





## الختام

الشركات التجارية ونهضت شركة مساهمة تخليها فكرة التقدم  
محبوب، حيث يقود على د بها حساب. رأي على رأسها الجمعية العامة  
بالمعظم، وهذه جمعية هي - بصر - صاحبة السلطة العليا في الشركة  
باعتبارها مثل مصالح كل المساهمين ومصالح الشركة كشخص معنوي، ومن  
ثم تتخذ القرارات التي تكفل إدارة حياة الشركة

وبالتالي جمعية عامة تتوسطها في تسير أمور شركة وقد تم اعده  
لأغراضه، وبمقابل جت حرية لأقلية من المساهمين في قد يصدر من  
لأغلبه عند اتخاذ القرارات في الجمعية العامة

وهو ما دعا إليه والنقص يتجلى في فكرة النقص في الأسهم  
حق وقد يتواءم العامة في مديون مدي، ومن ثم تكون لأقلية المساهمين  
للمساهمة بصفة النقص في سهم واحد المعروفة في مديون مدي حرية  
حقوقهم وذلك إذا ما تحركت الأغلبية عن مسك الرحل متعدد وأصدرت  
قرارات نظري على خلال حقوق لأقلية إذا كان نصيب الحق أن يمد من  
حقه، وذلك لاستعادة مضمونه عن طريق مباشرة مكاتب وبيانات التي  
تجوز الحق نصيبه والتي عدد المديون، فإن مديون في تنظيمه لحقوق  
وتعديده مضمون أو استرداد التي تجوز لأصحاب يوفق بين كافة المصالح  
سواء كانت مصلحة عامة أو مصلحة خاصة.

ولذلك فإن الشخص أنه أن يستعمل حقه في الحدود التي أحازها  
لقد يكون دون أن يتجاوزها، ولكن قد يحدث أن يستعمل الشخص حقه في  
الحدود التي رسمها له القانون، ومع ذلك يترتب على هذا الاستعمال ضرر  
للغير، وهو ما يسمى "بالعصف في سفير حو"

والمسفر، أحكام القضاء، فإن ثابت أنه كثير ما يحدث أن تصدر  
جميعات العامة لعمومهم قرارات محدثة بوضوح نصيح بعض المساهمين  
أو شركة، وإذا كانت أغلبية جميعات العامة يكون قد سمعت حقها  
في الحد من قرارات ضد إعادة قانون لأغلبية، فإن هذه الأغلبية يكون قد  
سمعت هذا حق سفير لا يعصب، وتنتهك في مبدأ سيادة أغلبية عامة،  
وحدوث منصات أغلبية لعدم من عارها حقيقة، وبالتالي فإن هدف  
من تقريرها.

كما أنه قد نسب تصرفات أعضاء مجلس الإدارة خاصة ضرر لشركة  
بعض الأشخاص المعنوي أو قد يكون ضرر شخصي بأحد المساهمين أو طريق  
منهم أو حدث ضرر لأغلبية من المجتمع كل من منه ضرر شخصي من  
جهة أخرى صادر عن أعضاء مجلس الإدارة كأنهم أو بعضهم حدث دعوى  
لمسؤولية، وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون حتى متى تغير عن التصرف الذي  
يشتبه في جميع أعمالهم، كالأخبار أو سوء الإدارة، وعلى كل  
محاكمة مدعون كسب منهم ما يترتب على تصحيحه أو ضرره، أو بصفة  
الأرباح المصورة، أو على أعمالهم، ومراحله غير مشروعة، وكذلك  
يكونوا مسؤولين عن إعادة تصاد شركة وتكون مسؤوليتهم تجاه المساهمين  
أو تجاه الغير، وقد تكون مسؤولية تعديدية أو تمصلية

بذلك كان من الضروري، بأن نوسل إلى سطح المسألة الاستعداد  
اليها، حتى يمكن من الدفاع عن مصالحها، والقرارات التي يريها الصادرة  
عن المجموعات المسيطرة على مقاييد الأمور في جميعات العامة لعمومهم،  
بحكم حصول هذه المجموعات على أغلبية لأصوات فيها

لذلك قرر كل من مشروع مصري و كويتي بطلان قرارات الجمعية العامة التي تكون فيها، حذف حقوق لأغلبية كسب قرارات التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين و لأصغر نسبة و لذلك التي تحقق مع حصص لأعضاء مجلس الإدارة مع تصحية بمصالح الشركة

وذلك بناء على طلب مساهمين اندس غرضه عن القرار واثبوا عدم صهم في محضر الجمعية أو ندس تغير بعد مقرر، وغور للإدارة العامة لشركات أن ثوب عنهم في طلب بطلان قد قدموا أنساب حده ذلك وقد نص دد 6 2، 3 من قانون شركات مصري رقم 159 لسنة 1991، أن مشروع كويتي فقد اشترط أن يتم العمل على قرارات جمعية العمومية من عدد من مساهمي الشركة اندس بمكون حصة عشر بأية من رأس مال شركة مصر ولا كويتيا اندس وقرر على ذلك بقرارات (م 251 2 من قانون الشركات الكويتي رقم 25 لسنة 2002 معدل بالتدوين رقم 97 لسنة 2013).

وتحسب ذلك رفع دعوى بطلان كل مصري منه من تاريخ صدور القرار وقد نص قانون مصري (م 6 3) أن مشروع كويتي فقد حدد مدة شهرين لمطالبة دعوى بطلان من تاريخ صدور قرار الجمعية

وتخصص محكمة المصء الإداري في مصر بطلب دعوى بطلان إذا ثبت فيه العامة لشركات هي التي أودعها، أما الأحكام الأصل فيبعد بمحاكمه لأصدايه، لأن مشروع كويتي في عدد أحكام محكمة معه نظر التراجع فذلك بالأحكام العامة على المحاكم لأبدا له بدائرة أخرى بطلب دعوى البطلان.

ونترتب على حكم بطلان عدم القرار كراء بكن بأنه جميع المساهمين حتى اندس في بطلان دعوى البطلان، وعلى مجلس الإدارة بشر منحصر حكم بطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات، إلا أن مشروع قد أعطي للمحاكم حد وسائل بدنية على حكم بطلان،

في المحكمة أن تزيد قرارات أو تعدل أو تبطل أو ترحل بقدرها حتى  
تجري لتسوية مسألة شراء أسهم معترضين بشرط ألا يسهل شراء هذه  
الأسهم من رأس مال الشركة.

#### التوصيات

1. تفعل هذه محكمة شركات، وذلك بالنص على قواعد وصورة  
الحكومة باعتبارها قواعد قانونية أممية، وأصبح يصح للأجنبي  
عندها، حيث أنها تصاد بمبدأ من التعسف في الشركة

2. وضع صوائف ومعايير واضحة لتعسف في إدارة الشركة والنص  
عندها في قانون الشركات بحيث يتواءم مع القواعد العامة في  
القانون المدني في حالات على سبيل المثال بعضي محكمة مدنية  
واضحة في تقرير التعسف من عدمه.

3. إنشاء محكمة متخصصة في كسوف نظير دعاوى الشركات  
والدعاوى التجارية، مثل فعل مخرج معصري بإنشاء محكمة  
لاقتصادية بالدول رقم 120 سنة 2008

4. رادد اعادة التي يتم خلالها رفع دعاوى المعلن في ذلك من الدعاوى  
معصري والدعاوى كوكسي أسوة بالدعاوى التجارية المدني جميعها  
ثلاث سنوات حيث أن مدة شهرين هي نص عيب الدعاوى  
كوكسي مدة قصيرة حد كفي برفع خلاف أساهم بتقرير دعاوى  
المعلن.

5. باشد مخرج كوكسي بعدل نص مادة 251 2 من الدعاوى رقم  
25 سنة 2002 بعدل بالدعاوى رقم 97 لسنة 2013 في بعض  
بمستعملين ليس بحق هم النص في قرارات الجمعية العمومية  
حيث شرط بأن يسجل 5 من رأس مال شركة، وهي سنة

قد تكون محجته حقوق الأهل في صلح على فرار جمعة العمومية.

٦- نحدد ونوضح في ميعاد هذه الحساب مدة التي يجب حلاها رفع دعوى انفصال وذلك في مدون الخصم في

٧- نضيف مسند الوصفة التي منحها المدون كوسي للمحكمة في نظر دعوى انفصال لأن في ذلك صناعة حقوق الأهل



## قائمة المراجع

### أولاً، المراجع باللغة العربية.

- 1 د. إبراهيم بنسوفي أبو بلال حكام حو ملكه - مصوغات  
جامعة الكويت 1990
- 2 د. رقيب البسوقي أبو بلال د. حلال محمد إبراهيم بصره  
أحيى في العصور الحديثة - مصوغات جامعة الكويت، ملكه الكتب  
العربية - الكويت 1994
- 3 م. إبراهيم سيد أحمد نصف في سحر حو ملكه وقصة - دار  
المكر الخامي - الاسكندرية 2002.
- 4 د. نور الدين رصون، د. فريد رصون شركت التجارة - دار  
المكر العربي 1988
- 5 د. نور الدين رصون شركت التجارة في العصور الحديثة  
- دار المكر العربي 1989
- 6 د. أحمد بركات مصطفى حمد الله شامس في شركت التجارة  
- بحث منشور في مجلة الدراسات التجارية التي تصدرها كلية  
البحر في جامعة الكويت العدد السادس عشر 1994

7 د أحمد سلامة المدحل بدرسة نحويون - كتاب الثاني - دار  
النهضة العربية 1974

8 د أحمد شرف الدين المدحل بدرسة نحويون - الجزء الثاني -  
بطرية الحق 2005، 2006.

9 د أحمد شوقي محمد عبد الرحمن النظرية العامة للنحو - الطبعة  
العربية الحديثة 1988.

10 د مسحق ابراهيم منصور نصير نحويون و نحو وتصانيف في  
نحو من احريية - دار المطبوعات الجامعية - حرير 1993

11 د اسمعيل عبد محصيرات في نظرية العامة للنحو - الطبعة  
الثانية - مكتبة عبد الله وهبة 1958

12 د كنه حوي موحري في نحويون سحاري 1960

13 د السيد محمد عمر ن، د سيد ابراهيم سعد، د محمد يحيى مصر  
لأصول العامة لنحويون - دار جامعة 1991

14.

15 د ناس مصطفى الشراكات السحاريه الجزء الثاني عودون  
لشبر و تصاعه - بيروت - لبنان - بيروت سنة نشر

16 د نوفل حسن فرح المدحل بعنوان نحويية مؤسسة بغداد  
الجامعة 1983

17 د نروب عبد ارحيم شرح نحويون سحاري كوسي دار  
البحوث العلمية - الكويت 1975

18 د حلال علي لعدوي، د سيد ابراهيم سعد مركز المدبوية -  
نظرية نحو - دار المعرفة الجامعة - الاسكندرية 1996



٢٩ د حلال محمد إبراهيم مصدر الآراء - در النهضة العربية - القاهرة 2010.

20 د حسي المصري مدى حرية التصرف في الشركة ولاسيما فيها، دار الفكر العربي، القاهرة 1985.

21 د حسن الشحي شركات تجارية - الصيغة الشبيهة - دار أم القرى - المصورة 1993.

22 د حسين السوري نظرية العامة لنحو الصيغة الأولى المطبعة العالمية 1952.

23 م حسين حامد بعض في بعض حقوق ولقاء يعود - مجلة المصرية العامة لنكات - المطبعة الشبيهة 1998

24 م رجب عبد حكيم سيم المراجع في شركات وموكن الصيغة الأولى در النهضة العربية 2009 - ج 2

25 د رجب محمد داخلي الخمسات العمومية ودورها في إدارة شركات مساهمة في ضوء زرع نعمة وأحكام قضاء - الصيغة الأولى دار النهضة العربية 2011.

26 د رجب السيد وقف ويصلح قرارات جميعات العامة في شركات مساهمة - در النهضة العربية بدون سنة نشر

27 د رمضان أبو سعود النظرية العامة لنحو - در الجامعة الجديدة للنشر 2005.

28 د سارة أحمد محمد عبد الرزاق حقوق مساهمة المرتبطة بإدارة شركة مساهمة وإيرادة عليها - رسالة ماجستير - كلية الحقوق - جامعة القاهرة سنة 2012.

29 د. سميرة السويدي - شركت بحرية - طعة حمسة - دار النهضة العربية - القاهرة 2011.

30 د. طعمة الشمرى - اوسم في درسه وديون الشركت البحرية الكويبي وبعديلاه - دراسة قانونية واجبة مدعمة بأحكام القضاء وراه القضاة، طعة شامة - مكتبة طبقات احكامي 1999

31 د. طعمة الشمرى - محلي إدارة الشركة مساهمة - دراسة قانونية مقارنه في ديون الكويبي وديون دولاب مساهمة الأمريكية - طعة الأولى - مؤسسة الكويت لتقدم بحوثي 1985

32 د. عبد رجب بعبدة - مفهوم مصطلحه شركه كصايف محدد حصصا ومسؤلية محلي لإدارة واجتمعات العامة - رسالة دكتوراه.

33 د. عبد العزيز محمد السوي - مسؤلية مدية بمصو مبدت لإدارة شركة المساهمة - رسالة دكتوراه - جامعة الإسكندرية سنة 2008.

34 د. عبد الحفيظ محمد أحمد - بحرية لأهله من القرارات المتخذة بإدارة عن اجتماعات مدية للمساهمين - دراسة مقارنه في ديون مصري وفرنسي - مكتبة حلاله جديدة بالنصو - بدون سنة نشر.

35 د. عبد الله فرج بعبدة - نظرية حق في الديون مدني احديد - دار النشر للجامعات المصرية 1949.

36 د. عزمي عبد الحاح - اوسم في ديون شركات الكويبي - قانون قضاء الكويبي - الكتب الأولى - طعة الثانية - مؤسسة دار الكتب 2011 الكويت.

37 د عربى حكى يوسف فى شركت سحره - در بقعة  
2007.

38 د عل العربى شرح الشركت فى مصر - دار الفكر العربى  
طبعة 1980.

39 د على فاس فون لأعمى - حرة شى (سصبه النابوى  
للمشروع السحرى حرمى) شركت سحره - در السهبة  
العربة سنة 2000.

40 د عمى محمد من السيد رمضان حرة مساهم فى شركة المساهمة  
- در سه مصرية - رسالة من در حة الدكتوراه فى حقوق - جامعة  
عين شمس 2005.

41 د عمر فريد عمر يوسف فى النابوى السحرى - در السهبة  
العربة، القاهرة 2006.

42 د عربى شىف مفل السهم النابوى لإدارة شركة المساهمة  
فى النابوى السهمى و نصري - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة  
1994.

43 د فريد عبد رصوى شركت سحره - در السهبة العربة  
2000، 2001.

44 د فهد محمد حامد شدد حيتنى نعيمى مسؤوبية أعضاء  
مجلس إدارة شركة مساهمة من فورات مجلس الإدارة - دراسة  
مصرية فى النابوى نصري و النكوسى - رسالة دكتوراه جامعة  
القاهرة 2010.

45 د مبارك بن محمد بن حمس عيلابى لرقعة عن مجلس الإدارة

شركات امسامه ومسئولته - دراسة في الممارسات العملي والمصري  
رسالة ماجستير - جامعة منصوره - بدون سنة نشر

46 د محمد حسن شمس - دور في الممارسات العملي المصري - مكة  
النهضة المصرية - الطبعة الثالثة سنة 1975.

47 د محمد بهجت عبد الله أمين - دور حصة العمل في الشركة -  
نسخة ثانية - در نهضة لغربية - بدون سنة نشر

48 د محمد جند صبيح - نظام الممارسات حوكمة شركات  
امسامه - دراسة مقارنه في شريعتي الكويتي ومصري - دار  
النهضة العربية 2011.

49 د محمد حسن حموري - حرية تامة امسامه او الشركة في  
شركة امسامه خصوصه و شركة ذات مسئولته المحدودة عام  
1987.

50 د محمد شوقي السيد - معيار يفسد في اسعير اعلى - رسالة  
دكتوراه جامعة القاهرة - 1979.

51 د محمد علي مبروك - حوكمة الشركة في الأنظمة العربيه  
ومقارنه بين مصر و فلسطين و اندسه و لندسه و أستراليا - دار  
النهضة العربية 2010.

52 د محمد عمر سار - العربيه حقوق الأساسيه لسمامه في شركة  
معامه - جزء ثاني - رسالة دكتوراه جامعة عين شمس سنة  
1998.

53 د محمد فريد عيسى - الشركات البحريه - مشروع البحري  
جاري بين واحد لاصار الممارسات ونعدد لأشكال - دار الجامعة  
الجديدة - الاسكندرية سنة 2008.

54 د محمود سمير الشرفوني المدايون التجاري - حرره لأول -  
دار النهضة العربية 1989.

55 د محمود محمد أحمد بريدي ديون معاملات التجارية -  
الشركات التجارية الطبعة الثانية در النهضة العربية 2006

56 د مصطفى كمال محمد المدايون التجاري در الفكر الجمعي  
الاسكندرية 1990.

57 د مصطفى كمال محمد الشركات التجارية - دار الفكر الجمعي  
2008 -

58 د مصطفى كمال طه، د وائل نور سدي أصول المدايون  
التجاري - دار الفكر الجامعي عام 2008.

59 د مصطفى كمال وصفي مسوئله مدنيه لأعضاء مجلس إداره  
- رسالة دكتوراه 1950.

60 د ياسر أحمد نصفي الغاء تصرف المدايون، در النهضة  
العربية، القاهرة 1995.

61. مجموعة أحكام الفسخ المصرية.

62. مجموعة أحكام التمييز الكويتية.

ثانياً، المراجع باللغة الأجنبية.

1. Andre Neuburger. De l'Abus de pouvoir dans les societe Anonyems, These pour le Doctorat, Recueil Sirey 1936.
2. Andree Puttemens, Actualit'es En Droit des societes, Paris, 2006.
3. Burno Petit, Droit Commercial, Paris, 2007
4. Etienne Hommey, Preface de M. Andre Dolbeau, la responsabilite personnelle des administrateurs dans la gestion des societes anonymes, Librairie Recueil Sirey, 1936
5. Charles Goyet, les limites du pouvoir majoritaire dans les societes. Revue de la Jurisprudence Commerciale , Nemerio special 1991.
6. Gilles Gozard, la responsabilite du president du conseil d'administration des societes par actions depuis la loi du 16 novembre 1940, these pour le doctorate droit, librairie generale de droit et de jurisprudence, Paris 1941
7. Jean du Garreau, les droits propres de l'actionnaire, these de doctorat, Paris, 1927
8. Jean Hemerd, Francois Terre, Pierre Mabilat – Societes Commerciales – Dalloz – 1978

9. Jean Marc Hauptmann, le droit de vote de actionnaire, these de Nancy, 1986
10. Jean Paillusseau, Technique d'organisation de l'entreprise, Paris, 1967
11. Maurice Gegout, filiales et groupements de societies, these pour le doctorat, Recueil Sirey 1929
12. Michel Bejot, la protection des actionnaire, Paris, 1976
13. Mourice Lasry, la protection des actionnaires minoritaire dans les societies anonymes euvisagees isolement. These pour le doctorat de 3eme cycle. Paris 1974
14. Pierre Bezard, la societe Anonyme, les Guides Montchrestien, Paris.
15. Pierre Coppens, L'abus de majorite dans les societies anonymes 1947
16. Selcuk Oztek, la protection des actionnaires externs dans les Groupes de Societes diriges par une Societe Holding, nouvelle imprimerie du leman Lausanne 1982.







[www.ascpublishing.com](http://www.ascpublishing.com)

